

مساق الإعلام والنوع الاجتماعي

تأليف:

لبنى الاشقر - اعتدال مجبري
ليلى المدلل - عماد الاصفر
صالح مشاركة - ناهد ابو طعيمة
غازي بني عودة - تحسين يقين
د. لينة ميعاري - كارم نشوان
رولا أبو دحو

تحرير: تحسين يقين

2016 / 2015



HEINRICH BÖLL STIFTUNG
فلسطين والأردن



مساق الإعلام والنوع الاجتماعي

2016/2015



HEINRICH BÖLL STIFTUNG
فلسطين والأردن



الإعلام والنوع الاجتماعي

تأليف:

لينى الاشقر - اعتدال مجبري - ليلى المدلل - عماد الاصغر -
صالح مشاركة - ناهد ابو طعيمة - غازي بني عودة - تحسين يقين - د. لينة ميعاري -
كارم نشوان - رولا أبو دحو

تحرير:

تحسين يقين

لجنة المضامين في مركز تطوير الاعلام

نبال ثوابنة، عماد الاصغر، ناهد ابو طعيمة، بثينة السمييري، صالح مشاركة، فتحي صباح، سامية الزبيدي.

اشراف وتنسيق: ناهد ابو طعيمة

تدقيق: خالد سليم

تصميم: عاصم ناصر

الطبعة الأولى: كانون الأول 2016

تم اصدار هذا المساق ضمن مبادرة تطوير الاعلام الفلسطيني التي نفذها مركز تطوير الاعلام بالشراكة مع فريق وطني يتكون من اكثر من ثمانين مؤسسة حكومية واهلية وخاصة في الضفة وغزة، وبتمويل من هاينرش بول، وتحت اشراف لجنتين رسميتين في المبادرة هما: لجنة التطوير الاكاديمي ولجنة النوع الاجتماعي، اضافة الى اشراف لجنة المضامين في مركز تطوير الاعلام.

© جميع حقوق الطبع لهذا الكتاب محفوظة لمركز تطوير الاعلام- جامعة بيرزيت، ولا يسمح بإعادة طبع هذا الكتاب أو أي جزء منه أو نقله دون اذن خطي مسبق من المركز.

المعلومات والآراء والافكار الواردة في الكتاب تعبر عن المؤلفين والمحررين ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مركز تطوير الاعلام ولا جامعة بيرزيت ولا مؤسسة هاينرش بول الالمانية.

للمراسلات:

مركز تطوير الاعلام- جامعة بيرزيت

(mdc.birzeit.edu)

هاتف: 2982989 فاكس: 2982180

الطباعة بتمويل من وكالة التنمية السويدية (Sida)

لجنة النوع الاجتماعي

آمال صيام	مركز شؤون المرأة - غزة
د. إيلين كُتاب	معهد دراسات المرأة - جامعة بيرزيت
تهاني قاسم	مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة
حنان صيام	جمعية المرأة العاملة للتنمية
رولا أبو دحو	معهد دراسات المرأة - جامعة بيرزيت
ساما عويضة	مركز دراسات المرأة
سامية الزبيدي	مركز تطوير الإعلام - غزة
سريدا صباح	طاقم شؤون المرأة
سهير فراج	تنمية وإعلام المرأة «تام»
صابرين دغمش	نادي الإعلام الاجتماعي
صالح مشاركة	مركز تطوير الإعلام
فتحي صباح	مركز تطوير الإعلام/غزة
كارم نشوان	مركز مدى للحريات الإعلامية
لبنى الأشقر	طاقم شؤون المرأة
لوسي نسبية	جامعة القدس
لونا عريقات	مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي
ليلى المدلل	ملتقى إعلاميات الجنوب
ماجدة معروف	وزارة شؤون المرأة
مرام سالم	جمعية المرأة العاملة
منى الخليلي	الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية
ميرفت النحال	مركز الميزان لحقوق الإنسان
نادية أبو نحلة (البكري)	طاقم شؤون المرأة - غزة
ناهد أبو طعيمة	مركز تطوير الاعلام
نبيل دويكات	مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

لجنة التطوير الأكاديمي

د. بسام عويضة	دائرة الإعلام/ بيرزيت
د. سعيد شاهين	دائرة الإعلام/ جامعة الخليل
د. غسان نمر	دائرة الإعلام/ جامعة القدس
د. عبد الكريم سرحان	دائرة الإعلام/ جامعة النجاح
إياد أبو سمرة	وزارة التربية والتعليم العالي
داود داود	وزارة الإعلام
د. محمود خلوف	دائرة الإعلام/ الجامعة العربية الأمريكية
عبد الله مصلح	دائرة الإعلام/ كلية العروب
د. سعيد عياد	دائرة الإعلام/ جامعة بيت لحم
حافظ عساكرة	دائرة الإعلام/ جامعة بيت لحم الأهلية
نجود القاسم	قسم الإعلام/ الكلية العصرية
ناصر شيوخى	رئيس مجلس ادارة الكلية العصرية الجامعية
علاء بدرانة	مصور اذاعة 24FM
د. محسن الإفرنجي	قسم الصحافة/ الجامعة الإسلامية
د. أمين وافي	قسم الصحافة/ الجامعة الإسلامية
د. نعيم المصري	قسم الفنون التطبيقية/ كلية فلسطين التقنية
د. عدنان أبو عامر	قسم الصحافة والإعلام/ جامعة الأمة
عماد محسن	كلية الدراسات المتوسطة/ جامعة الأزهر
ليلي المدلل	ملتقى إعلاميات الجنوب
د. وائل عبد العال	قسم الإعلام/ كلية العلوم التطبيقية
د. زهير عابد	قسم الإعلام/ جامعة الأقصى
د. أحمد حماد	قسم الإعلام/ جامعة الأقصى
رائد خضر	قسم الإعلام/ جامعة غزة
د. محمد البردويل	جامعة الأزهر
د. محمود العجرمي	جامعة فلسطين

الفصل الأول: مقدمة في النوع الاجتماعي والفكر النسوي

- 10 **المبحث الأول:**
التوجهات النسوية، أي توجه نسوي يقارب واقع النساء في السياق الفلسطيني
- 22 **المبحث الثاني:**
نشأة الفكر النسوي ومفهوم الجندر وأدواره وإدماجه
- 37 **المبحث الثالث:**
واقع الإعلاميات في المشهدين الإعلامي العربي والفلسطيني
- 48 **المبحث الرابع:**
بحوث المرأة في الإعلام

الفصل الثاني: تعميم النوع الاجتماعي

- 56 **المبحث الأول:**
النساء في الأخبار مضمونا وحضورا وتوظيفاً وتمثيلاً
- 72 **المبحث الثاني:**
الرقابة الذاتية في قضايا الإعلام والنوع الاجتماعي
- 80 **المبحث الثالث:**
الإعلام والعنف المبني على النوع الاجتماعي

الفصل الثالث: التربية الإعلامية مخرجًا من إعادة إنتاج التمييز

96

المبحث الأول:

نقد العماء الجندري في التغطيات الصحافية

106

المبحث الثاني:

نقد الصور النمطية للمرأة في الإعلام

113

المبحث الثالث:

رؤية نقدية لواقع الاعلانات من منظور النوع الاجتماعي

118

المبحث الرابع:

حقوق المرأة في القوانين الدولية والفلسطينية

137

المبحث الخامس:

التغطية الحساسة لقضايا النوع الاجتماعي

148

المبحث السادس:

التغطية والكتابة الصديقة لقضايا النوع الاجتماعي

161

المبحث السابع:

الإعلام الحقوقي وقضايا النوع الاجتماعي

تقديم

لقد جاء هذا المساق تتويجاً لسنة من العمل الدؤوب من فريق عمل متخصص في حقل الإعلام والنوع الاجتماعي، من خلال لجنتي النوع الاجتماعي والتطوير الأكاديمي اللتين تم تشكيلهما للعمل على المبادرة الوطنية لتطوير الإعلام في فلسطين، وجلسات عمل تفكيرية ونقاشات واستشارات مع زميلات وزملاء من قطاعات الإعلام والمرأة والحقوق في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبعض الخبرات العربيات، وفي سياق تطوير ثلاثة مساقات أخرى حول الإعلام الجديد وقوانين الإعلام والأخلاقيات.

بدأ العمل على إنتاج المساق من خلال وحدة النوع الاجتماعي في مركز تطوير الإعلام- جامعة بيرزيت، من خلال الإطار المفاهيمي الذي أنتجته لجنة النوع الاجتماعي وعممته على باقي اللجان التي تعمل على المبادرة، وبناء على إدراك وفهم وتوجهات اللجنة والعاملات والعاملين في الإعلام على قضايا النوع الاجتماعي للإجابة والتفكير حول جملة من التساؤلات، لا سيما تلك المتعلقة بمشهد التغطيات وقضايا النوع الاجتماعي في الإعلام، والمساحة والحيز والمضامين التي يختارها الصحفيون والصحافيات، ووضع الإعلاميات الفلسطينيات ومقاربتها تجربتها مع التجربة العربية التي تتفاوت في دول الجوار تبعاً للبيئة القانونية والسياسية، ودورها في صناعة واتخاذ القرار في المؤسسات الإعلامية، وكيفية محاربة تسليح المرأة، وآلية رسم مشهدها الذي يليق بها وصورتها وكيونيتها في وسائل الإعلام، وكيفية خلق التوازن الأخلاقي والمهني في الكتابة عن قضايا النوع الاجتماعي، ومفهوم الإعلام صديق قضايا النوع الاجتماعي، ودرجة الأمان والحساسية المطلوبة لتغطية فاعلة وعادلة متوازنة.. وكثير من الأسئلة التي سلط المساق الضوء عليها من منظور وعدسة النوع الاجتماعي.

إن أكبر التحديات التي تواجه الصحافيات والصحافيين هو مقاومة ثقافة الصورة النمطية العرضية في عملنا اليومي، لأن إعلامنا مليء بالتحيزات المتجذرة بشدة والانعكاسات المتحيزة بالقوالب النمطية حول النساء والرجال، حيث إن بيئة إنتاج مضمون وسائل الإعلام مليئة بالكثير من التعقيدات، وتعمل بشكل غير واعٍ على إنتاج فوارق بين الجنسين، وعليه، فقد جاء هذا المساق ليحثنا على تغيير الصورة النمطية حول النساء والرجال والعمل أكثر حتى نواجه التشويشات في صالات أخبارنا وفي مؤسساتنا الصحافية وفي نقاباتها.

وبإدراك هذه الفرصة، قرر مركز تطوير الإعلام أن يستثمر طاقات نخبة من الإعلاميين والإعلاميات المختصين في الإعلام والنوع الاجتماعي في فلسطين وتونس، ليكون المساق مفيداً للصحافيين/ات والمعلمين/ات والعاملين/ات في الحقل الإعلامي والمتخصصين وهيئات التنظيم الذاتي ومدارس الصحافيين والجمعيات والنقابات؛ في قضايا النوع الاجتماعي، بحيث يوفر إرشادات عملية لتقديم أفضل التقارير الخاصة بالأخلاق بين الجنسين، وخاصة القضايا الحساسة التي تحتاج إلى عناية خاصة.

ونود أن نشكر كل أعضاء لجنة التطوير الأكاديمي ولجنة النوع الاجتماعي في مركز تطوير الإعلام، والخبيرات العربيات اللواتي تمت استشارتهن والاستئناس بأرائهن، وشكر خاص إلى المؤلفين/ات الذين كتبوا الفصول والزميلات في معهد دراسات المرأة على الفضاء الرحب الذي تم التفكر به وحوله.

هذه محاولتنا، نضعها بين أيدي طلابنا ومعلمين ومعلمات مهتمين ومهتمات بخلق واقع جديد ومسرّب مستنير في شكل ومضمون العلاقة بين الإعلام وتغطيات قضايا النوع الاجتماعي بهدف تعميق عدسة النوع الاجتماعي في الإعلام، لنصل إلى المساواة بين الجنسين التي هي حق من حقوق الإنسان.

منسقة وحدة النوع الاجتماعي

في مركز تطوير الإعلام- جامعة بيرزيت

ناهد أبو طعيمة

تشرين الثاني 2016

الفصل الأول: مقدمة في النوع الاجتماعي والفكر النسوي

1

المبحث الأول:

التوجهات النسوية، أي توجه نسوي يقارب واقع النساء في السياق الفلسطيني

إعداد: د. لينة ميعاري

باحثة ومحاضرة في معهد دراسات المرأة جامعة بيرزيت

هدف المحاضرة

- تهدف هذه المحاضرة إلى التعريف بـ:
- أصل مصطلح/ مفهوم "النسوية" والتحويلات عليه.
 - التطور التاريخي للنسوية في السياق الغربي الانجلو- أمريكي (ما يسمى بالموجات الثلاث للنسوية).
 - المفاهيم المركزية التي استخدمها الفكر النسوي.
 - المدارس والتوجهات النسوية المركزية.
 - نقاش النقد على المفهوم الغربي السائد للنسوية أو ما تسمى "النسوية البيضاء" من قبل النساء الملونات ونساء "العالم الثالث" والنساء المستعمرات وما نتج عنها من توجهات فكرية نسوية مغايرة.
 - عرض سياق تطور النسوية العربية والنسوية الإسلامية وأهم القضايا التي تناولتها.
 - تشجيع الطلبة على التفكير في مدى ملاءمة الأطر النظرية النسوية، والقضايا المختلفة التي تناولتها وركزت عليها هذه الأطر، لمقاربة أوضاع النساء في السياق الفلسطيني الاستعماري.

محاوَر المحاضرة

1. النسوية Feminisms والنظرية النسوية

ظهر مصطلح النسوية "Feminism" في اللغة الفرنسية في القرن التاسع عشر كمصطلح طبي يصف نساء بصفات ذكورية او العكس. واستخدم المصطلح في الولايات المتحدة في بدايات القرن العشرين، بداية لوصف مجموعات نساء تؤمن بنقاء وتميز النساء وتجربة الامومة، ليتحول بعدها الى مصطلح يعبر عن الالتزام السياسي بتغيير الموقع الاجتماعي للنساء؛ فأصبح يستخدم كوصف لمن يؤمن بان النساء مقموعات بسبب جنسهن ويطالب بمساواتهن. وقد استخدم مصطلح النسوية بأثر رجعي لوصف نساء طالبن خلال القرن الثامن عشر بحقوق النساء، على سبيل المثال ماري وولستونكرافت (Pilcher and Imelda 2004).

أما مصطلح النظرية النسوية "Feminist theory" فيتطرق لمجموعة من الكتابات التي تحاول وصف وشرح وتحليل ظروف حياة النساء، وتقديم اقتراحات لكيفية العمل على تحسين الظروف التي تعيش وتعمل في ظلها النساء. اهتمت النظرية النسوية بعدم المساواة بين المرأة والرجل، وهيمنة الرجل على المرأة وتبعيتها له. وللنظرية النسوية تاريخ متعدد الأوجه من الاستمرارية والتغيير (كولمار وبارتكوفيسكي 2010).

لذلك فمن المهم التأكيد على أنه لا مجال للحديث عن مفهوم النسوية الا بصيغة الجمع، ومن ناحية أخرى فبالرغم من اتفاق النسويات على ان النساء يعانين عدم المساواة الاجتماعية والسياسية بسبب هويتهن الجنسية ويسعين لانهاء قمع النساء، فإن النسويات تركز على أسس فلسفية وسياسية متعددة ومختلفة.

2. التطور التاريخي للنسوية الغربية: الموجات الثلاث

يستخدم مصطلح "موجة" كناية عن الصعود (والهبوط) للفكر والتحليل النسوي والنشاط النسوي. وقد استخدم المصطلح لأول مرة في الستينيات من القرن العشرين، أي في فترة المد الثانية للفكر النسوي، واستخدم بأثر رجعي لوصف مرحلة النشاط الفكري النسوي الأولى.

الموجة النسوية الأولى "First Wave Feminism"

يمتد تاريخ الموجة النسوية الأولى إلى ما قبل القرن التاسع عشر، ويشمل التعبيرات المختلفة من الاهتمام بحقوق النساء خاصة في الثورة الفرنسية عام 1789. وعادة ما يتم تحقيق الموجة النسوية الأولى بين العامين 1880-1920، حيث تعالت خلال هذه الفترة المطالبات بحقوق النساء وبالتغيرات القانونية (حق التصويت والعمل والتعليم والملكية وحقوق الزواج والطلاق). وتعود أصول الموجة النسوية الأولى في بريطانيا للتحويلات الاقتصادية الصناعية والسياسية الدستورية التي توسعت، لتشمل الرجال من شرائح مختلفة. وهناك عدة توجهات نسوية في الموجة الأولى، منها نسوية الحقوق

المتساوية، والنسوية التبشيرية لإنقاذ نساء الطبقات الفقيرة أخلاقياً، والنسوية الاشتراكية. في عام 1860، تصاعدت المطالبة بحق التصويت لتصبح في أوائل القرن العشرين قضية مركزية وحدت النسويات في حملة مركزية، تم خلالها اعتقال النساء وإعلان الإضراب عن الطعام. لكن الحرب العالمية الأولى عام 1914 أوقفت الحملة. عام 1918، تم توسيع حق التصويت ليشمل الرجال فوق سن 21 والنساء فوق سن الـ 30 واللاقي لديهن بيوت، أو زوجات لرجال يملكون البيوت، أو من يعملن في الجامعة. وكانت قضية التشريعات الوقائية protective legislation مثل إجازة الأمومة قد قسمت الموجة النسوية في بريطانيا على أسس طبقية، حيث أيدتها النساء الفقيرات وعارضتها نساء الطبقة الوسطى (Pilcher and Imelda 2004).

يقوم البعض بتأريخ بدايات الموجة النسوية الأولى في العام 1792، وهو تاريخ صدور كتاب ماري وولستونكرافت "الدفاع عن حقوق المرأة" في إنجلترا، بينما يتفق المعظم حول تاريخ نهاية الموجة النسوية الأولى في العام 1920، وهو تاريخ منح حق التصويت للنساء في الولايات المتحدة. وخلال هذه الفترة، سيطرت لغة الحقوق، وتحديداً الحق في التصويت الذي نوقش بتعمق في اجتماع سينيكافولز عام 1848. شهدت هذه الفترة تحولات صناعية وحضرية ضخمة، وظهرت طبقتان حضريتان: الطبقة الوسطى والطبقة العاملة، وقد تميزت الموجة النسوية الأولى بتهميش قضايا النساء الريفيات الفلاحات والعاملات بلا أجور في الزراعة وفي الأعمال المنزلية (كولمار وبارتوكوفيسكي 2010). وقد أعقبت الموجة النسوية الأولى فترة ضمور في النشاط النسوي بين العامين 1920-1963 رغم نشر بعض النصوص المهمة في تلك الفترة، ككتاب سيمون دي بوفوار "الجنس الآخر" ونصوص عالمة الإنسان مارجريت ميد. وقد تركز نشاط النساء في هذه الفترة في مجالات السلام والمساعدة في إقامة الأمم المتحدة.

الموجة النسوية الثانية "Second Wave Feminism"

ظهرت الموجة النسوية الثانية في الستينيات من القرن العشرين، وهي فترة نشاط سياسي نسوي جمعي (كانت فترة المد في العام 1968 وفترة الهبوط في الثمانينيات من القرن العشرين). عادة ما يتم التأريخ لبداية هذه الموجة بالعام 1963- تاريخ صدور كتاب "الغموض الأنثوي" لبيتي فرايدن. وقد تميزت تلك الفترة التاريخية بالاضطرابات الاجتماعية في الولايات المتحدة، كفضلات السود وحركة الحقوق المدنية والنضالات ضد الحرب في فيتنام.

تمحور شعار هذه الموجة حول مفهوم التحرر "Liberation" من قمع النظام المجتمعي الذكوري؛ فبعد حصول النساء على حق التصويت لم تصل النساء للمساواة، وأدركت النسويات بالتالي عمق النظام القامع. فإذا كان التركيز على حق التصويت هو ما وسم الموجة النسوية الأولى، فإن وسم الموجة النسوية الثانية كان التركيز على الجنسانية وعلى جسد الانثى وتمثيلاته، والمعاني الأيديولوجية المرتبطة بالاختلاف البيولوجي، والحياة الخاصة للنساء وعلاقات النساء.

من النصوص السابقة التي أثرت في هذه الموجة نص سيمون دي بوفوار- الجنس الآخر (1949) ونص

بيتي فرايدن- الغموض الانثوي (1963). وقد تميزت الموجة النسوية الثانية ب بروز توجه النسوية الراديكالية وبالتحولت على توجهات النسويات الليبراليات والماركسيات، والتركيز على ما سمتته كيت ميليت "السياسات الجنسية" وتشمل السياسات المتعلقة بالعائلة والاجهاض والجنسانية، وتقسيم العمل الجنسي والعنف الاسري والاعتصاب. بالنسبة للنسويات الماركسيات فقد حدث تحول على أفكارهن من اطار الماركسية التقليدية الى التفكير في اشكال تقاطعات علاقات النوع الاجتماعي مع تحليل بنى وعلاقات القوة المعتمدة على مفهوم الطبقة (Pilcher and Imelda 2004). لقد كانت الحركة النسوية واسعة ومتعددة خلال الموجة النسوية الثانية، وشملت فئات مختلفة من النساء: كالنساء السود، والنساء الملونات، ونساء الطبقات الدنيا والطبقة العاملة، والمثليات. لكن وبالرغم من تلك التعددية بقي الطرح السائد والمهيمن هو طرح نساء الطبقة الوسطى البيضاء، الأمر الذي ووجه بالنقد من قبل منظرات نسويات سود من أمثال بيل هوكس، التي بينت أن كتاب بيتي فرايدن "الغموض الأنثوي" كتاب يهتم بقضايا نساء الطبقة الوسطى والعليا البيضاء ويهمش قضايا التمييز العنصري والفقير الذي تعاني منه النساء السود.

الموجة النسوية الثالثة "Third Wave Feminism"

منذ العام 1985 شهدت النظرية النسوية تطورات كبيرة استجابة لتحديات داخلية من جماعات كالنساء الملونات، والنساء الفقيرات عضوات الطبقة العاملة، والمثليات، وذوات الاحتياجات الخاصة، وكبيرات السن، ونساء "العالم الثالث"، كما شهدت استجابة لتحديات خارجية، كالتحولت على علاقات القوة العالمية والتحولت الديموغرافية والهجرة العالمية تحديدا بين الأعوام 1995-2002. وقد تم الاهتمام في هذه الفترة بالعمل على الحدود بين التكنولوجي والاجتماعي، وكذلك تحويل الانتباه من "المرأة" الى "الجنوسة" (كولمار وبارتكو فيسكي 2010).

وتعتبر الموجة النسوية الثالثة نتاج المؤسسات الاكاديمية ونتاج افكار النساء السود والنساء المستعمرات ونساء العالم الثالث. وقد ركزت هذه الموجة على الاعلام والثقافة والنشاط بشكله الفردي وليس الجمعي، من خلال الانخراط في مشاريع ثقافية وفنية تعتمد تكنولوجيات التواصل الجديدة (Pilcher and Imelda 2004). وقد شملت هذه الفترة محاولات دمج النساء في التنمية وتطور توجهات "النساء في التنمية" و"النساء والتنمية" و"النوع الاجتماعي والتنمية"، وبرز الاهتمام بدمج النساء في التنمية في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي للمرأة في بكين العام 1995 الذي حاول ايجاد اجندة عالمية مشتركة لتغيير حياة المرأة.

3. أبرز مفاهيم المذهب النسوي

وصفت النظرية النسوية بانها نظرية مرتحلة لكثرة المدارس التي أسهمت فيها، وبسبب تنوعها وسرعة تطورها من حين لآخر. تأثرت النظرية النسوية بأفكار ومفاهيم ماركسية مثل مفهوم الايديولوجيا والاقتصاد الظالم الذي يخلق فجوة بين صاحب العمل والعامل. وتأثرت أيضا بأفكار ومفاهيم أخرى من حقل الفلسفة والعلوم الاجتماعية والتحليل النفسي (العريزي 2005).

وقد استخدمت النظرية النسوية لغة جديدة وابتدعت أو أعادت تحوير بعض المفاهيم كمفاهيم "الجنوسة" و"القمع" و"الأبوية". أما تفصيل ذلك فهو على النحو التالي:

الجنوسة (الجندر أو النوع الاجتماعي)

في النصف الثاني من القرن العشرين تبنت مفكرات الحركة النسوية التفريق بين مفهومي "الجنس" و"النوع الاجتماعي". استخدم عالم النفس روبرت ستولر مفهوم "النوع الاجتماعي/الجنوسة" لتمييز المعاني الاجتماعية والنفسية للانوثة والذكورة عن الاسس البيولوجية للفروق الجنسية التي ولدت مع الافراد. كلمة جنس هي ذات دلالة بيولوجية بينما كلمة جنوسة ذات دلالات نفسية واجتماعية (العريزي 2005). وكانت المفكرة سيمون دي بوفوار قد أشارت الى هذه التفرقة في كتابها "الجنس الاخر" حيث ادعت أن السمات الانثوية لا ترتبط بجنس المرأة بل بالحياة الاجتماعية والثقافية التي تعيشها. وقالت إن "الواحدة لا تولد امرأة بل تصبح امرأة فيما بعد" اي ان جسد المرأة ليس ما يمنحها صفات الانوثة.

ومقابل التفرقة بين مفهومي "الجنس" و"الجنوسة" فإن هناك نسويات ناقشن ان الجسد أيضا يتشكل من خلال تفاعله مع المجتمع والثقافة. وقد تأثر هذا الطرح بالنظريات الاجتماعية والثقافية التي تركز على اللغة وتدعو للتمييز بين الكلمات والاشياء. وادعت بعض النسويات أن "الجنس" أيضا ليس خارج بنية الثقافة. وهناك من ادعين ان التمييز بين مفهومي "الجنس" و"الجنوسة" يتم فقط في الذهن. وبعض النسويات تحدثن عن تطابق مفهومي "الجنس" و"الجنوسة" مثل المفكرة إليسون جاغار التي حاولت فهم الطبيعة البيولوجية للانسان والوضع الاجتماعي للمرأة فهما ديكالتيكيا، اي فهم التداخل المعقد بين الشكل البيولوجي والبنية الطبيعية واشكال الانظمة الاجتماعية. لذا حسب جاغار فإن بيولوجيا الانسان ليست معطاة وليست ثابتة عبر التغيرات في حياة الانسان الاجتماعية، لكنها تتأثر بالتنظيمات الاجتماعية، اي ان الاستعدادات الموروثة تتأثر بالتاريخ الاجتماعي للانواع. لذلك فإن الجدل حول موضوع الجنس/الجنوسة له علاقة بالممارسة السياسية وبأسئلة من مثل: هل جميع البشر متساوون بالرغم من فكرة الفروق البيولوجية؟، وهل يجب التركيز على الانسان كإنسان؟. هناك من ادعى ان الجنس ليس اساس اللامساواة وتوجد بنى اجتماعية اخرى غير الجنس تحدد اللامساواة، كالطبقة والعرق والقومية (العريزي 2005).

القهر والقمع

القهر هو نتاج فعل انساني من جماعة على جماعة اخرى من الناس. القمع او القهر هو ظلم وحق من الحرية يتعارض مع العدل. والتحرر يعني التخلص من قيود القهر. لقد كان دخول مفاهيم القهر والاستبداد والقمع والاستغلال الى النظرية النسوية كجزء من الموروث الماركسي. والقمع استخدم كمفهوم في سياق نقد العرقية العنصرية والامبريالية؛ فقد أكدت النسوية الراديكالية مثلا ان القمع الموجه ضد النساء هو أول وأساس أشكال القمع الاخرى. وظهرت جازا العلاقة بين القمع والتحرير وبين مفاهيم الحرية والعدالة والمساواة. كما تأثرت النسويات أيضا بفلاسفة ما بعد الحداثة امثال فوكو في تعريفه للقمع وعلاقته بالسلطة والمعرفة. وازافة الى مفهوم القمع، فقد استخدمت النسويات مفهوم "التمكين" اي منح النساء ما يلزم ليشكلن قوة في المجتمع يحسب لها حساب اقتصادي واجتماعي وسياسي (العريزي 2005).

البطيركية/ الأبوية

استخدم مفهوم البطيركية بين عامي ١٩٦٠-١٩٧٠ من قبل منظرات نسويات. والبطيرك يعني الاب باعتباره قائد الاسرة او القبيلة او راعي الكنيسة. وقد عزت المفكرات النسويات مصدر البطيركية الى الايديولوجيا التي اعتبرتها نظاما يسهل هيمنة الرجال على النساء، ويستخدم ايضا في فهم هيمنة الرجل على زوجته وابنائها وافراد اسرته. وقد حددت كارول باتمان ثلاثة اشكال من البطيركية عبر العصور:

1. البطيركية التقليدية: تماثل الحكم السياسي والحكم الابوي، اي حكم الاب رب العائلة.
2. البطيركية الكلاسيكية: تطورت فيها الحقوق والواجبات السياسية، وتم الادعاء ان البطيركية ماتت في القرن الثامن عشر مع ظهور نظريات العقد الاجتماعي لكن باتمان تدعي ان ما مات هو البطيركية التقليدية بمعنى سيطرة الاب، لكن في نظريات العقد الاجتماعي، دخل الاخوة اي الرجال وحصلوا على حقوق المواطنة، اما النساء فأُنكرت حقوقهن، وكأن النساء يدخلن المواطنة عن طريق ازواجهن.
3. البطيركية الحديثة: وهو الشكل الحديث للهيمنة الذكورية. وقد تضاءل استخدام مفهوم البطيركية من قبل معظم مفكرات الحركة النسوية في العقد الاخير من القرن العشرين باستثناء مفكرات النسوية الاشتراكية اللواتي اصررن على ضرورة ازاحة البطيركية والرأسمالية معا، وكذلك مفكرات النسوية الراديكالية (العريزي 2005).

لقد استخدمت النسويات مصطلح البطيركية لوصف النظام الاجتماعي الذي يتميز بسيطرة ذكورية على النساء. وتعتبر النسوية الراديكالية أن البطيركية تعكس التقسيم الاجتماعي الاساسي في المجتمع. وتدعي فايرستون ان سيطرة الذكور على اجساد الاناث ناتجة عن الاختلافات البيولوجية. أما النسوية الماركسية فترى ان البطيركية تنبع من آليات عمل الاقتصاد الرأسمالي وتستفيد من عمل النساء غير مدفوع الاجر داخل المنزل، وان عدم المساواة الطبقية هي ملمح رئيسي في المجتمع، وبذلك فإن عدم المساواة الجندرية تنبع منها كذلك. أما نظرية النظام المزدوج "Dual System Theory" فتشير الى العلاقة المترابطة بين الرأسمالية والبطيركية كأنظمة قمع تستفيد من دونية النساء. ومع ان مفهوم البطيركية استخدم للإشارة الى هيمنة الرجال على النساء إلا ان سيلفيا وولبي ادعت ان

البطيريكية تأخذ اشكالا مختلفة في ثقافات واماكن مختلفة. ووسعت وولبي المفهوم ليشمل الزواج المستغلين لزوجاتهم، وصاحب العمل بعلاقته مع العمالة المستأجرة المحكومة، والعنف الذكوري، والعلاقة الجنسية، والثقافة وغيرها من البنى. وتشير وولبي الى ست بنى أبوية وهي: الانتاج المنزلي، العمل غير مدفوع الاجر، الدولة، العنف الذكوري، الجنسانية، والثقافة. وتتغير هذه البنى وتفاعلاتها، حسب وولبي، بتغير المراحل التاريخية والسياقات المختلفة، حيث ان الطبقة والعرق والجنس تتقاطع باشكال مركبة لتنتج البنى الأبوية. وقد تم نقد نموذج وولبي لكونه وصفا وليس تفسيرا لتطور اصول البطيريكية (Pilcher and Imelda 2004).

أما في العقود الأخيرة فقد تعرض مفهوم البطيريكية الى النقد لكونه مفهوما لاتاريخيا، أي يستخدم دون مراعاة علاقات النوع الاجتماعي في المراحل والسياقات التاريخية والاجتماعية المختلفة. ولكون المفهوم يقسم العالم الى ثنائية رجل/ امرأة، وان المفهوم يستخدم وكأنه "كوبي" و"عالمي". وبالتالي فقد برز توجه يدعو الى التركيز على خصوصية العلاقات الاجتماعية وليس على بنى او انظمة اجتماعية موحدة وشاملة.

4. تيارات الفكر النسوي

هناك تنوع كبير في التوجهات الفكرية داخل الفكر النسوي، ومن التيارات الفكرية المركزية في الفكر النسوي الغربي: النسوية الليبرالية، النسوية الماركسية، النسوية الراديكالية، النسوية الاشتراكية، وتيار النسوية الفرنسية الذي ركز على اللغة والكتابة الأنثوية. أما تفصيل ذلك فهو على النحو التالي:

النسوية الليبرالية

تعود الأصول الفكرية للنسوية الليبرالية الى الفلسفة الليبرالية التي اسسها جون لوك وجان جاك روسو، وترعرعت في تربتها مفاهيم الديمقراطية والحرية والعدالة والمساواة. تركز النسوية الليبرالية على الافكار الليبرالية المهيمنة في المجتمعات الغربية منذ عصر التنوير، وتؤمن بان العملية الديمقراطية قادرة على الوصول الى مساواة النساء. تميزت النسوية الليبرالية بالتركيز على المطالبة بحقوق النساء في ظل البنى القائمة، أي المطالبة بان تشمل مبادئ الديمقراطية النساء. وترى انه بالامكان حل اوضاع النساء من خلال العمليات السياسية القائمة على الديمقراطية. وبالامكان تلخيص مطالب النسوية الليبرالية بعملية دمج النساء في الحياة العامة، وتوفير الفرص للنساء في مجالات الصناعة والتجارة والتعليم والسياسة، والمطالبة باستبعاد كافة اشكال التمييز الجنسي واعطاء المرأة فرصا لتطوير ذاتها، الأمر الذي يحتاج الى التخلص من سيطرة الرجال. وطالبت النسوية الليبرالية بتكافؤ الفرص بناء على مبدأ الديمقراطية والجدارة واصلاح القوانين والتشريعات. كما طالبت بعض النسويات الليبراليات بالمساواة في مجال الخدمة العسكرية، وبمنح النساء اجازات الأمومة، وافتتاح مراكز لحماية المرأة من ظلم الرجل (العريزي 2005).

لقد تم توجيه النقد للنسوية الليبرالية بسبب تبنيها للفكر الاصلاحى القائم على دمج النساء في البنى الاقتصادية والسياسية القائمة دون احداث تحولات عليها، وبسبب تركيزها على القضايا التي تهم نساء

الطبقة الوسطى والعليا وتجاهلها لواقع حياة واحتياجات نساء الطبقات الفقيرة. وبالامكان ملاحظة هيمنة أفكار النسوية الليبرالية والحلول التي تقترحها على البرامج والمشاريع التنموية التي تروج لها المؤسسات الدولية.

النسوية الماركسية

تنطلق النسوية الماركسية من الفكر الماركسي الذي ركز على المفهوم المجرد للعمل وعلاقة العائلة بالانتاج الرأسمالي، دون تمييز الرجال والنساء داخل العائلة. لقد اعادت النسويات الماركسيات الاعتبار لقضايا تجاهلها ماركس كمسألة العلاقات الجنسية واطلاع النساء داخل العائلة، واثرن قضايا توزيع العمل والتوظيف والاعمال المنزلية وسوق العمل. وتربط النسوية الماركسية بين التغيرات على اوضاع النساء الاجتماعية بالتحويلات على النظام الاقتصادي، أي التخلص من الرأسمالية الصناعية وتغيير علاقات العمال مع وسائل الانتاج من خلال الثورة. تهتم النسويات الماركسيات والاشتراكيات بالقمع على اساس طبقي وعرقي وتقاطعات اشكال القمع. وتتفق الحركة النسوية الماركسية المعاصرة مع الماركسية التقليدية في طلبها دمج النساء في المجال العام والمشاركة في الإنتاج كوسيلة للتحرر من القمع، وذلك اعتمادا على مقولات فريدريك انجلز بأن الشرط الأول لتحرير الزوجات هو جلبهن الى مجال الصناعة العامة. وبالتالي ترى الماركسيات ان النساء اذا ما دخلن مجال الصناعة سيتمكن من تغيير التاريخ بتحويله من رأسمالي الى اشتراكي. وتبعا لافكار انجلز فقد طالبت النسويات الماركسيات أيضا بانشاء مراكز اجتماعية لتعليم الاطفال وتنشئتهم لتخفيف العبء عن المرأة العاملة قليلا، مع ضرورة بقاء العائلة قوية وتعزيز روابطها، وانه على المرأة النضال حتى تحقق هذه المطالب. كما طالبن الرجل بالمشاركة في أعمال المنزل وبتنفيذ ما نادى به انجلز باشتراكية العمل المنزلي. بعض المفكرات الماركسيات من أمثال ماريا روز طالبن بدفع اجور للنساء مقابل الاعمال المنزلية وبإلغاء النظام الرأسمالي ودعم النظام الاشتراكي (العزيمي 2005).

وقد وجه النقد للنسوية الماركسية بسبب تركيزها على الأبعاد الاقتصادية وتجاهل الأبعاد الثقافية والجنسية المؤثرة في حياة النساء. ورغم اهتمام النسوية الماركسية بقضايا نساء الطبقة العاملة الا أنهن تجاهلن البعد الاستعماري كعامل رئيس ومؤثر في حياة نساء الدول المستعمرة.

النسوية الراديكالية

نشأت النسوية الراديكالية بين العامين 1960-1970 في الولايات المتحدة الأمريكية وطرحت اسلوب فهم جديدا للعلاقات بين الجنسين عبر التاريخ، ومن أبرز مفكراتها شولاميث فايرستون وكيت ميليت. لقد قامت النسويات الراديكاليات باحياء مفهوم البطيركية، وجعله أداة تحليل مركزية، كما ركزن على تحليل الجنس، والعلاقات الشخصية، والزواج، والعائلة، والعنف الموجه ضد النساء. تعتبر النسويات الراديكاليات ان النساء مقموعات من قبل الذكور باعتبارهن اناثا، وان قمع الذكور للاناث له اولوية على كافة اشكال القمع. ولدت النسوية الراديكالية في امريكا من رحم اليسار الجديد وحركات الحقوق المدنية وشكلت النسويات الراديكاليات حركة تحرير النساء والتي ركزت على الفضاءات الخاصة بالنساء، وعلى قضايا النساء باشكال مختلفة دون قيادة مركزية ومع مشاركة

جماعية. نادى النسويات الراديكاليات بضرورة ازاحة القيم الذكورية وانشاء مراكز ومؤسسات نسوية تديرها نساء، بهدف التخلص من سلطة الرجال وهيمنتهم والانفصال عن عالمهم (العريزي 2005). وشكلت النساء السود ونساء الطبقة العاملة والمثليات جزءا من الحركة النسوية الراديكالية، لكنهن شعرن بالاغتراب داخلها بسبب تحديد اولوية الجنس على اشكال القمع الاخرى كالقمع العرقي والطبقي.

النسوية الاشتراكية

تعتبر أفكار النسوية الاشتراكية مزيجا من أفكار النسوية الماركسية والنسوية الراديكالية. استخدمت النسويات الاشتراكيات مفهوم الاغتراب واعتبرن ان المرأة تشعر بالاغتراب عما يسمى ثقافة الانتاج، لأنه لا يسمح لهن المشاركة فيها الا ضمن حدود ضيقة، وغالبا ما ترفض تصوراتها وتتهم بالسخر والاحتقار. واعتبرت النسويات الاشتراكيات أن اشد انواع الاحتقار تلك التي تعانها المرأة من الاعمال المنزلية بدون مقابل. طالبت النسوية الاشتراكية بمجتمع مستقل عن الذكور وتدمير البطيركية والرأسمالية معا، لكنها اعتبرت الانفصال مرحليا وتكتيكا وليس نهائيا (بخلاف النسوية الراديكالية) بهدف ايجاد تكامل بين الجنسين. كما عارضت النسوية الاشتراكية اندماج النساء بالمجتمع الرأسمالي، ودعت الى تدميره وتدمير سلطة الذكور وتغيير الأسس المادية تغييرا جذريا، وطالبت أيضا بحرية النساء في الإنجاب والزواج والاستقلال المادي لتخليصها من هيمنة الرجل المادية. اهتمت النسويات الاشتراكيات بالمجالين الخاص والعام للمرأة، والغاء التمييز الجنسي، وطالبن بإجازات الأمومة المدفوعة الأجر (العريزي 2005).

النسوية الفرنسية

شكلت كتابات بعض النسويات من أمثال لوس اريغاري، وهيلين سيسو (اللتين تلتقيان مع توجه النسوية الراديكالية) وجوليا كريسيغا (المتأثرة بالمحلل النفسي جاك لاكان وأفكاره وطريقته في التحليل النفسي) تيارا سماه البعض النسوية الفرنسية. يرتبط فكر هذه الحركة بالنظرية الجنسية عند لاكان وبالنظام اللغوي الذي تعبر عنه اعمال دريدا، ويؤكد هذا الفكر على الانوثة في البنية اللغوية وعنايته بالتحليل النفسي للعلاقات بين الجنسين. تتفق النسويات الفرنسيات أن النظرية والثقافة الغربية تتمحور حول الذكر ولهذا دعون النساء لما تسمى الكتابة الانثوية او "الكتابة من الجسد" للتعبير عن أنفسهن بلغة أخرى خاصة بهن، ولتجاوز هيمنة الذكر.

5. نقد النسوية الغربية

قدم العرض السابق التيارات النسوية الغربية الأساسية، ومن المهم الاشارة هنا الى أن أفكار ما بعد الحداثة ونظرية ما بعد البنيوية كان لها الأثر الكبير في تطور توجهات نسوية جديدة في العقود الأخيرة، الأمر الذي اضاف تنوعا واختلافا داخل الحركة النسوية الغربية وقاد الى مَشكلة هوية الانثى الجوهرية الثابتة.

أما النقد الذي وجهه للتيارات النسوية الغربية من النساء السود فقد تركز على نقد نخبوية التيار السائد في الحركة النسوية الغربية. وفي هذا السياق تشير الكاتبة بيل هوكس (2002) الى أن كتاب بيتي فرايدن "الغموض الأنثوي" الذي مهد الطريق أمام الحركة النسوية المعاصرة تجاهل واقع حياة

النساء المستضعفات (النساء الأكثر معاناة من صور القهر القائم على أساس الجنس، والنساء ضحايا الأذى النفسي والجسدي والروحي واللواتي يفتقدن لما يمكنهن من تغيير أوضاعهن الحياتية)، وأن كتاب فرايدن يعبر عن نساء الطبقة الوسطى- العليا البيضاء، ربات البيوت اللاتي يشعرن بالملل من حياة الفراغ بين البيت والاطفال. أي أن فرايدن تناولت أثر التمييز الجنسي على فئة مختارة من النساء الأمريكيات، وأن منظورها أحادي لواقع النساء، ولا يتناول الطبقة والعرق كمكونات أساسية في واقع النساء، مع العلم أنه عند كتابة فرايدن كتابها كانت ثلث النساء مشاركات في القوى العاملة (هوكس 2002). وقد أدى هذا النقد إلى التحول من التركيز على علاقات القوة القائمة على النوع الاجتماعي، إلى تحليل التشابك والتقاطع بين حقول وعلاقات القوة المتمثلة بالنوع الاجتماعي، والتمييز العنصري، والقمع الطبقي.

أما النقد الجذري الآخر للنسوية الغربية، فقد وجه من نساء "العالم الثالث" والنساء المستعمرات اللواتي أثرن قضية المركزية الأوروبية "Eurocentrism" والنظرة الاستشراقية والاستعمارية التي صبغت التوجهات النسوية الغربية، تحديدا في نظرتها لنساء "العالم الثالث". وقد تم تطوير المقولة الناقدة للمفكرة شاكرابارتي سبيفاك "أن الرجال البيض يسعون إلى تخليص النساء الملونات من الرجال الملونين" من خلال التطرق إلى اشكاليات رسم صورة امرأة "العالم الثالث" كضحية مقموعة من رجال "العالم الثالث"، حيث قدمت تشاندرا موهاناتي (2002) نقدا شاملا للطريقة التي يتم من خلالها توحيد نساء "العالم الثالث" وتصويرهن كضحايا بحاجة إلى إنقاذ النسويات الغربيات. كما انتقدت نسويات "العالم الثالث" استغلال النساء كذريعة للتدخلات الاستعمارية في بلدانهم.

6. الفكر النسوي العربي (خطاب النشأة والتحديات الراهنة)

في كتابها "المسألة النسائية في الخطاب العربي الحديث: من التحرير إلى التحرر" تعرض الكاتبة فاطمة الزهراء أزرويل (2003) تاريخ تطور نقاش المسألة النسائية في العالم العربي، وتشير إلى أن المسألة النسائية لم يتم تناولها كقضية منعزلة، بل ارتبطت بالقضايا المجتمعية الأوسع في الاقطار العربية كقضية النهضة والاستقلال والتقدم. تتناول أزرويل في كتابها حفنة من المفكرين/ المفكرات العرب الذين تناولوا قضايا المرأة العربية، في نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، من توجهات مختلفة ومنهم: رفاة الطهطاوي، ومحمد عبده (الذان يمثلان المرحلة التأسيسية بالنسبة للجدل حول المسألة النسائية والذان ناقشا القضية النسائية من داخل المرجعية الدينية لتوفير سند لحقوق النساء اعتمادا على الاجتهاد)، وقاسم أمين، والطاهر الحداد، ومحمد الحجوي، وعلال الفاسي، وزينب فواز، وملك حفني ناصف، ونظيرة زين الدين (أزرويل 2003).

وتشير أزرويل إلى أهمية ظهور المجلات النسائية في المشرق منذ عام ١٨٩٢ التي شكلت منبرا للكاتبات النساء للتعبير عن قضايا النساء. تاريخيا، ارتبط ظهور الصحافة النسائية في مصر بظهور الصحافة بشكل عام كمنبر للحركة الوطنية التي قويت اثر الاحتلال الانجليزي لمصر عام ١٨٨٢. وتزامنت الصحف النسائية مع ارتفاع نسب

تعليم الاناث في كل من مصر وسوريا ولبنان والتي استفادت منها نساء الطبقات العليا اللواتي اسسن المجلات النسائية. فمنذ عام ١٨٩٦ بدأت الكثير من المجلات بالظهور مثل مجلة "الفردوس" و"مرآة الحساء" و"أنيس الجليس" و"فتاة الشرق" التي اسستها الشامية لبيبة هاشم والتي اقامت في مصر. تبعا لبعض المصادر وصل عدد المجلات النسائية الى ١٥ مجلة صدرت خلال ١٧ عاما وركزت غالبيتها على النساء الشابات، اما مجلات مثل "المرأة" و"المرأة في الاسلام" و"ترقية المرأة" فقد اهتمت بالنساء الاكبر سنا.

كانت الكتابة الصحافية بالنسبة للنساء وسيله هامة وسريعة وبسيطة لايصال افكارهن. وتبين المقالات المنشورة في الصحف والمجلات النسائية ان الاهتمام بقضايا النساء ونقاشها لم يكن فكريا بحثا بل اظهر اهتماما بالتفاصيل اليومية لحياة النساء، والمشاكل التي يتعرضن لها، بمن فيهن مؤسسات المجلات انفسهن. وتم التركيز انذاك على قضية تعليم البنات واكسابهن مؤهلات للنجاح في حياتهن الزوجية، وتربية اطفالهن تربية حديثة. واهتمت هذه الصحف تحديدا بنشر وجهات نظر النساء وناقشت حقوق المرأة، ومسألة الحجاب، والتعليم والأسرة، وغياب المساواة، وعمل المرأة. ومن الجدير بالذكر أن الاهتمام بتعليم المرأة في تلك الفترة جاء من منطلق دورها كزوجة وأم لا لتحدي تقسيم العمل بين الجنسين او المطالبة بالمساواة التامة مع الرجال، وتعيد بعض المحللات السبب لكون معظم المجلات ومؤسساتها تلقين الدعم المادي والمعنوي من الرجال ولم يردن دخول صراع معهن. أما أزرويل فتعيد ذلك الى بنية المجتمع الابوي ودور المرأة التقليدي فيه مقابل دور الرجل المعيل. هذا ونجد ان غالبية المطالب عكست اوضاع نساء الطبقة العليا المتعلمات وتم تجاهل النساء الفقيرات (أزرويل 2003). بالامكان اذا اعتبار هذه المجلات بواكير الاهتمام والتعبير عن قضايا المرأة في العالم العربي ومنذ ذلك الحين ظهرت مفكرات وناشطات وكاتبات كثر تبين توجهات فكرية نسوية مختلفة كمرجعية لهن، مثل: هدى شعراوي التي تلقتي الكثير من أفكارها مع توجهات النسوية الليبرالية، وانجي افلاطون التي تبنت النسوية الماركسية، ونوال السعداوي التي تعكس كتاباتها توجه النسوية الاشتراكية، وفاطمة المرينسي وغيرهن. أما بالنسبة للتحديات التي تواجه الحركة النسوية العربية في الوقت الراهن فتلخصها هدى الصدة (2012) في أهمية انتاج معرفة نسوية عربية تكتب وتنتشر باللغة العربية.

7. النسوية الاسلامية

يضم تيار النسوية الإسلامية مفكرات (ومفكرين) اسلاميات مؤمنات يسعين الى تفعيل رسالة الإسلام الأصلية وهي تطبيق العدل والكرامة الإنسانية المساوية للنساء والرجال. ترجع أميمة أبو بكر (2012) جذور نشأة النسوية الاسلامية الى الثورة الإسلامية في ايران، حيث استمدت الحركة النسوية مشروعيتها السياسية والقانونية والدينية من ايدولوجية الثورة. وقد سبق النشاط النسائي- النسوي التسمية ذاتها التي جاءت لاحقا لشرح وتوصيف وتحليل الظاهرة. وقد ثار الكثير من الجدل حول مشروعية استخدام مصطلح "النسوية الاسلامية" الذي لقي معارضة من قبل علمانيين واسلاميين.

تمرين

يطلب من كل طالب أن يكتب مقالاً من صفتين حول التوجهات الأنسب لأي من النظريات السابقة التي تناسب الحركة النسوية الفلسطينية، مع تقديم الحجج والبراهين.

المراجع

- أبو بكر، أميمة. 2012. "اتجاهات وتيارات في البحث النسوي الاسلامي المعاصر" في النسوية العربية: رؤية نقدية. تحرير جين سعيد المقدسي، رفيف رضا صيداوي، ونهى بيومي. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية. ص. 377-386.
- أزرويل، فاطمة الزهراء. 2003. المسألة النسائية في الخطاب العربي الحديث: من التحرير الى التحرر. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة. ص. 199-231.
- الصدة، هدى. 2012. "دراسات النوع في العالم العربي: تأملات وتساؤلات عن تحديات الخطابات والموقع والتاريخ" في النسوية العربية: رؤية نقدية. تحرير جين سعيد المقدسي، رفيف رضا صيداوي، ونهى بيومي. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية. ص. 189-200.
- العزيمي، خديجة. 2005. "المذهب النسوي: تاريخه، مدارسه، وأبرز مفاهيمه" في الأسس الفلسفية للفكر النسوي الغربي. بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والاعلام.
- كولمار، ويندي كيه وبارتكوفيسكي، فرانسيس. 2010. النظرية النسوية: مقتطفات مختارة. ترجمة عماد ابراهيم. الأردن: الأهلية. ص. 11-17، 82-109، 113-115، 145-147، 167-169، 239-241، 301-302، 405-407.
- هوكس، بل. 2002. المرأة السوداء وصياغة النظرية النسوية. في أصوات بديلة: المرأة والعرق والوطن في العالم الثالث. تحرير هدى الصدة، ترجمة هالة كمال. القاهرة: المجلس القومي للترجمة. ص. 31-49.
- Pilcher, Jane and Wheelan, Imelda. 2004. Fifty Key Concepts in Gender Studies. Sage: London. Pp. 48172-169 ,147-144 ,56-.

الفصل الأول: مقدمة في النوع الاجتماعي والفكر النسوي

2

المبحث الثاني:

نشأة الفكر النسوي ومفهوم الجندر وأدواره وإدماجه

الأستاذة لبنى الأشقر
إعلامية ومحاضرة في جامعة
القدس، ورئيسة تحرير ملحق
صوت النساء في طاقم شؤون
المرأة، ومدربة ومتخصصة في
قضايا النوع الاجتماعي

هدف المحاضرة

تهدف هذه المحاضرة إلى أن:

1. يتعرف الطلبة على مفاهيم النوع الاجتماعي.
2. يتعرف الطلبة على تاريخ نشأة النوع الاجتماعي.
3. يدرك الطلبة الفرق بين النوع الاجتماعي والجنس.
4. يتعرف الطلبة على أدوار النوع الاجتماعي.
5. يتعرف الطلبة على علاقة الجندر بالحكم السياسي والحياة الاقتصادية ومجالات المجتمع.

تاريخ نشأة النوع الاجتماعي

لا بد من الإقرار منذ البداية، بأن مصطلح النوع الاجتماعي/ الجندر Gender قد أثار جدلاً واسعاً ولعله لا يزال، مفهوماً واستخداماً. ولهذا الجدل أسباب عديدة منها الأيديولوجية والدينية والسياسية والحقوقية. كما طال الجدل المصطلح في حد ذاته، فأفرزت مجموعة من التساؤلات: متى نشأ المصطلح؟ وما هي استخداماته؟ بل كيف يمكن استخدامه؟ هل هو مصطلح؟ أم أداة؟ أم مقارنة جديدة للفروقات والتمييز على أساس الجنس؟ ما هي المفاهيم المحاطة به؟ ولماذا تبعد كل هذا البعد عن الاستخدامات العامة، أي تلك التي يستوعبها عامة الناس؟ وهي تساؤلات مشروعة، إن لم نقل إنها في صلب مساءلة المفهوم أو الأداة أو المقاربة. ولفهم كل ما سبق، يقتضي الأمر النظر في سياقات النشأة، التي لم تكن بمعزل عن سياقات تنمية وحقوقية وسياسية وثقافية وخاصة اقتصادية.

إن كون الاقتصاد ركيزة أساسية من ركائز تحقيق رفاه الإنسان من عدمه، وترسيخ التطور أو التخلف وتعزيز كرامة الناس أو الحط منها، فقد رافقت التغييرات السريعة التي عرفها على المستوى العالمي والإقليمي والوطني، تغيرات في السياسات التي تستهدف الناس عامة، والمرأة بصفة خاصة، لأنها كانت، ولا تزال، الحلقة الأضعف.

شهدت فترة الخمسينيات إلى السبعينيات حركة تصنيع كبرى كان «هدفها» تحسين مستوى معيشة الناس. وتم بذلك نقلهم من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي. وكان ينظر إلى المرأة في خضم هذا الحراك الاقتصادي باعتبارها منتجة للقوى العاملة أي أمّاً منجبة فحسب. لذلك، تم استهدافها كمنتجة لليد العاملة وكمتلقية لخدمات التنمية، لا مساهمة فيها ولا هي فاعلة.

وفي سنة 1970، أبرز كتاب المؤلفة Esther Boserup، الاقتصادية الدانماركية، عن دور النساء في التنمية الاقتصادية، حقائق عديدة أدت إلى إعادة النظر في سياسات التنمية. ومن ضمن تلك الحقائق أن إدماج الوسائل العصرية الصناعية في القطاع الزراعي عزز من دور الرجل وهمش بصفة كبيرة عمل المرأة فيه، خاصة أن متطلبات «عصرنة» القطاع الزراعي والموارد اللازمة للتحكم فيها لا تتوفر لدى المرأة كالتعليم والمهارات الصناعية وغيرها. كما أن القلة من النساء اللواتي التحقن بالقطاع الزراعي المصنع، احتلن فيه المراتب الدنيا ذات الدخل المتدني، وجعلتهن الحاجة أيضاً يقبلن على بعض المهام الخطرة.

وفي نهاية السبعينيات، عرف دور الدولة أيضاً تراجعاً في الاقتصادات الوطنية، وانطلقت في فتح المجال أمام القطاع الخاص ليتراجع العام منه عن التشغيل بصفة عامة، وتشغيل النساء بصفة خاصة. في المقابل، لم يكن للقطاع الخاص القدرة الكافية لاستيعاب اليد العاملة النسائية.

المقاربات التنموية والاقتصادية التي أدت الى نشأة النوع الاجتماعي

في خضم كل هذه التغيرات الاقتصادية السريعة، تشكل العقد الأول للمرأة بين سنة 1975 و1985 بانعقاد أول مؤتمر للأمم المتحدة الخاص بالمرأة بالمكسيك سنة 1975. وأعطى المؤتمر نقطة الانطلاق لتطوير سياسات تنموية تجاه المرأة وتطوير المقاربات. سياسات ومقاربات رافقتها قراءات نقدية وتصويبات لجهة فلسفتها وركائزها، ما أدى بالمرور من مقارنة المرأة في التنمية إلى مقارنة المرأة والتنمية إلى النوع الاجتماعي والتنمية.

المقاربة الأولى

المرأة في التنمية: أقرت المقاربة بالاختلافات الحقيقية بين واقع الرجال وواقع النساء. وانتقلت، بفضل هذه المقاربة، المرأة من منتفعة من خدمات التنمية إلى منتجة. بمعنى آخر، مكنت هذه المقاربة من خلق سياسات تتضمن برامج موجهة للنساء في التعليم وفي سوق العمل وفي المشاريع المدرة للدخل لفائدتها. وسرعان ما تبين، خلال تطبيق هذه السياسات، أن مخططي مشاريع التنمية آنذاك قد أهملوا موضوعاً مهماً، تمثل في أن الدور الإنتاجي للمرأة أثقل أعباءها. وأمست في ذات الحين، تضطلع بالدور الإنجابي بصفة حصرية، أي الولادة والحمل والتنشئة والعناية والمسؤوليات العائلية والمنزلية، وبدور إنتاجي يستلزم منها جهوداً مضاعفة. فتعالى الأصوات منتقدة مقارنة المرأة في التنمية ومقدمة بديلاً عنها وهي:

المقاربة الثانية

مقاربة المرأة والتنمية: ارتكزت المقاربة الأولى إذن على الدور الإنتاجي للمرأة دون الانتباه إلى ما يضيفه من أعباء جراء دورها الإنجابي. وقامت مقارنة المرأة والتنمية على نقد هذا التوجه. كما نقدت إغفال المقاربة الأولى للنظام الذكوري القائم والثقافة التمييزية السائدة. وارتكزت المقاربة الثانية على أن المرأة، كانت دائماً فاعلة اقتصادياً، وأن إقصاءها يعد تكريساً لنظام غير عادل. لذا، فإن الارتقاء بأوضاعها المتدنية، إنما يجب تناوله في إطار استراتيجيات وسياسات دقيقة ومتكاملة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية. ولئن حسنت هذه المقاربة من دخلهن وحصولهن على الموارد وصحتهن على المدى القصير، إلا أنها أبرزت قصوراً على مستوى عدم أخذ الأدوار المتعددة للنساء بعين الاعتبار. وتبين أنها مقارنة لا تعالج الأسباب الحقيقية الكامنة وراء الفقر والمتمثلة أساساً في عدم قدرة النساء على الحصول على الموارد من قروض ورأس مال وأراض وإرث، وكذلك عدم تمتعهن بمنجزات التنمية بسبب قيود على الحركة أو تمييز يعانين منه داخل الأسرة وخارجها. ولم يعد بالتالي ممكناً التفكير في مشاريع تنموية دون الأخذ بعين الاعتبار الأعباء العائلية للمرأة. وحيث إن هذه الأعباء تعد من المجال الخاص، لا العام، فإن هذه المقاربة عدت هي الأخرى منقوصة وعرفت صعوبات في تنفيذها وجوبت بالانتقادات، ذلك أن المرأة، ولئن عدت مدمجة في التنمية،

إلا أن ذلك يتم بصفة غير متساوية وأن عملها غير مرئي وغير مدفوع الأجر في حالات عديدة. ومن ضمن هذه الانتقادات، أن المقاربة حولت المرأة من متلقية إلى فاعلة ثانوية بأعباء إضافية دوّمًا أجر. وتواصلت الانتقادات حتى حلول العقد الثاني للمرأة، الذي انطلق بمؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمرأة بنيروبي سنة 1985 وبرزت معه المقاربة الثالثة.

المقاربة الثالثة

مقاربة النوع الاجتماعي والتنمية: وترتكز المقاربة على العمل على إزالة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين المرأة والرجل، كشرط مسبق لتحقيق التنمية للأفراد والجماعات. لذلك انطلقت بنظرة متكاملة للنظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في محاولة لفهم أدوار كل من المرأة والرجل، وتحديد محددات تلك الأدوار والمسؤوليات المناطة بكل منهما وانتظارات المجتمع منهما. وعد ذلك تغييرا جوهريا على مستوى السياسات. فالدولة، أصبحت، وفق هذه المقاربة وبمقتضى مصادقتها والتزاماتها بالاتفاقيات الدولية، ملزمة بالعمل على تغيير علاقات القوة المكرسة للتمييز واللامساواة.

كما أصبح العمل بمقتضى هذه المقاربة يستلزم من السياسات تضمنها هدف تغيير بنى الإقصاء والتهميش والتقهقر في مكانة المرأة وأوضاعها وحقوقها. وهو ما يغير موقعها من مجرد منتفعة من خدمات التنمية إلى متلقية غير فاعلة لبرامج التنمية إلى عنصر أساسي في التغيير. ويستوجب ذلك من الدولة العمل على توفير بيئة ملائمة متمثلة في التشريعات غير التمييزية والموارد المنصفة والسياسات المساوية، لتمكين المرأة من لعب أدوارها الإيجابية والإنتاجية والاجتماعية، شأنها في ذلك شأن الرجل. وأصبحت بموجب ما سبق، مقاربة النوع الاجتماعي تهدف إلى الحد من الفجوات بين الرجال والنساء بغية تحقيق المساواة بينهم (وإن باستخدام التمييز الإيجابي)، وذلك بتلبية حاجيات كل من الرجل والمرأة العملية الآنية والاستراتيجية.

«يضع هذا المدخل (النوع الاجتماعي)، وهو أهم مداخل التنمية الحديثة، قضية المرأة في نطاق العلاقات الاجتماعية التي تحكم المرأة والرجل على مستوى الأسرة والمجتمع. وقد جاء هذا المدخل بمفاهيم المشاركة والتمكين من أجل دعم المرأة والرجل في تنمية بعضها البعض، وتطوير علاقاتهما بما يكفل تحسين نوعية معيشتهما على المستوى الفردي ومعيشة الأسرة والمجتمع. ويقر على التوجه بمختلف الأدوار التي يضطلع بها النساء والرجال في المجتمع وبحاجتهما المتنوعة. كما يسعى إلى تطوير الكفاءات وزيادة الفرص التي تدعم إمكانية إعادة توزيع الموارد والخدمات والفرص المتاحة للأفراد. وذلك على قاعدة المساواة بين النساء والرجال في السياسات والبرامج والمشاريع التنموية»¹.

1 - مبادئ توجيهية من أجل تعميم قضايا النوع الاجتماعي وتعزيز فعالية آليات النهوض بالمرأة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2007.

ولم تكن المنطقة العربية، خاصة في تلك الفترات، بمعزل عن الحراك الدولي، بل إنها تشكلت في كل مرة في تحالفات إقليمية أدلت بدلوها في محتوى المؤتمرات والإعلانات والبيانات الدولية وحتى المعاهدات، مؤكدة في كل مرة على واقع المنطقة الخاص وضرورة توطين مخرجات كل محفل دولي.

كما قام المجتمع المدني العربي بمجهودات جبارة في اتجاه مساءلة المفهوم على كافة المستويات. ولم يكن ذلك بالأمر الهين أو أنه خلا من الجدل، بل إن الأدبيات العربية في هذا الاتجاه لا تحصى ولا تعد.

ظهرت كلمة «جندر» منذ أكثر من عشر سنوات وأصبح استعمالها يتزايد في جميع القطاعات سواء منها الجامعية أو تلك المهتمة بمسائل التنمية، والسكان وتنظيم الأسرة. وما إدماج فصل مستقل عن «المساواة والجندر، الإنصاف وتمكين المرأة» في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (ICPD) المنعقد بالقاهرة في سبتمبر 1994، إلا دليل على الاعتراف بأهمية التحليل الذي يعتمد «الجندر». ولكن على الرغم من هذا التطور والاعتراف، فإن هذا المصطلح ما زال غامضا أو غير مفهوم جدا، إذ يظن البعض أنه يحتوي على طريقة أخرى للإشارة إلى الجنس البيولوجي أو بعض جوانبه ويستعمله البعض الآخر ليحل محل كلمة «امرأة» في مجال المسائل والمشاريع التي تخصها هي بالذات، إلا أن كلا التأويلين غير صحيح، إذ إنهما يهملان عنصرين أساسيين هما: الرجل والمجتمع. وتجدر الإشارة إلى أن ما يزيد المصطلح غموضا، من جهة أخرى، هو صعوبة ترجمته إلى لغة غير التي اخترع فيها (أي الإنجليزية) وأنه اصطنع قبل وقت قصير نسبيا، بالمعاني التنموية التي ورد ذكرها أعلاه، ومن ثم بات لفظا يستخدم على نطاق دولي مثله في ذلك مثل «الاستراتيجية» أو «التكنولوجيا».

ولهذا، نظم مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث اجتماع خبراء بتونس في نوفمبر 1995 للاتفاق على ترجمة لهذا اللفظ ومصطلح عملياتي موحد له، على الأقل في إطار هذا العمل. وتم اختيار «النوع الاجتماعي» كترجمة لكلمة «جندر».

المصدر: المحفظة التدريبية في مجال تحليل النوع الاجتماعي في التخطيط التنموي، الوحدة القياسية التدريبية الثالثة «مأسسة النوع الاجتماعي وإعماله في العالم العربي»، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر»، 1998. ص 50

2. النوع الاجتماعي: تأصيل المفاهيم

1.2. النوع الاجتماعي

قدمت الهيكل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية والوطنية تعريفات عديدة للنوع الاجتماعي تمثل أبرزها في:

«يعني مفهوم النوع الاجتماعي مختلف الأدوار والحقوق والمسؤوليات الراجعة للنساء والرجال والعلاقات القائمة بينهم. ولا يقتصر المفهوم الاجتماعي على الرجال والنساء، وإنما يشمل الطريقة التي تحدد بها خصائصهم وسلوكياتهم وهوياتهم من خلال مسار التعايش الاجتماعي. ويرتبط النوع الاجتماعي عموماً بمجالات اللامساواة في النفوذ وفي إمكانية الاستفادة من الخبرات والموارد. وتتأثر الأدوار المختلفة للنساء والرجال بالحقائق التاريخية والدينية والاقتصادية والثقافية. ويمكن لتلك الأدوار والمسؤوليات أن تتغير وتتغير حتماً عبر الزمن»².

ويحيل بذلك مصطلح «الجنس» أو النوع الاجتماعي إلى معتقدات المجتمع للأدوار والواجبات والمسؤوليات والأخلاق المقبولة والفرص والوضعيات المناسبة للمرأة والرجل في علاقة أحدهما بالآخر. وبمعنى آخر، يولد الناس ذكورا وإناثا ويحولون فيما بعد إلى فتيات وفتيان ومن بعدها إلى نساء ورجال. ويحدد المجتمع أدوار النوع الاجتماعي. وهي أدوار غالباً ما لا تكون متساوية لأنه في أكثرية المجتمعات، يعد ما يعتبر ذكورياً أكثر قيمة بكثير مما يعتبر أنثوياً. وهو ما يؤدي إلى تمييز قائم على النوع الاجتماعي.

ويختلف بموجب هذا المفهوم النوع الاجتماعي عن الجنس. فهذا الأخير يحيل إلى كل ما هو فيزيولوجي طبيعي لا يتغير، في حين أن النوع الاجتماعي يحيل إلى الأدوار التي تتغير بالضرورة من زمن إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر، وأحياناً داخل المجتمع نفسه. وبهذا المعنى، يحيل النوع الاجتماعي إلى أدوار، أصبحت بفعل المفهوم مشتركة بين الرجال والنساء، وتستوجب عملاً لتكريسها وإزالة أشكال التمييز بين الرجال والنساء في الاضطلاع بها لتحقيق المساواة.

الجنس: الاختلافات البيولوجية بين الرجال والنساء.

النوع الاجتماعي: أدوار النساء والرجال والعلاقات التي تبرزها هذه الأدوار، وتكون العلاقات مبنية اجتماعياً وليست محددة بيولوجياً.

2 - دليل الموارد في النوع الاجتماعي والمسار الرئيسي لإدارة المياه، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتحالف للنوع الاجتماعي والمياه

www.un.org/esa/sustdev/inter_agency/...water/resourceGuide_Arabic.pdf

لذلك تعد دراسة النوع الاجتماعي من الأهمية بمكان لفهم:

- معتقدات، وفي بعض الأحيان مسلمات المجتمع فيما يجب أن تكون عليه الأنثى وما يكون عليه الذكر. من خلال التربية والتنشئة والإعداد للعب أدوار أسرية ومجتمعية وفي الشأن العام.
- تأثير هذه المعتقدات على أدوار كل من الرجل والمرأة وتطلعاتهما والتشريعات والحقوق والواجبات، وعلاقة كل منهما بالآخر سواء في الفضاء الخاص (أي الأسرة) أو الفضاء العام.
- معرفة الأسباب العميقة للتمييز سواء كان ممارسا ضد المرأة (وهو الشائع) أو ضد الرجل في بعض الأحيان.

إن دراسة مقارنة النوع الاجتماعي تتجاوز في باطنها دراسة مقارنة من المقاربات، إلى التعمق في فهم الخلل القائم في التوازنات الاجتماعية التي لا تؤثر في المرأة فحسب، وإنما في كافة أفراد الأسرة وفي كل مستويات المجتمع.

مقترح تمرين

صفات الأنثى ♂	صفات الذكر ♀	الجنس (الخصائص البيولوجية)
صفات المرأة ♂ (حسب المعتقدات)	صفات الرجل ♀ (حسب المعتقدات)	النوع الاجتماعي (الخصائص المكتسبة)

نخلص مما سبق إلى أن الصفات البيولوجية تعتمد من قبل المجتمع ليسقطها على سلوكيات كل من الأنثى والذكر وأدوارهما المقبولة اجتماعيا وهو ما يحد من اختياراتهما (وخاصة المرأة) وتمتعهما بنفس فرص التطور الذاتي والمجتمعي. فعلى سبيل المثال، بما أن المجتمع، يعتقد أن الذكر هو الأقوى وهو الذي «لا يعيبه شيء»، فهو القادر على تجاوز الحواجز للدراسة والعمل والتنقل بصفة عامة. وبذلك تحرم الأنثى من حقوقها الأساسية.

تمرين: أدوار النوع

التمييز بين أدوار النوع الاجتماعي (الثقافة)³ وأدوار الجنس (الطبيعية)

جنس	نوع اجتماعي	بعض العبارات الدارجة في المجتمع العربي
	✓	الرجل يصلح للعمل الذي يحتاج إلى قوة بدنية أكثر من النساء
		المرأة وحدها تستطيع إرضاع الطفل رضاعة طبيعية
		الرجال لا يمكنهم العناية بالأطفال ورعايتهم
		المرأة أقدر على القيام بالعمل المنزلي
		النساء لا يصلحن للعمل في المجال السياسي
		الرجال لديهم ذاكرة أقوى من النساء
		النساء مدبرات أكثر من الرجال
		الرجال يصنعون التاريخ

2.2. أدوار النوع الاجتماعي

الدور الإيجابي: ليس بمفهومه البيولوجي أي الحمل والولادة وإنما في مفهومه الرعائي. وهنا تصبح الأدوار والمسؤوليات مشتركة بين الرجل والمرأة في الاعتناء بالأطفال.

الدور الإنتاجي: وهو دور مشترك بين النساء والرجال، حتى وإن لم تكن النساء يعملن خارج البيت، فعملهن داخله هو بدوره عمل إنتاجي.

الدور المجتمعي: وهو المشاركة في الشأن العام وفي اتخاذ القرار المجتمعي والاضطلاع بدور المواطنة.

الدور السياسي والثقافي⁴: كل عمل يقوم به الرجل والمرأة بحيث يكونان منتخبين أو ممثلين لقاعدة انتخابية معينة. ويرتبط هذا الدور بممارسة أنشطة سياسية على مستوى المجتمع المحلي وعلى المستوى الوطني. ويشمل هذا الدور أحياناً أنشطة على المستوى القومي والدولي. كما يشمل هذا الدور الأعمال التي تجري عادة في المجال العام ويضم الأنشطة الثقافية والاجتماعية ويؤدي إلى مكانة أكبر في المجتمع. وفي العادة لدى الرجال وقت أكبر للقيام بهذا الدور من النساء، وبالتالي فهم يتمتعون بتمثيل أكبر على صعيد صنع القرار في مجتمعاتهم.

ويحيل هذا التعريف إلى تعريفات أخرى مساندة، منها التمكين، ولهذا الأخير أبعاد ثلاثة:

• الحق في الاختيار: توفير بدائل تساعد الأفراد عامة والنساء خاصة على الاختيار الحقيقي. ويمكن

3 - الدليل التدريبي حول المرأة وضع القرار، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» 2010.

4 - www.escwa.un.org

هذه المرأة من التحول من مجرد متلقية إلى صاحبة قدرات وخبرات وكفاءة لتنمية ذاتها ومجتمعها. وهو ما يحدده ما يوفر لها من إمكانيات المشاركة في صنع القرارات.

- الاعتماد على الذات: قدرة الناس عموماً والمرأة خصوصاً على امتلاك مهارات العمل وتأمين الدخل
- بناء القدرات: تمكين النساء من مواجهة التمييز القائم على الجنس في إطار مؤسسي تعمل على التأثير من أجل تغيير واقع اللامساواة القائم.

3.2. المفاهيم المرتبطة بالنوع الاجتماعي

توزيع النوع الاجتماعي للعمل

يقسم العمل بين النساء والرجال على أساس التصورات ونظم القيم السائدة. وهي تصورات ونظم يتم إعادة إنتاجها بحيث تركز أطراً محددة للرجل وأخرى للمرأة. وتساهم المؤسسات الأسرية والمجتمعية في تكريس تلك الأدوار (العائلة الموسعة أو النووية، المدرسة، وسائل الإعلام)، وتجعل توزيع العمل متفقا لتلك التصورات. ويتم تصنيف العمل كذلك وفقها سواء كان بالنسبة إلى الرجل أو إلى المرأة، بحيث يصعب على كليهما الخروج عن الأدوار المنوطة بهما، وإن فعلاً، فإن ذلك يجابه بالرفض أو أنه يصبح مدعاة للتندر والاندحاش. لذلك، نرى المجتمعات بكافة مؤسساتها لا توفر نفس الفرص للرجل والمرأة والتي من شأنها أن تمكنهما من لعب أدوارهما بنفس الحظوظ.

مقترح تمرين

♀ يوم رجل	♂ يوم امرأة	
		٠٨-٠٦
		١٢-٠٨
		١٤-١٢
		١٨-١٤
		٢٠-١٨
		٢٣-٢٠

تفاوت الفرص

وهو تفاوت غالباً ما يرتبط بالموارد الذاتية أو المالية أو الخدمائية وتلك المتعلقة بالمشاركة، إذ لا تتوفر للمرأة عموماً نفس فرص الرجل في التعليم والتدريب والعمل، وملكية الأراضي والتحكم في الإرث والخدمات البنكية والإدارية والصحية والمشاركة الاجتماعية والسياسية. وهو ما يؤثر بشكل كبير في اختلال التوازن بينهما. ويظهر ذلك جلياً حتى على مستوى الأحلام البسيطة لكل من الفتى والفتاة.



مثال يمكن أن يحول إلى تمرين

التحكم في الموارد الذاتية: الحلم⁵

- أنا فرح حلمي كان السفر والتعرف على ثقافات أخرى، ولكن أهلي لم يسمحوا لي كوني بنتا، والبنت لا يجوز أن تسافر.
- أنا سعاد كان حلمي أن أكمل تعليمي، ولكنني تزوجت وأنا أم لخمسة أطفال، السبب أن نصيبي جاء والمرأة عليها أن تتزوج.
- أنا اسمي هشام، حلمي كان أن أدرس موسيقى، ولكن أهلي رفضوا وفرضوا علي دراسة الهندسة، لأن الموسيقى للبنات وهم يرون أن الهندسة أحسن لي.

يمكن للمدرس توجيه الأسئلة التالية:

- لماذا لم تتحقق أحلامنا؟ هل كان لظروف خارجة عن إرادتنا، أم انه تمييز ضد المرأة؟
- من الذي يقرر عادة؟
- هل يتم بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؟ حدد.
- ما هي برأيكم الأسباب الحقيقية وراء عدم تحقيق الأحلام؟
- ما هو إحساسك عندما لم يتحقق حلمك؟
- ماذا ستفعلون لتحقيق أحلامكم؟
- هل قدرتنا على الاستقلالية في اتخاذ القرار لها أثر على تحقيق الأحلام؟

علاقات السلطة

يصبح الرجل بمقتضى ما سبق هو المسيطر على موارد الإنتاج، وبالتالي المتحكم في صنع القرار في المجالين الخاص والعام. فهو الذي يمتلك القرار داخل الأسرة، وهو من يتحكم في مدى مشاركة المرأة من عدمها في الحيز العام. ولذلك انعكاسات سلبية على كافة أفراد الأسرة، خاصة في حال عدم اضطلاع الرجل بمسؤولياته كاملة داخلها من ناحية، وعلى المرأة ذاتها من ناحية أخرى، إذ يحد من فرص مشاركتها في صنع القرار داخل الأسرة وخارجها، لتبقى في مرتبة متدنية وتابعة، خاصة إذا ما كرست القوانين هذه التبعية.

التمييز على أساس النوع⁶

يعني كل أشكال التهميش والتغييب والإقصاء والتقييد على أساس معتقدات المجتمع وتصوراتهم لأدوار المرأة والرجل والفتاة والفتى. كما يعني كذلك التمييز وفقا لقواعد اجتماعية راسخة/ متجذرة تحرم إنسانا من التمتع بحقوقه الإنسانية الكاملة وغير المشروطة أو المجزأة.

المساواة على أساس النوع

تعني تمتع الجنسين في مختلف مراحل حياتهما بنفس المكانة داخل المجتمع وبنفس الحظوظ في التمتع بكل الحقوق الإنسانية ويحظون بنفس درجة التقدير الاجتماعي. ويعني كذلك أنهم جميعا يمكن أن يتمتعوا بنفس امتيازات الحصول على فرص خيارات حياتهم، ولهم نفس القدرة للوصول إلى نفس نتائج (حصيلة) هذه الخيارات.

5 - المصدر: الدليل التدريبي حول المرأة وصنع القرار، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» 2010.

6 - تعريفات التمييز على أساس النوع والمساواة والعدالة والإنصاف مأخوذة من كتيب غير منشور، دنيا بن رمضان وإعتدال

مجبري، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات 2015. International IDEA.

فالمساواة على أساس النوع الاجتماعي إذن تعني تمتع المرأة والرجل والفتى والفتاة بـ:1. نفس المكانة في المجتمع 2. نفس الأهلية في التمتع بالحقوق الإنسانية 3. نفس درجة التقدير 4. الاستفادة من نفس الفرص المتاحة لتحديد الخيارات المتعلقة بخياراتهم 5. نفس القدرة للتوصل إلى تحقيق الأهداف التي ينشدونها من خلال هذه الخيارات.

ولا تعني المساواة على أساس النوع أن المرأة هي مثل الرجل، أو أن الفتى هو مثل الفتاة، أو أن التعامل مع كل منهما هو ذاته بالتحديد، وإنما تدل على غياب التمييز. ويعني ذلك إقرارا بالاختلاف لكن مع مراعاة حاجيات وأولويات الرجال والنساء في مواجهة مختلف الوضعيات، وتهيئة نفس المناخ اللازم لحصولهم على نفس الفرص. ولا تعني بذلك المساواة على أساس النوع تماثل المرأة والرجل والفتى والفتاة، بل إنها تعني تمكينهم من فرص متساوية في بيئة مساعدة للحصول على نفس الموارد، لتطوير قدراتهم الذاتية ومؤهلاتهم، التي تمكنهم من المشاركة الفعالة في تنمية البلد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والاستفادة منها.

العدالة على أساس النوع

لتحقيق العدالة على أساس النوع الاجتماعي، لا بد من اتخاذ إجراءات تعالج الخلل الاجتماعي المنبثق عن المعتقدات والممارسات الاجتماعية والمؤسسية التمييزية التي تحول دون اعتبار النساء والرجال متساويين. وهو ما يعني أن المساواة على أساس النوع تستوجب تعزيز التمكين الذاتي والاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي لكل الفاعلين وللنساء والرجال دونهما استثناء.

الإنصاف على أساس النوع

أدى التراكم التاريخي لعدم تمتع الرجال والنساء سوية بفرص وحقوق متساوية إلى حرمان النساء، ولعقود طويلة، من حقوقهن. لذلك، يقوم مبدأ الإنصاف على تلبية عادلة لحاجيات الرجال والنساء، كما يقوم على إجراءات تقلص من النقص في حقوق ومعارف ومهارات النساء. ويستوجب ذلك الحصول على الموارد والتحكم فيها:

الحصول ← القدرة على استعمال مورد ما

التحكم ← القدرة على تحديد واتخاذ القرارات

(تحمل الواجبات/ المسؤوليات) التي تخص استعمال الموارد

مقترح تمرين

يطلب إلى الطلبة إعداد قائمة بأنواع الموارد، ويخلص إلى تعداد بعضها⁷ وهي:

- الموارد الاقتصادية.
- الموارد السياسية.
- الموارد في مجال الإعلام والتعليم والتربية.
- الموارد الداخلية، الاجتماعية.
- الوقت.

7 - الدليل التدريبي حول المرأة وصنع القرار، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» 2010.

الموارد الاقتصادية

- توفير التسهيلات الموجودة كدور الحضانة، ونوادي الأطفال، والمراكز الشبابية، والحدائق العامة، والعمل المنزلي (التسهيلات)، العناية بالطفولة، الضمان الاجتماعي والتأمين الطبي، والسكن، والعمل المدر للدخل، والقروض، والهبات والمنح، والمؤسسات المانحة (سواء المحلية أو الدولية).
- توفير الخدمات المتعلقة بالنقل والصحة والغذاء، وتوفير بعض السياسات الاقتصادية المراعية لاحتياجات النساء.

الموارد السياسية

- وجود إرادة سياسية بتعديل أوضاع النساء في كافة المجالات.
- الاستقرار السياسي والأمني.
- قوانين وتشريعات خالية من التمييز ضد النساء.
- توفر مبادرات وطنية تكفل للنساء الاندماج في المجالات المختلفة.
- توفير فرص التأهيل والتدريب التي تعنى بتطوير قدرات النساء للالتحاق في المجال السياسي.
- القدرة على التفاوض والتواصل لتعزيز مكانة المرأة المجتمعية.
- التواجد في كافة المراتب في سلم القيادة، وتجنيد كافة العناصر في كل المستويات لاتخاذ القرار.

الموارد الخاصة بالإعلام والتعليم والتربية

- السياسات الإعلامية التي تمكن من تغيير أوضاع معينة، أو حل مشكلة ما.
- مؤسسات إعلامية مناهضة للصور النمطية (المرئي منها كالفضائيات، والمقروء كالصحف والمجلات والمسموع كالإذاعة والالكتروني مثل الإعلام المجتمعي) وضامنة لمشاركة المرأة.
- المراكز الثقافية والأندية الرياضية.
- سياسات تعليمية حساسة للنوع الاجتماعي.
- التعليم النظامي المتمثل في (المدارس والمعاهد والجامعات).
- التعليم غير النظامي (تعليم الكبار ومحو الأمية)، والأنشطة التعليمية المتوفرة من خلال مؤسسات المجتمع المدني.
- الأنشطة والبرامج التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني.
- الفرص المتاحة في مجال التدريب وتبادل المعلومات والاتصال.
- شبكة المعلومات / الإنترنت.

الموارد الذاتية الاجتماعية

- تقدير الذات.
- تعزيز الثقة بالنفس (أي معرفة ان بإمكاننا العمل في المجالات المختلفة).
- قدرة التعبير عن المصالح الشخصية والدفاع عنها.
- الأسرة الداعمة سواء الأسرة النووية أو الممتدة وغير التمييزية.
- المورد الزمني (الوقت)
- استثمار الوقت المتاح بطريقة فضلى.
- استثمار الفرص المرتبطة بفترات زمنية معينة.
- استثمار ساعات الفراغ في اليوم.

نستخلص مما سبق

- أن الأدوار الاجتماعية هي ثقافة، ويمكن أن تكتسب وتتغير بتغير الوقت والمكان، ولها الأثر العميق في الحصول على الموارد والتحكم فيها.
- أن الموارد هي ملك لكل البشر، وهي ضرورة تساهم في بقاء كل من الرجال والنساء وخاصة التي تتعلق بتطوير وحماية الحقوق الإنسانية: الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

التقويم

تمرين (1)

- المواد: أوراق وأقلام للكتابة.
- وصف النشاط: حدد ماذا يعني لك مفهوم النوع الاجتماعي والجنس.
- الهدف من النشاط: يتعرف الطلبة على مفاهيم النوع الاجتماعي وأدواره.
- المهارات: التفكير النقدي والتعبير عن وجهة نظرك.

التعليمات

- قسم/ي الطلاب والطالبات إلى 3 مجموعات.
- اطلب/ي منهم وضع تعريفهم المتفق عليه للنوع الاجتماعي والجنس.
- اطلب/ي من كل مجموعة تحديد مقرر/ة يتحدث باسمها.
- اطلب/ي من المجموعات كتابة تعريفهم.
- اطلب/ي من الطلبة والطالبات أن يعرضوا ما اتفقوا عليه من تعريفات.
- عرض/ي (بوربوينت) حول التعريفات الخاصة بالنوع الاجتماعي والجنس ونشأتها وتطورها تاريخياً.

بعد التمرين، ناقش مع الطلبة المحاور التالية:

- قم بوصف النشاط الذي قمت به بكلمة واحدة؟
- هل هناك تعارض في وجهات نظر المجموعة حول التعريف؟
- ماذا يعني لك مفهوم النوع الاجتماعي؟
- ماذا يعني لك مفهوم الجنس؟
- كيف يمكنك شرح هذا المفهوم لعائلتك؟
- ما الذي يمكننا فعله من أجل تغيير فهم النوع الاجتماعي الخاطئ عندما نكون مع أصدقائنا أو عائلاتنا؟

تمرين (2)

- المواد: ورق، LCD.
- وصف النشاط: ورقة عمل ادوار النوع الاجتماعي والجنس.
- الهدف من النشاط: يدرك الطلبة الفرق ما بين النوع الاجتماعي والجنس.
- المهارات: الاصغاء والتفكير النقدي والتعبير عن وجهة نظرك.

التعليمات

- وزع/ي على الطلبة والطالبات ورقة عمل أدوار النوع الاجتماعي والجنس
- اطلب/ي منهم تعبئة ورقة العمل بشكل فردي.
- اطلب/ي من متطوعين عرض ما كتبوه.
- افتح/ي نقاشاً مع الطلبة والطالبات حول كل فرق تم إدراجه، وركز على إعطاء الفرق الصحيح في نهاية النقاش.
- اعرض/ي (بوربوينت) في نهاية الدرس لأدوار النوع الاجتماعي.

بعد التمرين، ناقش مع الطلبة المحاور التالية:

- قم بوصف النشاط الذي قمت به بكلمة واحدة؟
- هل وجدت صعوبة في تحديد هذه الأدوار؟
- لماذا نربط بعض الأدوار بالرجل والبعض الآخر بالمرأة؟ وما هو أساس هذا الربط؟
- هل هناك أدوار أخرى ترى أنها موجودة للطرفين؟
- كيف يمكن أن نغير في وعي مجتمعنا كإعلاميين حول هذه الأدوار؟
- ما هي الأدوات التي يمكننا استخدامها للتعريف بهذه الأدوار وكيف؟

تمرين (3)

- المواد: ورق، LCD.
- وصف النشاط : ورقة عمل توزيع النوع الاجتماعي للعمل.
- الهدف من النشاط: يتعرف الطلبة على مفاهيم عديدة مرتبطة بالنوع الاجتماعي.
- المهارات: التفكير والتعبير عن وجهة نظرهم.

التعليمات

- وزع/ي الطلبة والطالبات الى مجموعتين: واحدة للذكور واخرى للإناث
- اطلب/ي منهم تعبئة ورقة العمل بشكل جماعي في كل مجموعة حسب ما هو محدد حسب التوقيت الزمني.
- اطلب/ي من المجموعتين تحديد متحدث باسمهم لعرض ما كتبوه.
- افتح/ي نقاشاً مع الطلبة والطالبات حول يوم العمل الخاص بالمرأة ويوم العمل الخاص بالرجل.
- لخص/ي الأعباء التي تلقى على المرأة والرجل، وتأثيرها على كل منهم، والتمييز الحاصل تجاه المرأة.

بعد التمرين، ناقش مع الطلبة المحاور التالية:

- قم بوصف النشاط الذي قمت به بكلمة واحدة؟
- هل وجدت صعوبة في تحديد مهمات العمل للمرأة والرجل؟
- هل تفاجأت بحجم الأعمال التي تقوم بها المرأة؟
- لماذا لدينا أفكار نمطية خاصة بعمل المرأة والرجل؟

- كيف يمكن أن نغير في وعي مجتمعنا كاعلاميين حول عمل المرأة؟
- ما هي الادوات التي يمكننا استخدامها للتعريف بهذه الدور غير المرئي في المجتمع وكيف؟

تمرين (4)

- المواد: ورقة عمل ، LCD.
- وصف النشاط: ورقة عمل التحكم في الموارد الذاتية.
- الهدف من النشاط: يتعرف الطلبة على مفاهيم عديدة مرتبطة بالنوع الاجتماعي.
- المهارات: التفكير والتعبير عن وجهة نظرهم ورصد اسباب التمييز.

التعليمات

- وزع/ي على الطلبة والطالبات ورقة عمل التحكم في الموارد الذاتية.
- اطلب/ي منهم قراءة ورقة العمل بشكل فردي.
- افتح/ي نقاشا مع الطلبة والطالبات حول ورقة العمل حسب الأسئلة المدرجة في الاسفل.
- لخص/ي مع الطلبة في نهاية الدرس أسباب التمييز ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني.

بعد التمرين، ناقش مع الطلبة المحاور التالية:

- لماذا لم تتحقق أحلامنا؟ هل كان لظروف خارجة عن إرادتنا، أم أنه تمييز ضد المرأة؟
- من الذي يقرر عادة؟
- هل بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؟ حدد/ي؟
- ما هي برأيكم الأسباب الحقيقية وراء عدم تحقيق الأحلام؟
- هل هي ظروف الأسرة أو بسبب الثقافة السائدة في المجتمع؟
- ما هو إحساسك عندما لم يتحقق حلمك؟
- ماذا ستفعلون لتحقيق أحلامكم؟ وما هي شروط تحقيق الحلم؟
- هل قدرتنا على الاستقلالية في اتخاذ القرار لها أثر على تحقيق الأحلام؟

الفصل الأول: مقدمة في النوع الاجتماعي والفكر النسوي

المبحث الثالث:

واقع الإعلاميات في المشهدين العربي والفلسطيني

إعداد الأستاذة

ناهد أبو طعيمة

إعلامية محاضرة في جامعة القدس، منسق وحدة النوع الاجتماعي في مركز تطوير الإعلام، جامعة بيرزيت، ومدربة متخصصة في قضايا الإعلام والنوع الاجتماعي.

هدف المحاضرة

- التعرف على وضع الإعلاميات العربيات والفلسطينيات.
- قراءة في مؤشرات التحاق الطالبات في كليات الاعلام وانعكاسها عليهن في سوق العمل.
- تحليل الطلبة المنظومة الاجتماعية والثقافية التي تحول دون مشاركة فاعلة للإعلاميات.
- إعطاء فرصة للطلبة للتفكير في التدابير لتمثيلهن عبر الكفاءة والتميز الإيجابي.

توطئة

في العقود القليلة الماضية، اتسع فضاء المرأة بحدود. في جانب منه، تخطت كثيرا من العقبات، وفي آخر، ما زالت تتلمس بدايات الطريق نحو حريتها، وان كان التطور التكنولوجي قد اسهم في نقلها نوعيا لفضاء ارحب في عالم الاتصال، الا انه في ذات السياق اسهم في تنميط صورتها، وعزز بقدر ما الموروث الاجتماعي والثقافي لصورتها.

تتباين وضعية المرأة في الاقطار العربية، وتتفاوت تبعا للبيئة القانونية والسياسية في كل منها، هذا يقودنا الى جملة من التساؤلات، لا سيما تلك المتعلقة بمشهد المرأة في الاعلام، المساحة والحيز والمضامين التي يختارها الآخرون للمرأة، وأين هي من هذا؟ ما الذي يحول بين المرأة وشراكتها في صناعة القرار؟ وكيف لها أن تنجح في اختبار التحدي؟ كيف لها ان تحارب تسليعها؟ وأن تستثمر الاعلام لصالحها؟ كيف لها ان ترسم مشهدها الذي يليق بها وصورتها وكيونتها، في وسائل الاعلام؟ وليس بعيدا عن الاعلاميات انفسهن، والعاملات في الاعلام وصناعته، والشراكات مع الآخر في سبيل تحقيق ذلك، هناك اسئلة كثيرة، ستسلط هذه المحاضرة الضوء عليها.

الإعلاميات العربيات في قطاع الاعلام

إقبال الفتيات العربيات على دراسة الصحافة والإعلام

يزداد إقبال الفتيات العربيات على التعليم الجامعي والدراسات العليا، وعلى هذا الصعيد، تحظى كليات الإعلام في الجامعات بنصيب كبير من الفتيات اللواتي ينظرن الى الإعلام نظرة ملؤها الطموح والرغبة في النجاح، في ظلّ التطور المتسارع الذي يلحق بوسائل الإعلام وتفرعاتها وتشعبها وبرز مواقع الإلكترونية كجزء رئيسي من الإعلام، ما يعني انفتاح المسار الإعلامي أمام المرأة. وعليه زادت اعداد الملتحقات بركب الصحافة والإعلام في عديد الدول العربية، وان ما زالت في بعضها عوائق تحول دون تشجيع الاهل لبناتهن للالتحاق بكليات الصحافة والإعلام.

ففي تونس هناك تزايد في عدد خريجات الصحافة، حيث ان نسبة الطالبات في معهد الصحافة وعلوم الاخبار خلال السنة الجامعية 2012-2013 قرابة 70 في المئة من مجموع الطلبة بشعبة الصحافة. وفي دراسة اجريتها تحت عنوان: «العوامل التي تؤثر على توظيف وأداء الإعلاميات في المؤسسات الإعلامية في فلسطين من منظور النوع الاجتماعي» استخلصت ان حجم إقبال الفتيات على الالتحاق في كليات الإعلام وأقسام الصحافة في تزايد، وغالبا بتشجيع من الأهل، وان المؤسسات الإعلامية قادرة على استيعاب المزيد من الطاقات الشابة مع توسيع جغرافيا المؤسسات الإعلامية بأشكالها وأنواعها المتعددة وفي مختلف محافظات الوطن. حيث بلغت نسبة الاعلاميات الخريجات من كليات الصحافة والإعلام في فلسطين 55 في المئة من مجموع الخريجين.

المرأة الإعلامية والعمل النقابي

عند الحديث عن واقع المرأة الاعلامية عموماً، لا يمكن اغفال النقابات الوطنية للصحافيين والدور المنوط بها والمأمول منها في مساندة الاعلاميات، وان تعاطي النقابات مع الاعلاميات بشكل او باخر يعتبر مؤشراً ذا دلالة على واقع الاعلاميات في البلدان العربية، لا سيما ان تاريخ العمل النقابي برمته محكوم بسقوف الذكور بما في ذلك نقابات الصحافيين.

التحاق الإعلاميات العربيات في سوق العمل الاعلامي

مع الزيادة الملحوظة في عدد الاعلاميات التي تكاد في بعض الدول تزيد عن الاعلاميين، إلا ان ذلك لا يعكس نفسه بالضرورة على الواقع الوظيفي والعملي للإعلاميات العربيات. جاء ذلك أثناء الندوة التي اعلنت فيها نتائج دراسة أجرتها الباحثة الدكتورة الشيماء العزب بعنوان: «رؤية الصحافيات المصريات لأنفسهن من واقع ممارستهن المهنية». وأوضحت النقاش ان الدراسة كشفت عن رغبة الصحافيات في العمل الصحافي لخدمة الصالح العام، ما يعكس وعيهن بالدور الحقيقي لهذه المهنة، وما يتوافق الى حد بعيد مع دراسة الاتحاد الدولي للصحافيين حول «مساواة النوع الاجتماعي في الشرق الاوسط والدول العربية»، حيث تشكل النساء ما نسبته 35 في المئة وان 50 في المئة يعملن في القطاع المرئي والمسموع.

وفي فلسطين، وحسب عدد من الدراسات، بلغت نسبة الاعلاميات العاملات في حقل الصحافة والإعلام 17 في المئة من مجموع الجسم الصحافي العامل في المؤسسات الاعلامية في فلسطين. القسم الاكبر منهن يعمل في وسائل الاعلام الحكومية. ومن الواضح ان تونس تنفرد في الصدارة بنسبة تفوق الـ 50 في المئة، وتتنحصر بقية الدول بين 20-35 في المئة، باستثناء الصومال التي لا تتعدى نسبة النساء العاملات في قطاع الاعلام 11 في المئة، وان الغالبية العظمى يعملن في وسائل الاعلام الحكومية وتحديداً في المرئي والمسموع.

موقع ودور الإعلاميات في وسائل الإعلام العربية

تمكنت المرأة العربية من تبوؤ مكانة في المؤسسات الاعلامية العربية. بل ومنهن من تمكنت من التحليق في الفضاء الاعلامي العالمي، ولكن بنطاق ضيق ومحدود على مستوى التأثير وصناعة القرار، وما زال موقعها محدداً في الادوار التقليدية على الرغم من الازدياد الملحوظ في عدد الاعلاميات العاملات في المؤسسات الاعلامية. وانطلاقاً من ذلك، يجب ألا يُنظر الى مسألة وجود المرأة في الإعلام العربي من الناحية الكمية فقط، بل هناك ضرورة للبحث في نوعية هذا الوجود، وإذا كانت المرأة مشاركة فعلياً في صناعة القرار الإعلامي أو ما زال القرار في يد الرجال فقط. مع عدم اغفال النقلة التي حققتها النساء بالخطوات الأولى لإثبات أنفسهن في قطاع الاعلام العربي.

الإعلاميات العربيات: حدود الدور المرسوم (المسموح)

ولا بد من الاعتراف ان عددا من الصحافيات العربيات تمكن من اختراق السياج الشائك المحيط بمناطق الصراع، وكان لبعض الفضائيات العربية، منها الجزيرة، دور اذ نجحت في تطوير مكانة وأوضاع المرأة العربية عبر صور إعلاميات الرأي والمراسلات الحربية على أساس المهنية الخالصة، وليس على أساس جنسها. كما اشركت الصحافيات في أكبر البرامج الحوارية التي تناولت أبرز القضايا على الساحتين الإقليمية والعالمية ، بدءا بقضية القضايا أي الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، ووصولاً إلى الثورات العربية، مروراً بحروب القرن كالحرب على العراق وأفغانستان.

في السياق ذاته، فإن الكثير من الصحافيات العربيات اكتسبن شهرة جراء ما تمتعن به من مهنية وجرأة لا تقل عن زملائهن اثناء تغطيتهن من الميدان لأعمال قتالية وصراعات وحروب، ومنهن الاعلامية نجاة شرف الدين من قناة المستقبل اللبنانية وميسون قواسمي من وكالة وفا الفلسطينية وكاميليا مغرون من قناة فرانس 24 من المغرب والإعلامية سعاد جروس من جريدة الكفاح العربي بسوريا، وسماح ردمان من اليمن، ونعمان بلال من السودان، اللواتي قدمن شهادات حية عن تجربتهن الميدانية خلال انعقاد مؤتمر الاعلاميات العربيات في عمان، وكذلك المراسلات الحربية من قلب الميدان في فلسطين (جيفارا البديري وشيرين أبو عاقلة) ولبنان (كاتيا ناصر) والعراق (الشهيدة أطوار بهجت) اللواتي نقلن بكل جرأة وجسارة مجريات الأحداث وسط النيران والقصف والأشلاء وسلطن الضوء على الحالات الإنسانية التي تخلفها هذه الصراعات والنزاعات والحروب مهنية غير معهودة، وبحس عاطفي رفيع ساهم في تحريك مشاعر الملايين تجاه ما يجري على الساحة العربية.

ولذلك،

يمكن القول إن حقبة انطوت من حياة المرأة العربية، ولم تعد أداة « للفرجة » أو « مزهية »، على حد تعبير الباحثة التونسية ألفة ملوم، باقتصار ظهورها على الشاشات الصغيرة في أدوار تقليدية في برامج مرتبطة بشكل رئيس بالبيت والمنزل وتربية الأولاد، أي بكل ما له علاقة بالمجال الخاص، فقد أثبتت بعض الفئات من النساء بالاعتماد على مهنيتهن والاستقلالية التي منحت لهن جدارة بالغة وقدرة على الترقى إلى أرفع الدرجات. ما ينطبق ايضا على الاعلاميات ولو بحدود، حيث لم يقتصر دورها كمذيعة وبعض الادوار الهامشية في الاعلام. ولكن ما زالت امامها مسيرة طويلة لتكون قادرة اكثر على التأثير في صنع الخطاب الإعلامي مع إبعادهن عن المواقع العليا في المؤسسات الإعلامية، حيث تتباين وجهات النظر بين الاعلاميات انفسهن كما الباحثين فيما يتعلق بمشاركة المرأة بصناعة القرار.

المرأة الاعلامية والمشاركة في صناعة القرار على المستوى المؤسسي

شهدت الساحة الإعلامية الموريتانية خلال السنوات الخمس الأخيرة ولوجاً قويا للمرأة الإعلامية، سواء تعلق الأمر بدورها كصحافية مذيعة لنشرات الأخبار أو منتجة ومعدة للبرامج الإخبارية أو محررة في الصحف الورقية أو المواقع الإلكترونية. الا ان مقدمة البرامج الاجتماعية المعروفة مريم منت اسباعي

وفي فلسطين، على الرغم من أن المتابع للمشهد الإعلامي اليوم، يجد فيه مساحة واسعة لمشاركة المرأة الإعلامية في كافة المجالات الإذاعية والتلفزيونية والإلكترونية، عدا عن أنها تقوم بكافة المهام؛ فنجدها مراسلة تنقل الحدث وتعرض لنيان الاحتلال، ومصورة، ومذيع، ومقدمة برامج، ومحررة، ومخرجة. وهذا يؤكد على تطور مشاركتها الإعلامية بشكل لافت. وعلى الرغم مما تركته تلك النساء من بصمات مميزة على الصعيد الاعلامي الا ان هنالك الكثير من الجهد المطلوب لترسيخ دورها ومكانتها خاصة فيما يخص تقلدها لمناصب قيادية في المؤسسات الاعلامية المتعددة لتنفيذ السياسات المطلوبة لتكريس قضايا المرأة كمناهضة العنف وتحقيق المساواة.

ترى الواقع بشكل مغاير إلى حد ما "حيث ما زال حضور المرأة الإعلامية يقتصر على لعب دور الواجهة الإعلامية دون أن يكون لها أي تأثير في الواقع".

وتؤكد انها من خلال عملها في مجال الإعلام منذ عشر سنوات أحست دائماً بأن هنالك تهميشاً للمرأة الصحافية، إذ لا تسند إليها المهام الثقيلة كالبرامج السياسية أو مرافقة المسؤولين أو مرافقة الرئيس في أسفاره خارج البلاد او داخلها. وطالبت منت أعمار شين بأن يكون لدى المرأة الصحافية الإرادة القوية لتحدي تلك النظرة.

وكان الوجود الواضح والمؤثر نسبياً للمرأة في صناعة الإعلام ولا سيما الفضائيات، حيث اقتصر وجودها سابقاً قبل التسعينيات في أقسام الأخبار على قراءة النشرة الإخبارية دون تحريرها، وظلت تحرم من تقديم برنامج سياسي أو العمل مراسلة صحافية في مناطق الخطر إلا نادراً، فهذه صنعة وموهبة وقدرة ذكورية فقط وأقصى ما يسمح لها به هو تقديم برنامج ثقافي.

وهذا لا ينفي بالضرورة ان المرأة العاملة في قطاع الإعلام تمكنت من الوصول إلى عدة مناصب ومسؤوليات، ولكنها مع ذلك تبقى نسبة تواجدها في مراكز القرار الفعلي متواضعة لا تعكس الصورة الحقيقية التي تمثلها في هذا القطاع. حيث لم تزل غائبة عن المشاركة الفعلية في صنع القرار وفي الإشراف على البرامج السياسية، وكتابة التعليق السياسي والعمود الافتتاحي. أما رئاسة التحرير فتكاد تكون نادرة في كثير من المؤسسات.

ولذلك، فإن فرصتهن في التعبير فرصة ضئيلة حيث تضع جهودهن وسط بعض المهيمين على تلك الوسائل من اصحاب الاتجاهات الرجعية ومن المقاومين لحركة التغيير. وعليه لا بد من تمكين النساء العاملات في حقل الإعلام للدفاع عن حقوقهن وتعزيز دورهن في كل مواقع صنع القرار الفلسطيني. فالمرأة عموماً والإعلامية تحديداً ما زالت تواجه جملة من المصاعب للوصول الى مواقع المسؤولية وصنع القرار، فحسب بيان جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني بمناسبة يوم المرأة العالمي لعام 2012 هناك فقط 10% من رؤساء التحرير في إطار وسائل الاعلام في الأراضي الفلسطينية، من النساء؛ مقابل 90% من الرجال. وأظهرت دراسة بحرينية، بعنوان: «واقع المرأة البحرينية في الإعلام»، أن 43% من الإعلاميات المواطنات يتقلدن مناصب قيادية داخل مؤسساتهن الإعلامية، و57% منهن يواجهن صعوبات في عملهن الإعلامي أبرزها طول ساعات العمل.

لقد وصلت المرأة إلى إدارة مؤسسات إعلامية عدة، لكن من دون أن تتساوى مع الرجل في القدرة على صنع القرار، إذ ما زالت ملكية كبريات المؤسسات الإعلامية العربية وإدارتها بيد الرجال عموماً. ومع ذلك، برزت في المملكة العربية السعودية أسماء أنثوية كثيرة في مراكز القرار، مثل الدكتورة فوزية البكر التي انتخبت أول امرأة سعودية في مجلس إدارة «مؤسسة عسير للصحافة والنشر» التي تصدر صحيفة «الوطن». والبكر هي أول سعودية في مجالس إدارات الصحف على مستوى المملكة. لكن حال المرأة الإعلامية لا تختلف كثيراً في الدول العربية الأخرى. فمع كل النجاحات التي تحقّقها المرأة، سواء في التحرير أم الانتاج أم التقديم، فان وصول المرأة الى المشاركة الحقة في صناعة القرار امر كان مستبعداً وفي شتى المجالات نظراً لأسباب متعددة شكلت وما زالت إلى

حد ما تشكل عائقاً حقيقياً في ظل مجتمع أبوي ذكوري فيه السطوة للرجال دون اغفال عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية وقانونية، إضافة إلى عامل الفهم الديني الخاص، والذي لا يعني الدين بحد ذاته.. إلا أننا في العقدين الأخيرين بدأنا نتلمس تغييراً إيجابياً ساهمت به المرأة نفسها ومؤسساتها إضافة إلى جملة من المتغيرات التي مكنت المرأة من تبوؤ مناصب على مستويات مختلفة «وزارات، مؤسسات..» جعلتها شريكه في صنع القرار. ومن النساء من تفوقت على نظرائها. ومع ذلك يبدو أحياناً أن تعيين نساء في مواقع صنع القرار أسهل بكثير من تغيير الصورة النمطية السائدة عن المرأة في وسائل الإعلام. ولعل ذلك ما يلاحظ من خلال وجود عدد لا بأس به من النساء في بعض المؤسسات الإعلامية. ومع ذلك، فوجودهن غير ملموس، وإدراجهن لبعض المواد الإعلامية التي تدعم التمييز بين الجنسين أمر وارد.

الأسباب التي تحول دون وصول المرأة الى مواقع صنع القرار

تقول مقدمة برامج بحرائية إنها لا تزال تشعر بخيبة أمل تجاه ما تتعرض له الإعلاميات من تهمة لدورهن وخبرتهن في المؤسسات الإعلامية، مؤكدة على أن السلطة الذكورية للمجتمع ساهمت في عدم قدرة الإعلامية على تأدية واجباتها قياساً بزميلها الرجل، فهي مثلاً لا تستطيع تقديم برنامج مسائي في الإذاعة أو التلفزيون الذي تعمل فيه بسبب الواقع الأمني ونظرة المجتمع إليها، كما أن المواضيع الحساسة في المجتمع محجوبة على الإعلامية كونها امرأة ومن تخوض فيها تكون خارجة عن إطار الدين والأخلاق والأعراف.

كذلك، ما زالت المرأة السعودية العاملة في مجال الإعلام تواجه الكثير من المصاعب، منها معارضة قسم كبير من الرجال عملها الذي يتطلب إجراء مقابلات واتصالات هاتفية. كما تواجه الإعلاميات مشكلة رفض بعض الرجال لقاءهن كونهم لا يقبلون بالاختلاط مع المرأة. وهذا ما ينعكس سلباً تجاه واقع التوظيف والعمل اليومي.

وترى الصحافية الاردنية «سمر حدادين» ان فرصة الصحافية في الحصول على منصب داخل المؤسسة الإعلامية ضئيلة مقارنة بزميلها الصحافي، وذلك لا يرجع إلى أسباب تتعلق بالكفاءة وإنما إلى طبيعة العمل التي تفرض الوجود في الصحيفة في أي وقت حتى ساعات متأخرة ليلاً. كما تضيف عاملاً أساسياً يتعلق بقرار التعيين في المناصب الإعلامية الذي يخضع في صورة أو بأخرى لقرار سياسي أكثر من كونه إدارياً، فيجري استبعاد المرأة بداية ليصبح الخيار بين الاعلاميين والصحافيين الذكور. وهذا ينطبق أيضاً على الصحافة الرياضية، حيث ان رؤساء الأقسام في الفضائيات يحاربون اقتحام المرأة للبرامج الرياضية.

وهناك أسباب أخرى تراها الاعلامية الموريتانية «منت إسباعي»، حيث تعزو السبب إلى «تأثير العادات الاجتماعية التي لا يرى أصحابها في المرأة الإعلامية سوى مذيعة جميلة الشكل، بالإضافة إلى عدم رغبة صناع القرار في دعمها حتى تكون فاعلة وموجهة. وتتوافق بالرأي، المذيعة الشابة «الغالية

منت أعمار شين»، وتؤكد ان السبب في منع المرأة من تبوؤ مراكز التأثير في المؤسسات الإعلامية ليس عائداً إلى ضعف المستوى، وإنما يعود الأمر إلى رواسب نظرة المجتمع أصلاً لعمل المرأة. كل ذلك لا ينفي أنّ النساء قد خطون الخطوات الأولى لإثبات أنفسهن في القطاع الاعلامي، إلا أنّ رحلة الألف ميل ما زالت أمامهن، وهي ليست سهلة بالتأكيد في ظلّ المعتقدات السائدة والأفكار المسبقة عن عمل المرأة في الإعلام، وفي هذا السياق هنا من المفيد ان نتعرف على رأي الاعلامية المهاجرة المذيعة «مي نعمان» التي تتحدّث عن تجربتها في العمل الإعلامي الناطق بالعربية، لكن في الغرب، وتقول: «تجربتي كامرأة في مؤسسة إعلامية بحجم الـBBC»، برغم قصرها، تستحقّ وقفة وتفكيراً ملياً. كانت لي تجارب عمل سابقة في دول عربية مختلفة كمصر واليمن والكويت، ولم تكن لديّ توقّعات قبل بدء عملي هنا عن ثقافة العمل الخاصّة بالمرأة في الـBBC. لقد تعودت أن أكون إنساناً قبل أن أكون امرأة. في الـBBC، الكثير من الفرص تُتاح للنساء والرجال على حدّ سواء، ولكن كأماكن كثيرة أخرى تطلّ هناك فجوة بين الجنسين بالنسبة لمعدل الوصول إلى المناصب العليا. أي أن جانب من الصعوبات والمعوقات تواجه أيضاً المرأة الاعلامية في الغرب ولو بدرجة اقل ولأسباب تتقاطع منها سطوة الرجل السياسي والإداري والإعلامي دون تعميم بالتأكيد، حيث يشكل الرجل في موقعه المسؤول عقبة أمام تطور المرأة على طريق وصولها إلى موقع المسؤولية والقرار. لكن هناك أسباب أخرى لا بد من التطرق إليها، ومنها:

1. العادات والتقاليد والموروث الاجتماعي والسلطة الذكورية

بحسب الصحافية الموريتانية منت إسباعي، تعود اسباب عدم أو ندرة وصول الاعلاميات الى مواقع صنع القرار إلى «تأثير العادات الاجتماعية التي لا يرى أصحابها في المرأة الإعلامية سوى مذيعة جميلة الشكل، بالإضافة الى عدم رغبة صناع القرار في دعمها حتى تكون فاعلة وموجهة. ولهذا، من الصعب أن يتم الاعتماد عليها في تقديم البرامج السياسية التي تؤثر على الرأي العام كما لا يتم تعيينها في المناصب التي تسمح لها بالتأثير في سياسات المؤسسات الإعلامية». ورغم كل ذلك، تحاول منت إسباعي من خلال إدارة مؤسستها الإعلامية الخاصة «موريتانينا» أن تركز على التحقيقات الاجتماعية الجريئة، محاولة قدر الإمكان مواجهة التحديات الكثيرة التي تعترضها كعدم رغبة الكثيرين في الكشف عن هوياتهم أو ذكر أسمائهم أو نشر صورهم في قضايا مثيرة كالتحرش مثلاً.

2. التمويل والأحزاب السياسية وملكيته لوسائل الاعلام

العراقيات يواجهن ظروفًا استثنائية حيث منعت بعضهن من المشاركة الفاعلة في العمل الصحافي. حيث افرزت تلك الظروف مشكلات رافقت تنوع وسائل الاعلام وتطورها على مستوى الادارة

والتمويل. وان امتلاك الاحزاب السياسية لوسائل اعلامية لها اثر سلبي على عمل المرأة مع تبعية مطلقة لأحزاب تعمل على تمويلها. ويتمثل التأثير ابتداء من خلال نظرة الاحزاب الدينية من المرأة. ويشير المدرب الدولي الإعلامي ثائر الموسوي إلى أن الكثير من الصحافيات يملكن خبرات عالية ومتميزة في العمل الصحافي، إلا أن العقلية الرجعية والمتخلفة والسلطة الذكورية لبعض المؤسسات منعتهن من تبوؤ مراكز إدارة الصحف أو الإذاعات وغيرها من الوسائل الإعلامية، حيث نجد تشبث الرجال بمثل هذه المناصب بمباركة الأحزاب التي تدير هذه المؤسسات أو الجهات المانحة التي لا تزال تحمل الازدواجية في نظرتها للرجل والمرأة.

3. الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي

وتلخص الصحافية (نور ماجد) محررة صفحة الأسرة والمجتمع في جريدة «بابلون» المحلية العراقية، عدة أسباب حرمتها من تطوير خبراتها الإعلامية واختصار عملها كمحررة في الصحيفة بعد ان كان حلمها الخروج على شاشات التلفاز كمراسلة ميدانية، كان من أبرزها التدهور الأمني والاعتداءات التي يتعرض لها الصحافيون من قبل الأجهزة الأمنية، والتي منعت عائلتها من تقبل فكرة خروجها للعمل الميداني خوفاً على سلامتها من جهة وحماية لها من نظرة المجتمع. وعلى الصعيد الفلسطيني، يلعب الانقسام الفلسطيني الداخلي والصراع بين حركتي فتح وحماس الذي وصل حد الاقتتال، دوراً سلبياً على واقع الاعلاميات الفلسطينيات، ومن بوابات متعدده اجتماعية وسياسية وحزبية. ويقول الكاتب الفلسطيني طلال عوكل في ندوة حول «الوحدة الوطنية مرآة الاعلام»: لقد شكل موضوع السيطرة على وسائل الإعلام، وإخضاعه، وتحديد مساحة الفضاء من الحرية التي يتحرك فيها، الهدف الأبرز لفصائل الانقسام بعد تأمين السيطرة العسكرية والأمنية على المؤسسات، الأمر الذي أدى إلى إعادة رسم الخريطة الإعلامية بما يعكس سيطرة الإعلام الحزبي الفصائلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي هذا السياق، فإن القوى المسيطرة، أنشأت بعد الانقسام، عدداً كبيراً من الشركات الإعلامية.

وبذلك، جاء الانقسام ليشكل عاملاً سلبياً آخر في التأثير على مكانة المرأة وحقوقها ومكتسباتها، ودورها في صناعة القرار على مختلف المستويات، وهذا ما تؤكدته الاعلامية الفلسطينية سمر شاهين من خلال ورقة عمل بعنوان: «بصمة إعلامية نسوية تتحدى السياسة والمجتمع» قدمتها في مؤتمر «الإعلامية الفلسطينية وتحديات المشهد الإعلامي». إذ ترى أن أحداث حزيران/ يونيو من عام 2007م وتداعياتها، انعكست سلباً على واقع العديد من الاعلاميات الفلسطينيات، وفقدت كثيراتٍ منهنّ أعمالهنّ ومواقعهنّ الإعلامية. لا بل وحمل الانقسام بين أنيابه معوقات جمّة دفعت بعض الاعلاميات إلى الاعتكاف داخل منازلهن. لقد خاضت الاعلاميات حقاً معارك نضالية صعبة، وتعرضت الكثيرات منهنّ لخطر المساءلة والاستدعاء من قبل الأجهزة الأمنية المختلفة على صعيد قطبي الوطن (الضفة وغزة). وبذلك بات الخطاب النسائي في الاعلام يرتهن الى الحالة السياسية

والتطورات المتلاحقة على الساحة الفلسطينية، وبات طرح قضايا المرأة ومعالجتها في الدرجة الثانية من هذا الخطاب. وهذا ينطبق أيضا على الدول التي تعاني من صراعات كتلك فيما تسمى دول «الربيع العربي».

وتستخلص الاعلامية الفلسطينية هداية شمعون، أن الصعوبات التي تواجه الإعلاميات هي صعوبات متعددة ومختلفة، بعضها يتعلق بالإعلاميات أنفسهن، وبعضها يتعلق بالأسرة الفلسطينية ونظرتها للعمل الإعلامي، وبعضها يتعلق بمعوقات مجتمعية كمجتمع شرقي، كما أن هنالك معوقات تتعلق بالمؤسسات الإعلامية والتميز الذي تمارسه بحق الإعلاميات، والمظلة التي تعمل بها الإعلاميات في الظروف السياسية وغير المستقرة واستمرارية الحصار الإسرائيلي. الأمر الذي شكل وما زال تهديدا حقيقيا على العمل الإعلامي وجعله إعلاما تحريريا أكثر من كونه إعلاما يمثل سلطة رابعة، أو إعلاما قادرا على عكس الحقائق وأن يكون مرآة للمجتمع وقضاياها.

تمرين رقم 1

استنادا الى البيانات التي اوردناها بخصوص التحاق الفتيات العربيات في كليات الاعلام، يتضح انه في غالبية الدول العربية، تزايدت نسبة الملتحقات والخريجات، ما يؤشر عدديا إلى تفوق الاعلاميات على زملائهن، حيث تبلغ النسبة 60 في المئة لصالح الاعلاميات كمعدل في الدول العربية الاثنتي عشرة، التي اخذت كنماذج لأعداد الملتحقات في كليات الاعلام.

هذا الواقع لا يعكس ذاته ابتداء في تمثيل الاعلاميات في الهيئات الادارية في نقابات الصحفيين الوطنية، على الرغم من تباين القوانين في كل منها، ربطا بالعضوية وتعريف مهنة الصحافة، الا ان الارقام تبقى مؤشرا ذا مغزى، ولها ارتباط مباشر بالمشهد الاعلامي برمته.

اكتب/ي مقالا حول المعوقات التي تحول دون تبوؤ الإعلاميات المناصب العليا في المؤسسات الإعلامية.

تمرين رقم 2

يعرض المعلم حلقة إذاعية بثت على إذاعة أجيال في برنامج ظلال في الجانب الآخر إعداد وتقديم فتحي البرقاوي بعنوان (العمل الصحافي للمرأة)، بتاريخ 20-05-2015:

<http://www.arn.ps/archives/164530>

وقد استضاف معد ومقدم البرنامج اعلاميات من تونس والاردن واعلاميات فلسطينيات واكاديميات للوقوف على واقع الاعلاميات العربيات والفلسطينيات في الاعلام.

بعد سماع البرنامج يقدم المعلم أسئلة توجيهية الى الطلبة.

ما هو واقع الإعلاميات العربيات؟

ما هي الإشكالية المجتمعية التي تحول دون وصول الإعلاميات إلى مواقع صنع القرار؟

ما هي السياسات الإعلامية التي تمكن الإعلاميات من العمل في بيئة جيدة؟

المراجع والمصادر

- فلاشوا، ماري وبيسون، ليا. (2007). المرأة في عالم غير آمن: العنف ضد المرأة، حقائق وصور واحصائيات (مركز الرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، مترجم)، جنيف. فان / مكتبة الاسكندرية، ط 1، ص 39.
- صندوق النقد العربي (2012). التقرير الاقتصادي العربي الموحد. ابو ظبي، دولة الامارات العربية، ص 46.
- أبو طعيمة. ناهد (2017). العوامل التي تؤثر على توظيف وأداء الإعلاميات في المؤسسات الإعلامية في فلسطين من منظور النوع الاجتماعي. بحث منشور لمركز تطوير الاعلام- جامعة بيرزيت، فلسطين.
- الاتحاد الدولي للصحافيين. (2010). الصحافيات شريكات في العمل النقابي. دراسة إحصائية حول مساواة النوع الاجتماعي في الشرق الاوسط والعالم العربي. الناشر: ايدين وايت، الامين العام للاتحاد الدولي للصحافيين. بروكسل، بلجيكا، ص 3-18.
- الرميحي، منيرة، والهليل، أمينة. (6/1/2009). المعوقات الاجتماعية والنفسية لعمل المرأة القطرية في المجال الإعلامي. استرجعت بتاريخ 2009 /1/24.
- الاتحاد الدولي للصحافيين (2009). إيجاد التوازن، مساواة النوع الاجتماعي في الصحافة. طبع بواسطة دروك. هويلارت، بروكسل بلجيكا. الناشر: الاتحاد الدولي للصحافيين. ص 23.
- أكاديمية دوتشي فيله، ومركز العالم العربي للبحوث أوراود (2015). الرقابة الاعلامية الفلسطينية على المساواة في النوع الاجتماعي (الجندر). الناشر إذاعة نساء أف ام، ص 15.
- العزب، الشيماء (2013). التقرير الاعلامي الثامن لرصد كل ما هو جديد في قطاع الاعلام والصحافة (سبتمبر- اكتوبر 2013): رؤية الصحافيات المصريات لأنفسهن من واقع ممارستهن المهنية. الشبكة العربية لدعم الاعلام. موقع الصوت الحر. <http://asahnetwork.org/wp-content/uploads/2013/11/>
- مجموعة إعلاميات عراقيات (9/15/2014). الاعلامية العربية.. الهوية المفقودة في مناطق الصراع. صحيفة العرب اللندنية، العدد 9690. ص 18. <http://www.alarab.co.uk/?id=33876>
- مؤتمر الإعلاميات العربيات. (10/9/2010). البيان الختامي: الاعلاميات العربيات يؤكدن على محاربة الارهاب السياسي وتبني خطاب لاعنفي . <http://www.felixnews.com/news-7472.html>
- الأمم ، محاسن. (3/12/2013). الاعلامية العربية والمستجدات والمتغيرات السياسية. ندوة بمناسبة يوم الاعلامية العربية. موقع مركز الاعلاميات العربيات <http://www.ayamm.org/arabic/AWJD2.htm>
- جريدة الحياة. (31/4 /2014). المرأة في الإعلام العربي: حضورٌ يزداد قوّة "دراسة". 17/10/2014 .
- وكالة أخبار المرأة الإعلامية. (11/4/2014). الإعلامية الموريتانية: طموح يواجه قيود المجتمع. موقع الوكالة <http://woneews.net/ar/index.php?act=post&id=10083>
- العلي. فريال. (2010). المرأة العربية.. آفاق المستقبل، الاردن، ص 22.
- عواد، ناريمان. (3-5-2009). دور الاعلام الفلسطيني في مواجهة العنف ضد المرأة. موقع وزارة الاعلام. <http://www.minfo.ps/arabic/index.php?pagess=main&id=369>
- رمزي، ناهد (2010). المرأة والاعلام في عالم متغير، الدار المصرية اللبنانية، ص 95.
- أبو طعيمة، ناهد (2011). وضع الإعلاميات وقدرتهن على التأثير على المشهد الإعلامي. ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر "الإعلامية الفلسطينية وتحديات المشهد الإعلامي". رام الله <http://woneews.net/ar/index.php?act=post&id=1487>
- وكالة أخبار المرأة. (6/2014) إعلاميات البحرين.. تمكين حقيقي وأدوار إيجابية. <http://woneews.net/ar/index.php?act=post&id=10803>
- عبد الغفار، عائشة (9/3/2009): تراجع دور المرأة في الإعلام العربي. المصدر: الأهرام الرقمي. منتدى أصيلة. الرباط، المغرب.
- <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=622823&eid=516>
- منتدى الإعلاميات العراقيات. (3/4/2013). المؤتمر السنوي للمنتدى في الذكرى السابعة لاستشهاد أطوار بهجت. وكالة أخبار المرأة. بغداد، العراق. <http://woneews.net/ar/index.php?act=post&id=5411>
- القرعاوي، رانيا. (4/16/2013). الاعلام الرياضي. وكالة أخبار المرأة، الرياض.

- <http://woneews.net/ar/index.php?act=post&id=5853>
- وكالة أخبار المرأة الاعلامية. (12/18/2014). الإعلامية الموريتانية: طموح يواجه قيود المجتمع. موقع الوكالة <http://woneews.net/ar/index.php?act=post&id=10083>
- وكالة أخبار المرأة. (1/23/2013). إعلاميات عربيات يتحدثن عن تجاربهن في الإعلام الغربي. لندن.
- <http://woneews.net/ar/index.php?act=post&id=5034>
- صحيفة الجيران الالكترونية. (9/22/2014). إعلاميات بابل ضحايا لسلطة الأعراف والهيمنة الذكورية. <http://www.aljeeran.net/inp/view.asp?ID=23256>
- شاهين، سمر. (2011/12/7). بصمة إعلامية نسوية تتحدى السياسة والمجتمع. ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر "الإعلامية الفلسطينية وتحديات المشهد الإعلامي" غزة، موقع وكالة اخبار المرأة <http://woneews.net/ar/index.php?act=post&id=1347>
- شمعون، هداية. (31/10/2010). إشكاليات العمل الصحافي التي تواجه الاعلاميات الفلسطينيات. http://hedaya.blog-post_7906.html/10/blogspot.com/2010 مدونة الاعلامية هداية شمعون

الفصل الأول: مقدمة في النوع الاجتماعي والفكر النسوي

4

المبحث الرابع:

بحوث المرأة في الاعلام

الأستاذة رولا أبو دحو
ناشطة سياسية ومحاضرة
في معهد دراسات المرأة،
جامعة بيرزيت.

هدف المحاضرة

تهدف المحاضرة إلى نقاش محورين اثنين:

- 1 - الاعلام والنوع الاجتماعي من حيث المضامين المنتجة والمصدرة في الاعلام، التمييز القائم لصورة المرأة، الاعلام كمساحة وحيث نوعي لإعادة انتاج الثقافة القائمة على التمييز الجندي، المرأة في ظل المنتج المتخيل الاعلامي حول المرأة وقضايا النوع الاجتماعي.
- 2 - واقع الاعلام والنوع الاجتماعي في فلسطين من زاوية الاعلاميات، تواجههن الكمي والنوعي في عالم الاعلام، الاشكالات والمعوقات.

الإعلام الجديد والنوع الاجتماعي- رؤية نسوية

أصبحت قضية المرأة في العقد الاخير تتفاعل بقوة على الحيز العام، واضحت قضايا النوع الاجتماعي مسألة مهمة تتقاطع مع مجمل القضايا والقطاعات المختلفة في المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل مركزي، حيث فرضته النساء بقوة على الحيز العام نتيجة نضال طويل مطالبة بحقها في المشاركة والعدالة والمساواة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وعطفا على ذلك، احتلت قضايا المرأة ومشاركة المرأة في الاعلام سواء كإعلامية او كقضية مساحة واسعة.

ولكن هذه المشاركة والنضال الطويل والاسهامات في تنمية المجتمع وتطوره، ظلت اعلى من مستوى انعكاسها على الحيز الاعلامي من نوعية القضايا المطروحة وصورة المرأة التي يبرزها الاعلام بشكل عام. ان وعي اي مجتمع يعبر عنه بأدوات عدة تحتل اللغة والصورة مركزا اساسيا في الاعلام كأدوات تعبير عن وعي هذا المجتمع، فيما يعتبر الوعي نتاج التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية لأي مجتمع، كونه يتفاعل مع الثقافة والموروث الثقافي لأي مجتمع ويعبر عنه باللغة (الوائلي 2013). ويشير نصر حامد ابو زيد إلى ان اللغة العربية قامت على اقضاء المؤنث وتمييزها عن المذكر كما ميزت الاعجمي عن العربي، ومن حيث الدلالة يتبع تمييز "المذكر" عن "المؤنث" في الاسماء العربية، بحيث يجعل المؤنث مساويا للأعجمي من حيث القيمة التصنيفية و"تاء التأنيث" تمييز من حيث القيمة الصرفية (المصدر السابق).

وان كانت اللغة تمييزية اساسا لصالح المذكر، تأتي التنشئة الاجتماعية التي عبرها يكتسب الطفل والفرد في المجتمع جملة السلوك، والعادات والقيم المختلفة، اي الموروث الثقافي، وهي في مجتمعنا العربي القائم بنية هرمية يحتل فيها الذكر الكبير المكانة الافضل، فيما تحتل الانثى اسفل الهرم (بركات، 2012)؛ فإن هكذا تنشئة اجتماعية قائمة على تفوق الذكر لصالح الانثى. ليس هذا فحسب، وانما ايضا فإن من وظائف وجود الانثى أنها للصالح العام، أي للذكر، كونه المقرر والمنتفع الأكبر. ما ينعكس جندريا على مكانة وادوار المرأة والرجل في المجتمع. ولأن المجتمع مبني على هرمية النوع الاجتماعي فإن مكانة المرأة بالمحصلة هي ثانوية مقارنة بالرجل وادواره الاكثر اهمية من وجهة نظر مجتمعية، حيث هو المعيل ورب الاسرة والساتر والحامي والقوي، بينما هي المرأة الضعيفة العاطفية، الام، ربة البيت، وليست الاسرة كما هو حال الرجل، والتي تحتاج لحماية لا تكفل الا بالرجل. ومن هنا.

فالنوع الاجتماعي كمصطلح يتضمن نواحي اجتماعية وثقافية ونفسية ترتبط بالذكور والإناث في ظل سياقات اجتماعية محددة. كل ما يعرفه المجتمع على أنه ذكري أو أنثوي يعتبر من مكونات النوع الاجتماعي. وأدوار النوع الاجتماعي هي المواقف والسلوكيات التي يتوقعها المجتمع من كل من الجنسين. عندما تكون هذه الأدوار محددة بصرامة، تتهدد حرية التصرف بشكل كبير. وكثيراً ما يرتبط ذلك بظهور الصور النمطية (stereotypes) (جقمان، 2001).

وان كان الاعلام بيئة، والصورة النمطية واللغة والصورة أداتها، فإن الاعلام اليوم يعكس ويصدر الصور النمطية عن المرأة، وهي صور تعيد انتاج ثقافة التمييز القائم على النوع الاجتماعي، وبالتالي اعادة انتاج المكانة المتدنية للمرأة والادوار التقليدية فقط كزوجه وام، كمضمون لمجمل ما يقدم ويعالج في قضايا المرأة، بالمقابل نرى في الاعلام الترفيهي تصديرا لصورة المرأة عبر ثنائية الاقصاء لها كإنسانة وتمثيلها كجسد مغرٍ بلا روح.

حاولت العديد من الدراسات النسوية تحليل الصور والمضامين النمطية للمرأة في الاعلام بكافة تشكيلاته، وكيف انه يتعامل معها وفق نمطية الثقافة ويعيد انتاجها عبر البرامج المختلفة، نسجل بعض استخلاصاتها ونتائجها على النحو التالي:

- تصدر افلام الكرتون اعادة انتاج الثقافة للطفل منذ اولى احتكاكه في الاعلام ووسائل اتصاله، حيث نرى مثلا المحطة الفضائية «سبيستون- spacetoon» لها كوكبان الاول كوكب الاولاد وفيه برامج تقوم على الطفل- الذكر القوي الذي يلعب كرة القدم، ويقود الطائرات، والمغامرات، والصواريخ.. الخ من الصور التي تعطي مفهوم القوة والسيطرة والهيمنة على المجتمع والحياة، بينما كوكب البنات مليء بألوان الزهري ومليء بتعليم الحياكة، والطبخ، والمكياج، والتنظيف وترتيب المنزل. اي منذ اللحظة الاولى على الطفلة ان تتعلم ان مكانتها المنزل وادوارها انجابية بامتياز. وهي برامج قائمة على التمييز الجندي بطرفيه: خضوع المرأة وتبعيتها للرجل مقابل سيطرة وهيمنة للرجل في الحيزين الخاص والعام.
- في قطاع الاعلان التجاري: هي التي تقوم بكل المهام التي تتعلق بمنتجات منزلية ذات علاقة بالطبخ، والتنظيف، والعناية بالاسرة (الزيت، مسحوق الغسيل، طعام الاطفال، فوط الاطفال) وهي اداة الاغراء الاولى باستعمالها مثلا «الشامبو» العطور، الشوكولاته.. اي صورة نمطية للمرأة كجسد وليس كروح وإنسان، اي ان الصورة النمطية هي اما ربة بيت او جسد جميل لاغراء الرجل. بينما الرجل هو المتحكم بانواع السيارات المختلفة، ومشروبات الطاقة، وادارة الشركات الكبرى. اي مرة اخرى اعادة انتاج للادوار تحتل فيها المرأة اسفل الهرم الاجتماعي فيما هو قمته.
- لا يتم تداول قضايا القطاع الاوسع من النساء في العالم العربي الريفيات وذات الواقع الطبقي والاجتماعي الصعب، مع انه وحسب الاحصائيات تشكل هؤلاء النسوة الاغلبية من نساء المجتمع العربي، فالمرأة مغيبة في قضايا التنمية والبيئة والفقير.
- بالمقابل، فإن اغلب البرامج الحوارية قائمة على نموذج النخبة من النساء مثل سيدات المجتمع، والفنانات، وهي برامج بالغالب تتناول حياتهن الشخصية وطريقة عيشهن، والتي فيها اغتراب كامل عن اغلبية عيش النساء في الوطن العربي وفي الواقع الاجتماعي الحقيقي.
- ان قضايا «الشرف» والاخلاق والسلوك يتم تصديرها ومعالجتها من زاوية انها مسائل بالضرورة تتحمل المرأة وزرها وعبتها، فيما الرجل يغيب عن المسؤولية، وهذا يبرز كثيرا في الافلام وفي

- معالجة الصحافة والاعلام لقضايا واقعية لها علاقة "بالقتل على خلفية ما يسمى شرف العائلة".
- يتم التركيز على النساء الجذابات من حيث العمر والشكل، اي الجسد فيما تغيب قضايا النساء كبيرات السن او حتى الطفلات، فالمرأة النموذج للاعلام هي نموذج "الموديل" اي عارضة الازياء. وما تبقى من النساء مغيبات، وان جئن فهن لضرورات النص في الاعلام الدرامي وليس للتركيز عليهن.
- قد تظهر المرأة العاملة في الاعلام، ولكنها دائما تصوّر ضمن ثنائية العمل / البيت اي ان عمل المرأة بالضرورة وكأنه يأتي على حساب دورها الانجابي، فيما لا تتعرض شخصية الرجل لهكذا صراع وتناقض، فيما تحيل النتيجة الى ان عمل المرأة هو المتسبب في توتر العلاقات الزوجية وبحث الزوج عن بديل، اي بالمحصلة تقديم تبرير اما للخيانة الزوجية او لتعدد الزوجات.
- لا تظهر المرأة في السياسة الا في حالة واحدة، ان تكون اعلامية تغطي احداثا سياسية، فيما السياسة في اغلب وسائل الاعلام هي حيز خاص بالرجال، وهذا يعيق على المستوى الفعلي اندراج النساء في السياسة رغم مشاركتها العالية وتأثير الوضع السياسي عليها.
- يصور الاعلام النساء على أنهن عدوات انفسهن حيث نرى المرأة هي وسيلة الثثرة والنميمة وتصدير الاحكام السلوكية والاخلاقية على غيرها من النساء، او على اي امرأة تحاول التمرد او تغيير واقع المرأة. فيما يصور الرجل بأنه المتفهم والحامي والحكيم وصاحب الفضل في اي تغيير ايجابي يحصل للمرأة.
- ان الادوار الانتاجية والسياسية التي تحتلها النساء في الحيز العام لا تعدو الادوار الثانوية والهامشية مثل السكرتيرة، والموظفة، وعضو الحزب لا البرلمان، ومساعدة الرئيس لا الرئيس، أما الادوار الاخرى، فهي تركز على طبيعة دورها الانجابي اي ضمن مهامها في الحيز الخاص مثل المعلمة والمربية.
- ان المرأة المناضلة في سبيل تحرير الوطن، مثلا المرأة الفلسطينية، او الناشطة لتغيير مجتمعا نحو الافضل، هي شبه مغيبة عن الاعلام، ولا يتم التطرق لها، ومثال ذلك الطريقة التي تم التعامل فيها مع النساء في ميدان التحرير بمصر، حيث كنّ مغيبات عن الفعل السياسي، وحاضرات كجسد وموضوع للتحرش، حيث لم يتم إيصال اصواتهن. فيما أبرز الاعلام الفنانات اللواتي تواجدن لفترات قليلة للتضامن.
- وكاستخلاص فكري عام، فإن الاعلام العربي هو اعلام في سياق واقع عربي تابع يعيش ظروف الهيمنة الاستعمارية، إعلامه الرسمي اعلام جامد ومقبول لصالح النخبة الحاكمة وبيتغي تثبيت الانظمة على حساب التغيير المجتمعي، وقضية المرأة تقع في دائرة الصراع على التغيير، فهو من ناحية يعاني عدم جدية الإرادة السياسية في دعمه، ومن ناحية ثانية يسيطر عليه إعلام ربحي، هدفه الترفيه واستخدام كل ما هو قائم لأجل الربح، من خلال استسهال تقديم الصور النمطية للمرأة مما يرسّخ مكانة المرأة التابعة والخاضعة، فيما يبقي على الرجل هو في المكانة الاعلى بدوره الاكثر مسؤولية في المجتمع.

وعليه، ان تغيير الصور النمطية يقع ضمن الحاجة لوجود جسم اعلامي تقديم منفتح، يتطلب ايضا تغييرا مجتمعيًا سياسيًا واقتصاديًا، اي خلق البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تستطيع ان تحمل على عاتقها تغيير مجمل الثقافة الموروثة، لأن الصورة النمطية عن المرأة لا تتكون في الاعلام وحده، ولكن تنشأ وتترسخ في الفرد عبر سنوات عمره من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة: الاسرة، والمدرسة، والحزب، والدولة، والقوانين، والاعلام جزء من هذه المنظومة.

المحور الثاني:

المرأة الإعلامية والإعلام: ثنائية الوطني والاجتماعي

ان صورة الاعلام الفلسطيني وواقع الاعلاميات وصور ومضامين قضايا المرأة في الاعلام هي مسألة مركبة، وتعيش وفق ثنائيتين لا يمكن تجاوز اي منهما حين الحديث عن الاعلام والمرأة، وهما الوطني والاجتماعي. ان وجود فلسطين تحت الاحتلال وفي الظروف الاستعمارية الاستيطانية، وما يفرضه هذا الاستعمار من ظروف قاسية تمس حياة الشعب الفلسطيني بكامله وتحيل ظروفه الاقتصادية والاجتماعية الى واقع قاس ومرير، يفرض على كافة القطاعات ظروف عمل استثنائية؛ فعلى المستوى الوطني، فإن قضايا المرأة ومشاركتها في النضال من المكافحة الى الاسيرة والشهيدة والناشطة سياسيًا، تظهر في وسائل الإعلام، أما على المستوى النسوي/الاجتماعي، فإن المجتمع الفلسطيني ككل المجتمعات، له من الهموم والقضايا والاشكالات ذات العلاقة بالمرأة، والتي تحتاج لمعالجات مستمرة ويتم التعرض لها في الاعلام من مسائل لها علاقة بالعنف ضد المرأة، وحقوقها وقضايا أخرى. وعليه، فإن القطاع الإعلامي الفلسطيني ليس مجرد قطاع عادي في اية دولة عادية، بل هو في ظل واقع يفرض عليه مراعاة البعدين الوطني والاجتماعي.

وبالتالي، فالحديث عن واقع الاعلاميات، او حتى صورة المرأة في الاعلام لا يخرج عن هكذا سياق. فقضايا السياسة والمجتمع تحتل مكانة كبيرة في المعالجات الاعلامية خاصة الاعلام المحلي، وبعكس الواقع الاعلامي العربي، فإن الاعلام الفلسطيني من ناحية يفتح مساحات اوسع للاعلاميات لتناول القضايا المختلفة ولولوجها الى الحقول المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فيما تفرد الصحافة ايضا مساحة للحديث عن المرأة الفلسطينية المناضلة ضد الاحتلال، والمكافحة للظروف للحفاظ على الذات والاسرة، والمرأة التي تشق طريقها في الحيز الخاص، من ناحية أخرى. وهي ميزة لا تتوافر كثيرا للاعلاميات العربيات، وباستثناء القنوات الاخبارية، حيث يتم حصر الاعلاميات في البرامج ذات العلاقة بالاسرة والمرأة والترفيه، كما ورد في المحور الاول، فما هو عربي بهذا الصدد لا يختلف فلسطينيا.

ولكن رغم ضعف الامكانيات ومحدودية العدد من الاعلام النسوي، الا اننا يمكن ان نجد إعلاما جادا يتعلق بالمرأة الفلسطينية صادرا عن المؤسسات النسوية، مثال جريدة «صوت النساء» الصادرة عن

طاقم شؤون المرأة. والتي تعالج قضايا وهموم المرأة الاجتماعية كل ما تتعرض له المرأة الفلسطينية من هموم، فهي تفتح ابوابها للاقلام النسوية وأقلام الكتاب من ذوي الحساسية لقضايا المرأة، وتحمل مقالاتها طابع الطرح والتحليل ضمن الواقع المعاش وايضا التطرق لهموم النساء المجتمعية، كالعلاقات الاسرية، والظروف الاقتصادية، والمفاهيم الاجتماعية، وغيرها العديد من القضايا.

الا ان بعض القضايا الاجتماعية ما زال سقف الطرح فيه لا يتعدى الصورة النمطية عن المرأة وادوارها ومكانتها في المجتمع كمكانة ثانوية ملحقة بالرجل، والتي فيها تتم مساءلة المرأة وسلوكها الاجتماعي وفق منظومة مفاهيم المجتمع الذكوري، فيما يبقى السلوك الاجتماعي للرجل، خاصة فيما يتعلق بالمرأة غير قابل للنقد، وان جرى فعلى استحياء. فما زال لاعلام الفلسطيني بحاجة لتعميق معالجة هذه المسائل، مثل القتل على خلفية «ما يسمى شرف العائلة» او العلاقات بين الجنسين، او حق المرأة في الاختيار كحق إنساني، من أجل التغيير. ويعود ذلك إلى أن بيئة الاعلام لا تتجزأ عن السياق العام القائم فيه، كونها بنى تقليدية في كل ما يتعلق بالحيزين العام والخاص.

فبالرغم من التغيير الإيجابي في الارتقاء بقضايا المرأة، إلا أن الاعلام الفلسطيني ما زال لا يعكس اوضاع المرأة الفلسطينية والتغييرات الحاصلة على المستويات الاجتماعية والثقافية والتنموية، بشكل مرض، وما زال الاعلام بشكل عام محكوماً بنمطية الصورة التقليدية حول المرأة في ادوارها الجندرية المختلفة الانجابية والانتاجية والسياسية، مثال ذلك معالجة قانون الاحوال الشخصية الذي لم يعالج معالجة جادة وعميقة، حيث يحاول الاعلام تجنبه والالتفاف عليه.

الإعلاميات

تشير الأدبيات المختلفة حول تواجد النساء في عالم الصحافة والاعلام، الى نسب متناقضة ومعاكسة بين نسبة الطالبات الخريجات من كليات ودوائر الاعلام والاتصال، وبين تواجدهن في الحقل الاعلامي بمختلف تفرعاته (Everbach 2007). حيث تزيد نسبة الطالبات في السنوات الاخيرة عن نسب الطلبة الذكور في كليات الاعلام والاتصال، ولكن عند ولوج سوق العمل، تنعكس النسبة لتصبح في صالح الذكور. ويعود ذلك الى اسباب عديدة منها التمييز الحاصل للاعلاميات في الممارسة العملية، هناك دراسات تتحدث عن خروج العديد من الاعلاميات من مهنة الصحافة والاعلام الى حقول اكثر جدوى اقتصادية وعملية، أو لمحاولة العمل في وظيفتين مختلفتين: اعلام وغيره، او الاستسلام والتساوق مع المؤسسات الاعلامية القائمة والخاصة منها بالتحديد حيث ايضا تغيب الرقابة والمحاسبة ولا سلم او كادر وظيفيا واضحا فيها (اسماعيل 2011).

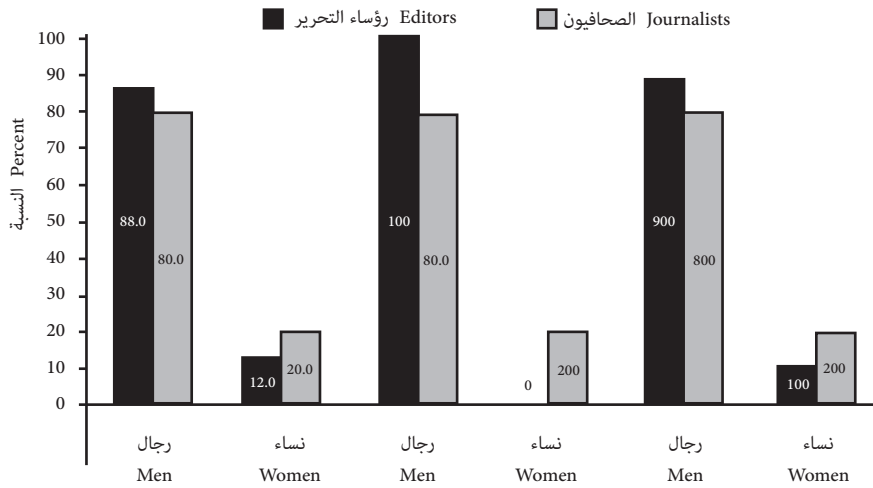
في فلسطين لا تختلف الصورة كثيرا عن السياقين العربي والعالمي، حيث تشير احصائيات الجهاز المركزي للاحصاء إلى ان ما نسبته 55% من طلبة الاعلام في الجامعات الفلسطينية هن طالبات، مع الانتباه إلى ان النسب آخذة في التزايد في السنوات الاخيرة لصالحهن.

الا انه سرعان ما تنعكس هذه النسب لصالح الذكور، عند العمل في مهنة الصحافة والاعلام، حيث تشير الاحصائيات الفلسطينية الى ان 20.0% من الصحافيين في فلسطين هن من النساء، مقارنة بـ 80.0% من الرجال (مرفق رسم بياني)، وهي نسب آخذة بالتراجع مقارنة باحصائيات العام 2012،

حيث كانت نسبة الاعلاميات 36%.

وإذا انتقلنا من المعالجة الكمية للنسب بين النساء والرجال في حقل الاعلام، وحاولنا التفحص جندريا في مضامين وطبيعة عمل المرأة في الاعلام، من حيث نوعية العمل والمنصب في المؤسسات الاعلامية، سنجد ان هناك اشكاليات اضافية تواجه الاعلاميات، حيث ان تواجدها محدود في مواقع صنع القرار، فحسب الاحصائيات فإن 10% فقط من رؤساء التحرير هن نساء مقابل 90% من الرجال (مرفق رسم بياني). والجدول التالي يوضح كل ما أتينا عليه في السابق. وتشير العديد من الدراسات إلى ان معظم الاعلاميات يتواجدن في الصحافة المكتوبة والعمل المكتبي اكثر من تواجدهن في الميدان والمواقع المؤثرة اعلاميا.

النساء والرجال الصحفيون ورؤساء التحرير حسب المنطقة، 2013 (توزيع نسبي)



احصاءات المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات، 2014، رام الله - فلسطين

ويمكن تفسير ذلك من خلال عدة أمور، منها سوق العمل الفلسطيني العام والخاص الضعيف اساسا في توفير فرص عمل تتناسب مع عدد الخريجين والخريجات الذي ينعكس بدرجة اكبر على النساء اكثر من الرجال، حيث تشير معدلات البطالة والمرتبطة بسنوات التعليم بين النساء اللواتي انهن 13 سنة دراسية فأكثر إلى 47.0% من بين النساء المشاركات في القوى العاملة مقارنة بـ 16.4% بين الرجال في نفس الفئة. مع العلم ان فقط 44% من النساء المتعلّمات هن في سوق العمل الفلسطيني (المصدر السابق). وهو بالطبع ينطبق على خطاب الإعلام.

بالإضافة لذلك فإن ظروف عمل الإعلاميات غير ملائمة ويتعرضن للكثير من الانتهاكات، مثل عدم توفر عقود، او تدني الاجور خاصة للاعلام المحلي، فيما قد يتم استخدام الاعلاميات داخل المؤسسة الاعلامية في غير مجال تخصصها (ابو شهاب 2015). كما تعاني الإعلاميات من تحديات داخل المؤسسة الاعلامية من تمييز جندري، حيث أن فرص التطور الوظيفي والمهني للاعلاميين اكثر منه للاعلاميات كالتدريب مثلا، وعلى المستوى العام لا توجد حماية قانونية تحاسب الاستغلال الذي قد يتعرض له الاعلامية، خاصة في تطبيق الحد الأدنى من الأجور، خاصة ان العمل الاعلامي في الكثير من الاوقات يتم على قاعدة برامج وتقارير وليس على قاعدة التوظيف الشهري براتب واضح.

كل ذلك دفع الاعلاميات لمحاولة اقتحام اسوار نقابة الصحفيين لمحاولة تغيير موازين قوى جندرية تساهم في تحسين ظروف عمل وواقع الاعلاميات الفلسطينيات.

تمرين

خلال المحاضرة، يستعرض المحاضر ما جاء من صور نمطية بخصوص المرأة، مثل: المرأة في اعلان تجاري، خبر في صحيفة عن قضية لها علاقة بالاحوال الشخصية، القتل على خلفية ما يسمى ب«شرف العائلة»، مقطع من برنامج.. الخ، ويجري عليها نقاش من أجل تحليلها من منظور النوع الاجتماعي. يطلب من الطلبة تحضير النص واحضار امثلة عينية عن الصور النمطية، او تحضير النص مسبقا، واعطاؤهم سؤاليين نقديين عليه، او اسئلة حول المفاهيم:

- ما معنى الصورة النمطية؟
 - ما معنى التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالاعلام؟
- ويطلب رأيهم عما جاء في مسألة الاعلاميات الفلسطينيات وسوق العمل، وصعوبات المهنة. ويمكن ان يدار نقاش تفاعلي حول موقفهم من الادوار والمكانة الاجتماعية للمرأة والرجل، وتغطية قضايا المرأة الاجتماعية، ومشاكلها.
- يمكن تقسيم الطلبة لمجموعات، بحيث ينتجون ورقة- مشروعا، عبر اختيار وسيلة اعلامية، لتحليل مواضيع ذات علاقة بالمرأة مثلا:
- صورة الطالبة على نقاط الاشتباك: كيف تمثلت في وسائل التواصل الاجتماعي؟
 - اختيار فيديو كليب، ومحاولة معرفة الصور التي تظهر بها المرأة في هذا الفيديو.
 - اختيار فيلم يطرح قضية هموم النساء ومناقشته ان كان يعكس الصور النمطية ام لا، (مثل فيلم فانت حمامة "ريد حلا" الذي يناقش الثقافة والقانون والعلاقة بينهما، أو حلقة من برنامج حوارى مثلا كلام نواعم، بحيث يتم تحليل مضامين ونمطية الصورة).
 - تنفيذ مقارنة بين مواضيع الاعلام النسوي العربي والفلسطيني.
 - اختيار إعلان تجاري وتحليل كافة مضامينه، اي حضور المرأة كجسد ومضمون، وادوار النوع الاجتماعي، وكيف يعكس صورة المرأة وهل يعيد انتاج صورة نمطية ام لا.

المراجع

- ابو شهاب، هديل (2015). تزايد اقبال الفتيات على كليات الاعلام في الجامعات الفلسطينية. الرابط: <http://asdaapress.com/?newsID=9375>
- الجهاز المركزي لاحصاء الفلسطيني. احصاءات المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات، 2014، رام الله- فلسطين.
- اسماعيل، دنيا الامل (2011). التحديات الاقتصادية التي تواجه الاعلاميات الفلسطينيات. ورقة مقدمة في مؤتمر: الاعلامية الفلسطينية وتحديات المشهد الاعلامي والمنعقد بغزة بتاريخ 2011/12/7.
- بركات، حليم (2012). المجتمع العربي المعاصر: بحث في تغيير الاحوال والعلاقات. مركز دراسات الوحدة العربية. ط4. بيروت.
- جقمان، ريتا (2001). البيولوجيا والتنشئة الاجتماعية والنوع الاجتماعي. ورقة اعدت خصيصا لمساق «مدخل لدراسات المرأة في جامعة بيرزيت. وفي معهد دراسات المرأة.
- الوائلي/ عامر عبد الله زيد. المحمودي، عبود (ت) (2013). المرأة في المخيال الذكوري: مساءلة التمثلات والصور النمطية الاقصائية. في الفلسفة والنسوية. الرابطة العربية الفلسفية.
- Everbach, Tracy & Flournoy Craig 2007. Women Leave Journalism for better Pay, work conditions. Newspaper Research Journal. Vol.28, No.3. summer 2007.

الفصل الثاني: تعميم النوع الاجتماعي والفكر النسوي

1

المبحث الأول:

النساء في الأخبار مضمونًا وحضورًا وتوظيفًا وتمثيلًا

إعداد:

الأستاذ عماد الأصفر

اعلامي فلسطيني، عمل
مديرًا للأخبار في الإذاعة
ثم مديرًا للبرامج لتلفزيون
فلسطين، يعمل حاليًا في
مجال التدريب والتقييم في
مركز تطوير الاعلام، جامعة
بيرزيت.

الأهداف

يتوقع من الطلبة تحقيق الاهداف التالية:

- امتلاك وممارسة رؤية نقدية عبر تحديد بنود التدقيق الجندري للمادة الاعلامية سواء مكتوبة او مصورة، لضمان سلامة المحتوى وتأمين سماع صوت المرأة.
- فهم واستخدام القوانين ومعايير اخلاقيات المهنة، لتنمية فهم مراعي للنوع الاجتماعي عند تغطية مختلف القضايا في السلم والحرب والكوارث.
- تحديد ما هو متاح وما هو ممنوع عند تغطية اخبار العنف الاجتماعي وجرائم قتل النساء والاعتداء عليهن، والتمييز بين حق المعرفة وحق الضحايا في الخصوصية والحفاظ على السمعة.
- تحييد لغة الخطاب لتكون اكثر توازنا ومساواة واكل تحيزا ضد النساء.
- خلق تفهم لطبيعة الاحتياجات الخاصة للنساء اثناء العمل وخاصة في الميدان وقت الازمات.
- الاسهام في ايجاد بيئة مشجعة وداعمة لانخراط النساء في النقابات الصحافية واجراءات ضامنة لتمثيلهن عبر الكفاءة والتميز الايجابي.

في هذه المحاضرة، سنتعرف اكثر على الصورة النمطية التي يرسمها الاعلام للنساء في مجتمعنا وسنحدد الاسباب الكامنة وراءها وما هي نتائج استمرارها وكيف يمكن تغييرها عبر تعديل المضمون الاعلامي ولغة الخطاب، وزيادة حضور النساء كمتحدثات خبيرات في الشؤون العامة، وعبر تشغيل النساء وتمكينهن من الوصول الى الهيئات القيادية في المؤسسات الاعلامية وعبر زيادة تمثيلهن النقابي ايضا.

توطئة

تشكل النساء نصف عدد سكان الكرة الأرضية تقريبا، ولكن حضورهن الإجمالي في الاخبار على مستوى العالم اجمع لا يتجاوز ما نسبته 24% فقط¹، وزيادة على ذلك، فان هذه النسبة القليلة تحتوي على معالجات ظالمة من شأنها تكريس الصورة النمطية عن المرأة وحصر دورها في الرعاية المنزلية والشؤون الجمالية والتبعية للرجل، فمثلا حضور المرأة في قصص الاقتصاد توقف عند حدود 2% فقط² وفي بلدان الشرق الاوسط تراوحت نسبة حضور المرأة في الأخبار بين 14% سنة 1995 و16% سنة 2010، وكان حضورها في القصص ذات العلاقة بالسياسة والحكومة بنسبة 10% فقط³، ولدينا تشكل النساء ما نسبته 49.2% من مجموع السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة⁴، ولكن نسبة مشاركتهن كمتحدثات في نشرات الاخبار التي بثها تلفزيون فلسطين خلال الفترة من 14 - 27 ايار من عام 2010 كانت 15.5% فقط⁵.

من بين كافة الاغراض والفنون الصحافية، تبقى النشرات والبرامج الاخبارية - رغم قصرها قياسا بطول فترات البث العام- المرأة الادق لعكس واقع وطبيعة العلاقات داخل المجتمع ومدى قوة الاطراف الفاعلة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، كما تعتبر مؤشرا مكثفا لمدى توازن النوع الاجتماعي. وبحسب البيانات السابقة فإن النساء يتعرضن لتهميش إما ممنهج ومقصود، مبني على ايديولوجيات رجعية، او عرضي قائم على انحياز ذكوري ثقافي، او وليد سوء التخطيط والعمل الارتجالي السريع الذي تتميز به عمليات صناعة الاخبار.

وفي كل الحالات، فان استمرار هذه الصورة النمطية وما ينتج عنها من تهميش لا يعتبر مخالفا للمنطق فقط، وانما يعد انتهاكا جسيما لحق من حقوق الانسان، وسببا في تأخر التنمية المستدامة وعاملا من عوامل فشل الخطط التنموية فضلا عن تأثيراته على الونام الأسري والعائلي.

1 - Sarah Macharia and Pamela Morinière, مجموعة مصادر التعلم عن سياسة الصحافة والاعلام المرتبطة بالجنس والاخلاق، الكتاب الثاني المصادر العملية A publication of the World Association for Christian Communication (WACC), www.waccglobal.org and the International Federation of Journalists (IFJ), www.ifj.org 2012
صفحة 4

2 - المصدر السابق صفحة 21 .

3 - الشبكة العربية لرصد وتغيير صورة المرأة والرجل في الإعلام تقرير الرصد الإعلامي 2011.

4 - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المرأة والرجل في فلسطين قضايا وإحصائيات، 2012 .

5 - التلفزيون الفلسطيني دراسة تقييمية، شبكة أمين الاعلامية 2011، صفحة 38 .

التدقيق الجندري

تتخذ غالبية المؤسسات الاعلامية موقفا علنيا مناصرا لحقوق المرأة، ومراعيا للنوع الاجتماعي وتضع في اهدافها بنودا تتعهد بتبني نهج المساواة بين الجنسين والحرص على ابراز دور المرأة الريادي ومتابعة قضاياها وابرار همومها، غير ان هذه المواقف تبقى شفوية تعلن على ألسنة اصحاب ومدراء وسائل الاعلام ونادرا ما تكون مكتوبة في النشرات التي تصدرها وسائل الاعلام للتعريف برسالتها ورؤيتها ومهامها واهدافها.

«السياسة التحريرية لأي مؤسسة إعلامية هي مجموعة المبادئ والقواعد والخطوط العريضة التي تحكم طريقة إعداد وعرض منشوراتها أكانت مطبوعة ام مرئية ام مسموعة. وتضعها الهيئات التحريرية في المؤسسة، وقد تستعين في ذلك بخبراء إعلاميين وسياسيين واقتصاديين. وغالبا ما تستعين هذه الهيئات في وضع السياسة التحريرية للمؤسسة إلى ما استقرت عليه وسائل الإعلام، مع الالتفات للثقافة السائدة في المجتمع وظروفه السياسية والاجتماعية».

الموقع الالكتروني "المادة 15" لحقوق الانسان

معهد الاعلام الاردني

وزيادة على ذلك فان غالبية وسائل الاعلام الفلسطينية تتبع سياسة تحريرية غير مكتوبة ولا تملك دليل الاسلوب (Style Book) ويستعاض عنه بالتوجيهات الشفهية والقرارات الادارية الآنية، وهو ما يربك محرريها ومراسليها ويجعل قراراتهم خاضعة للاجتهد المتكرر والتجريب وتضارب التفسيرات، إن لم نقل المزاجية والصدفة.

«كتاب الأسلوب أو دليل الأسلوب هو الترجمة المقابلة لـ Stylebook أو Style guide أو Style manual او Manual of style ويعني الكتاب المرجعي الذي يحدد طبيعة اللغة المستعملة ومعايير الكتابة وأشكال الصياغة وقواعد النحو وشكل كتابة الأسماء. ومن أشهر هذه الكتب: كتاب أسلوب وكالة أسوشيتد برس الأمريكية Associated Press Stylebook كتاب أسلوب هيئة الإذاعة البريطانية The BBC News Style Guide، وكتاب أسلوب مجلة الأيكونوميست The Economist Style Guide».

أحمد زكي عثمان

الموقع الالكتروني للشبكة العربية لدعم الاعلام

الصوت الحر

هذه المواقف الشفهية وما يصاحبها من النوايا الطيبة قد لا تتحقق على ارض الواقع بالشكل الكافي لا كما ولا نوعا لتبقى الصورة على ما هي عليه: تمثيل ضعيف للمرأة في سوق العمل الاعلامي وخاصة في مواقع صنع القرار داخل المؤسسة الاعلامية، حيث يعتبر امرا نادرا وجود امرأة في منصب رئيسة التحرير او كاتبة مقال او عمود صحافي، ويعد ظهور النساء في التغطيات الاخبارية ظهورا غير كاف،

سواء ما يتعلق منها بالنوع الاجتماعي او مجمل مناحي الحياة، كما يعتبر امرا نادرا ايضا ظهور امرأة في دور المحلل السياسي او الخبير.

والى جانب هذه المظاهر الكمية، والتي يمكن قياسها، فإن هناك مظاهر اخرى تتعلق بمضمون وطبيعة التغطية، وما ينتج عنها من اثر مجتمعي. غير ان قياس هذا الاثر التنموي يحتاج الى نظرة نقدية متفحصة لطبيعة المعالجة التحريرية للمضمون الاعلامي، ويمكن في هذا السياق رصد المظاهر التالية: استمرار الصورة النمطية التي تحصر دور النساء في الانجاب ورعاية الأطفال، استغلال صورة المرأة كضحية لكسب التعاطف السياسي، واستخدام جسد المرأة للترويج للسلع الاستهلاكية، التعامل مع النساء باستخفاف احيانا، والتعاطي مع حقوقهن وكأنها منحة او التعامل مع نجاحاتها باستغراب واستهجان.

يمكن طرح الاسئلة التالية لتحليل مدى توازن النوع الاجتماعي فيها⁶:

- عمن وعن ماذا كانت هذه القصة؟
- الى من تحدثت؟ ومن هو المتضرر او المستفيد؟
- هل تستخدم لغة شاملة؟
- هل مثلت الجنسين؟
- هل احتوت على الاحصاءات أم غابت عنها؟
- ما هي الاثار المحتملة لهذه القصة على الرجال والنساء؟
- هل جرى تحميل المسؤوليات بشكل منصف؟

ورقة عمل 1

انظروا الى التعريف برسالة واهداف الهيئة العامة للاذاعة والتلفزيون

<http://www.pbc.ps/atemplate.php?id=53>

وقارنوها مع التعريف برسالة ومهمة راديو نساء اف ام

http://www.radionisaa.ps/ar_page.php?id=ad6fdy710397Yad6fd

من الجوانب التالية: الرسالة المجتمعية، الاهداف التنموية، دمج/ عزل المرأة عن المجتمع.

تمرين

اجراء مناظرة حول وجود صورة نمطية للرجل في الاعلام؟

الملخص هناك صورة نمطية للرجل، قد لا تكون ظالمة بنفس مقدار الظلم الذي تتعرض له المرأة

6 - Sarah Macharia and Pamela Morinière, مجموعة مصادر التعلم عن سياسة الصحافة والاعلام المرتبطة بالجنس والاخلاق،

الكتاب الثاني المصادر العملية، (WACC), www.ifa.org and the International Federation of Journalists (IFJ), www.ifj.org 2012

صفحة 32 waccglobal.org and the International Federation of Journalists (IFJ), www.ifj.org 2012

ولكنها مغايرة لحقيقة وحجم دوره ولا تعترف بتراجع هذا الدور القيادي والاقتصادي داخل الاسرة.

قوانين واخلاقيات المهنة

عند اعداد تقرير مثلا عن ذوي الاحتياجات الخاصة، سنحتاج قانون رقم 4 لسنة 1999 بشأن حقوق المعوقين، وعند تناول موضوع حق النساء في الحصول على اجر مساوٍ لأجور اقرانهن الذكور يجب اللجوء الى قانون العمل الفلسطيني، وعند الحديث عن توريث النساء والطلاق والنفقة وحق حضانة الاطفال او التزويج المبكر سنحتاج الى خبراء القضاء الشرعي وقانون الاحوال المدنية. وعند الحديث عن قتل النساء وفرص افلات الجناة من العقاب سنحتاج الى معرفة العذر المحل والعذر المخفف، وكيف يتم اسناد الجريمة احيانا الى الاخ القاصر لتخفيف عقوبته.

ويمكن ايجاد هذه القوانين وغيرها ايضا على موقع المفتي، وهو موقع الكتروني تابع لمعهد الحقوق في جامعة بيرزيت.

الأخلاقيات المهنية هي مجموعة قواعد وآداب سلوكية يفرضها المحترفون على انفسهم اثناء العمل، وذلك خدمة للمصلحة العامة ومنعا لتغول وتعسف ابناء وبنات المهنة في استخدام القوانين ضد افراد المجتمع، وحفاظا على سمعة ومكانة المهنة وحقوق الزملاء، وتصدر عادة في ميثاق مكتوب يسمى «مدونة السلوك المهني» Code of Conduct او Professional Ethics، وعادة ما تسهر النقابات المهنية على ضمان التقيد بها. ان الترجمة الحقيقية لهذا التعريف في عالم الصحافة ومسؤولياتها تجاه الافراد والمجتمع يعني ايجاد توازن بين مبدأ حق الجمهور في معرفة الحقائق بشمولية ودقة وتوازن، ومبدأ عدم التسبب بالضرر للآخرين، ولتسهيل ايجاد هذا التوازن يمكن الاعتماد على اجابة هذين السؤالين:

- هل يدخل هذا الفعل ضمن نطاق الاهداف العامة للصحافة والمستندة على تحقيق المصلحة العليا للمواطنين والمجتمع؟
- هل ينتهك هذا الفعل مبادئ هذا الدور المجتمعي للصحافة؟⁷

التثقيف القانوني للصحافيين امر بالغ الاهمية، تنصده معرفتهم بالقوانين المحلية النازمة للعمل الصحافي، ويجب ان يتوافق مع هذه المعرفة المشاركة في الجهود المبذولة لتطويرها لتعطيم حرية اكبر، ولتكون متلائمة ومواكبة للتطور الهائل الذي تشهده صناعة الاتصال وتلقي ونشر المعلومات. لدينا في الضفة الغربية وقطاع غزة سلة غير مكتملة من التشريعات وتداخل قانوني مع ارث تشريعي خلفته السلطات السابقة التي حكمت فلسطين، وبالمحصلة، فإن هناك القانون الاساسي الفلسطيني وهو بمثابة الدستور، حيث تنص المادة 19 منه على التالي:

«لا مساس بحرية الرأي، ولكل إنسان الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غير ذلك

«ندعو الحكومات ومنظمات التنمية الدولية الى العمل من أجل وضع حد للصورة النمطية للمرأة وعدم مساواتها في الحصول والمشاركة في كل أنظمة الاتصال خاصة في وسائل الاعلام، ونحض وسائل الاعلام على الامتناع عن تصوير النساء على انهن مخلوقات ادنى منزلة وعدم استغلالهن كأداة او سلعة جنسية، وذلك بهدف تسهيل ادراجهن في عمليات التنمية والتقدم».

منهاج بيجين المعتمد سنة 1995

مؤتمر الامم المتحدة الرابع المعني بالمرأة

7 - بحث في مسألة الاخلاقيات في مهنة الصحافة، الشبكة العربية لدعم الاعلام الصوت الحر.

من وسائل التعبير أو الفن مع مراعاة أحكام القانون».

ولقد جاء ترقيم هذه المادة ليكون رديفا لما ورد في الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي نص في المادة 19 على التالي:

«لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية». وبالمحصلة، فلدينا القوانين التالية:

• قانون رقم (9) لسنة 1995 بشأن المطبوعات والنشر.

• قانون نقابة الصحفيين رقم 17 لسنة 1952.

وهناك جهود تبذل لتعديل هذين القانونين، وجهود مماثلة لصياغة مسودات للقوانين التالية:

• قانون حق الحصول على المعلومات.

• قانون تنظيم المرئي والمسموع.

• قانون المجلس الاعلى للاعلام.

واضافة لهذه القوانين، على الصحفي ان يعرف ولو بالحد المتوسط عن القوانين النازمة للقضايا التي يعالجها في اخباره وتقاريره، وان تكون لديه المعرفة والقدرة على التواصل مع الخبرات والخبراء لاستجلاء أي غموض واستكمال أي نقص.

وغالبا ما تنص مدونات السلوك المهني تجاه المجتمع على:

• حق المجتمع في المعرفة والحصول على المعلومات بجودة وشمولية ودقة وتوازن ودون تعمد اثاره او تضخيم ودون تشويه او تمويه، او اجتزاء مخل بالمعنى سواء بالنص او الصورة، مع فصل واضح بين الخبر والرأي والخبر والاعلان⁸. أما النساء فإنهن جزء اصيل

«تعتقد منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ان كل اشكال التمييز القائمة على اساس تحيز للنوع الاجتماعي هي انتهاكات لحقوق الانسان وعائق كبير امام السلام والتنمية المستدامة وتحقيق كل اهداف التنمية التي اقرها المجتمع الدولي».

عبد الوحيد خان

مساعد المدير العام لشؤون الاعلام والاتصال في اليونسكو

من هذا الحق ولذلك «اطلق الاتحاد الدولي للصحفيين مبادرة الصحافة الاخلاقية لمواجهة التمييز المستمر في الاخبار واعادة الصحفيين الى مهمتهم، وذلك من خلال فرض المعايير الاخلاقية الاساسية ومنها تحدي الاثارة وطرق التفكير النمطية والتصوير العادل لكلا الجنسين ودعا الى ايجاد آليات تنظيم ذاتي في مواجهة التحيز ضد المرأة، وحث على النظر بعمق في ما وراء القصص والبحث عن اختلاف تأثير نوع الجنس كدور وليس كاختلاف فسيولوجي؛ فمثلا هل سيكون الضرر على الرجال والنساء متساويا ودون أي فروق خلال الكوارث الطبيعية او الازمات الاقتصادية؟ وهل تتساوى معاناة الرجل الهارب من الحرب مع معاناة المرأة؟ لذلك ينبغي التخلص من النهج التقليدي في تقديم التقارير والذي يتلخص في ان المراسل يعتبر جمهوره من الذكور حتى عندما تكون قصته عن النساء»⁹.

8 - التربية الاعلامية، كيف نتعامل مع الاعلام، فهد عبد الرحمن الشميمري 2010 .

9 - Sarah Macharia and Pamela Morinière, مجموعة مصادر التعلم عن سياسة الصحافة والاعلام المرتبطة بالجنس والاخلاق، الكتاب الثاني المصادر العملية، (WACC), A publication of the World Association for Christian Communication (WACC),

www.waccglobal.org and the International Federation of Journalists (IFJ), www.ifj.org 2012 صفحة 30

- إتاحة اوسع مجال لتعددية الآراء والسعي المتواصل لإبراز الكفاءات والخبرات، واحترام المعارضين والالتزام بإعطاء حق الرد وتصحيح الاخطاء بشكل منصف. ويجب ان يعمل هذا الحق بالاتجاهين، ولذلك ابحثوا/ابحثن:
- * عن النساء دوما في كل حدث، لأنهن موجودات هناك يتأثرن بالحدث تماما كما الرجال وربما أكثر.
- * ابحثوا/ابحثن عن النساء وقدموهن بطريقة عادية لا تمييز فيها، النساء لسن خليطا متجانسا ووجود اكثر من امرأة قد يعني اكثر من رأي.
- * اشراك النساء في كونهن مصادر معلومات سيدلكم على جوانب خفية لا تعرفونها ولم تتوقعوها، ان اعداد قائمة اتصال بالخبرات القادرات على التعاطي مع الاعلام والممكن الوصول اليهن أمر مساعد جدا لإنجاز العمل بسهولة.
- التشجيع على قبول الآخر والدعوة الى التسامح، والامتناع عن تنميط اي اتجاه فكري، أو سياسي، أو جماعة عرقية، أو دينية، او اقلية. وعدم السماح لضيوف البرامج والاعبار بممارسة أي نوع من انواع التحريض والحض على كراهية الآخرين او اثاره الفتنة، او تحميل المسؤولية لطرف دون الآخر، كما يجري احيانا عند معالجة قضايا التحرش بالنساء، حيث يحتمل البعض النساء كامل المسؤولية عن تعرضهن للتحرش او الاعتداء، مبرر أسلوب ارتداء ملابسهن.
- احترام القوانين وعدم التأثير على سير التقاضي في المحاكم عبر اثاره الرأي العام، واحترام الاحكام القطعية التي يصدرها القضاة. وينبغي هنا الادراك بان احترام القوانين لا يعني عدم السعي الى تطويرها، وان التأثير على سير التقاضي غالبا ما ينجم عن تسريب اخبار تؤدي الى هروب المتهمين او اتلاف الادلة وكذلك عدم احترام قاعدة ان المتهم بريء حتى تثبت ادانته، مع ملاحظة ان اعتراف المتهم لا يعتبر ادانة، فالإدانة لا تكون الا بصدر حكم قضائي قطعي غير قابل للاستئناف، وان احترام الاحكام القطعية ونشرها سواء كانت ادانة او براءة هو خير تكريس لهيبة ومكانة القضاء كسلطة مستقلة، وخير تجسيد لشفافية المحاسبة.
- عدم تمجيد الجريمة او استخدام ما يؤدي اليها كالتحريض على العنف والحض على الكراهية. وبضمن ذلك جرائم قتل النساء والاعتداء عليهن خاصة وان البعض يبرر هذه الجرائم بالدفاع عن الشرف ومبررات قوامة الرجال على النساء وغيرها من الموروث الثقافي العميق للمجتمعات التقليدية.
- عدم نشر ما قد يزيد من معاناة واحزان الاشخاص كصور الضحايا وكذلك ما يشكل إساءة للذوق العام. وبضمن ذلك صور الجثث والاشلاء الممزقة والدماء وكل ما من شأنه الانتقاص من كرامة الانسان او الاعتداء على قداسة الجسد والحياة، وبضمنه ايضا الصور الفاحشة والاجساد العارية.

تمرين

نقرأ المادتين 7 و 8 من قانون المطبوعات والنشر

<http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=12208>

ونقارنهما بمدونة السلوك المهني الاعلامي لنقابة الصحافيين الفلسطينيين

<http://www.pjs.ps/ar/pjs2/code-of-Conduct>

المسموح والممنوع في تغطية أخبار الضحايا

تعتبر اخبار العنف الاجتماعي وجرائم قتل النساء والاعتداء عليهن والتحرش بهن او بالأطفال، وكذلك سفاح القرى واخبار المحاكم والتحقيقات عن الفساد، اخبارا ذات اهمية خاصة وحساسية زائدة نظرا لشدة متابعتها، والاثر الذي تخلفه على حياة الضحايا والمتهمين وكذلك على افراد اسرهم، وكثيرا ما يصطدم او يتعارض حق الصحافة وواجبها في نقل المعرفة والمعلومة حول هذه الاخبار بحقوق انسانية اخرى، كحق احترام الخصوصية والحفاظ على السمعة. وفي هذه الحالات يجب على الصحافة تغليب المصلحة الفضلى، ولقد درجت التشريعات على اعتبار الحق في حرية الرأي والتعبير وسيلة من وسائل الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، ولذلك فان التشريعات لم تقيد هذا الحق الا في حالات محددة تتعلق بالأمن القومي أو سلامة الافراد.

ان احترام حق الخصوصية يستدعي بالضرورة عدم انتهاك حرمة الأماكن الخاصة، أو الملكية الخاصة، وعدم نشر معلومات عن حياة الإنسان الخاصة بدون موافقته، وعدم استخدام أجهزة التنصت

والتصوير السري، وعدم البحث في الأوراق الخاصة للشخص أو الوثائق أو ملفاته الإلكترونية بدون موافقته، وعدم وضع الأشخاص تحت ضوء زائف، مثلاً إظهار صورة شخص (بشكل عشوائي) أثناء الحديث عن مروجي المخدرات، او حالة فساد، واحترام حق الافراد في الرد وتجنب السب والقذف او إشانة السمعة.¹⁰

في القوانين البريطانية يعتبر أي تصريح ضد شخص مشينا للسمعة، إن ادى الى أي مما يلي:

- يعرضه/ يعرضها للكراهية او السخرية او الاحتقار.

10 - التربية الاعلامية: كيف نتعامل مع الاعلام. فهد عبد الرحمن الشميمري 2010 .

«على الرغم من التقدم الحاصل على مدى الـ 25 سنة الماضية، حيث توجد نساء في الاعلام ورؤساء ومدراء تنفيذيون ومديرات تنفيذيات اكثر من أي وقت مضى، الا ان الاعلام ما زال يضح صورة الانثى النمطية التي تحد من نفوذ النساء في المجتمع. ووفقا لدراسات دولية اذا واصلنا التقدم بالمستوى الحالي سيستغرق الامر 75 سنة اخرى حتى نحقق المساواة بين الجنسين في الاعلام، وهذا افق قاتم بما انه مضى اكثر من 40 عاما منذ ان وضعت قوانين تعاقب التمييز ضد النساء، وتنص على منح نفس الحقوق السياسية والاجتماعية وحقوق عمل واجور متساوية ولكن التحيزات لا تختفي بموجب املاء شرعي القوانين فالمواجهات من اجل المساواة لا تزال مستمرة في كل الدول، وتقتضي النزاع والجدال والتدريب والالتزام العملي بمواجهة التمييز في أي مكان كان».

ايدن وايت

الامين العام للاتحاد الدولي للصحافيين

- ينشأ عنه تحاش أو تجنب له أو لها.
- يحط من شأنه/ شأنها لدى افراد المجتمع.
- يضر به/ بها في مضمار العمل او المهنة او التجارة.
- ولا يمكن للصحافيين الدفاع ضد اشانة السمعة بالقول ان صحيفتهم او محطة اذاعتهم كانت تكرر فحسب ما تم نشره سلفا في مكان آخر. ولا يمكنك الدفاع عن نفسك بالقول نحن نقتبس فقط ما قاله شخص آخر، حتى لو استخدمت كلمة مزعوم ووضعت الاقتباس بين علامتي تنصيص¹¹.
- ومن ضرورات احترام حق الخصوصية وحق الحفاظ على السمعة الطيبة عند التعامل مع الضحايا إعلاميا تجنب نشر الصور او ذكر الاسماء الحقيقية او الاوصاف التي تقود الى تحديد الهوية حفاظا على سرية المعلومات الخاصة بالناجين، وكذلك الامر مع الشهود ومصادر المعلومات وخاصة حين يكون الجناة من اصحاب النفوذ او الجماعات المسلحة، وهذا لا يجب ان يتنافى مع ضرورة ايراد التفاصيل ولكن شرط ألا يضر بالضحية مستقبلا، ويمنع اعادة دمجها او مواصلة حياتها. فلا يجوز ان تكون ضحية مرتين. ولا يجوز لوم الضحية، فقد تكون احدى العزيزات يوما ما ضحية او مادة لتغطية اعلامية معينة، فهل سيتقبل الصحفي/ة بتعريضها لتغطية اعلامية غير منصفة؟

ويرى مركز «دارت» للصحافة والصدمات ان تقديم تقارير عن العنف الجنسي وإجراء مقابلات مع الضحايا، يتطلب اهتماما ورعاية خاصة وزيادة في الحساسية الاخلاقية، انه يحتاج مهارات في اجراء المقابلات المتخصصة وفهمها في القانون وادراكا مهما للآثار النفسية للصدمة، حيث ان أي شيء يقل عن حدود اختراق حاجز الصمت الذي يحيط غالبا بهذه الاعمال الاجرامية من الاعتداء والاغتصاب والقتل، سوف يقلل من آثار العنف ويبررها ويدعم الوضع الذي يهدد النساء في كل مكان¹². الناس الذين يعانون محنة التعرض لاعتداء لا يودون ان يوصفوا كضحية ما لم يستخدموا هذه الكلمة بأنفسهم والافضل هو استخدام لفظ الناجي من الاعتداء، ان التواصل من اجل مقابلات يجب ان يراعي ظروف الناجين وظروف اسرهم وواقعها الاجتماعي، فرمما تكون هناك حاجة الى وجود صحافية لإجراء المقابلة بدلا من صحافي، هذه المقابلات بمطلق الاحوال يجب ان تتم في جو آمن جسديا ونفسيا والا تؤسس ولو لشبهة ايقاع ضرر مستقبلي بالناجي وافراد اسرته او سمعته ومكانته الاجتماعية¹³.

حل بديل

يلجأ البعض الى التصوير من الخلف او تصوير الظل وتغيير الصوت او تمويه الوجوه، وهذا جيد لأنه يوازن بين حق المعرفة وحق الحفاظ على الخصوصية والسمعة، ويحقق مبدأ تقليل الضرر على الناجين. لا تثر الرعب أو البلبلة بتحويل الحادثة المنفصلة المعزولة او مجموعة الحوادث الى ظاهرة متكررة،

11 - ما رأيكم اذا؟ دليل الصحافيين السودانيين، اعداد ماريا فراوينزاث وجيف فيليبس، صندوق الانماء التابع للبي بي سي العالمية 2005 .

12 - مركز دارت للصحافة والصدمات ، www.dartcenter.org

13 - ايجاد التوازن.. مساواة النوع الاجتماعي في الصحافة، الاتحاد الدولي للصحافيين 2009 بلجيكا .

مثلا الحديث عن التحرش الجنسي بالأطفال قد يسبب رعبا لدى الاطفال من الكبار جميعا، وقد يسبب رعبا لدى الاهالي كذلك، ولهذا الغرض يتم استخدام الاحصائيات التي تضع الحدث في حجمه الحقيقي واستعن بالخبراء لتأكيد حقيقة ان هذه الحوادث ليست عvisة على الحل. ومن المهم محاولة إجراء مقابلات مع ناجين استفادوا من القدرة على التكيف واستأنفوا حياتهم بشكل طبيعي. كما أنه من المهم المبادرة دائما الى تقديم المساعدة عبر توفير الارقام المجانية التي توفرها المؤسسات الاجتماعية المناهضة للعنف، لتقديم الخدمات الاستشارية وتوفير العلاج والرعاية والبيوت الآمنة.

تمرين

مشاهدة تقرير مصور عن حادثة اعتداء جنسي او قتل لامرأة وتحليل مضمون الخطاب والصور عبر النقاش

<http://www.youtube.com/watch?v=JOFy1GRu4CM>

نبحث عن الفرق بين العذر المحل والعذر المخفف.

هل القانون الرادع لوحده كفيلا بعدم تعرض النساء الى القتل؟ هل نحتاج الى اجراءات اخرى؟ ما هي؟

http://www.youtube.com/watch?v=bHqIBJF_1V4

ما هي الرسالة الرئيسية لهذا التقرير وهل تم التركيز عليها بشكل كاف؟

كيف يمكن للاعلام ان يتجنب المشاركة في عملية القتل الاجتماعي التي تتعرض لها اسر الضحايا؟

خطاب غير مناز للذكورة

قد تبدو لغتنا العربية ميالة اكثر للتذكير، ولكن هذا التذكير اللغوي الشكلي يجب ألا يقترن بتذكير الجوهر والمضمون، فالصحافي الجيد هو الذي يتصالح مع لغته ويعرفها جيدا ويحسن استخدامها وينتقي مفرداته لتكون معبرة عن الحقيقة ومراعية للمشاعر، ويستخدم المصطلحات الصحيحة في مواضعها الصحيحة وحين تتعدد المصطلحات ينتقي منها ما هو اكثر عدلا وانصافا، فورا الكلمات هناك دائما قوة التأثير التي قد تشحن الجمهور بعواطف ومشاعر وتدفعه لاتخاذ مواقف.

ويتطلب العمل الاخباري الاختصار عادة، على الا يكون على حساب الوضوح، فالاختزال الضار يؤدي الى ترك المعلومات مبهمه او غير مكتملة وبالتالي يخلق حالة من التضليل.

هناك موروث شعبي ثقيل يحد من اهتمام الصحافيين بالقضايا الحساسة التي يعتبرها بعضهم محرجة كالصحة الانجابية ووسائل منع الحمل وما شابه، وهو ما يجعل من تعبيرات الصحافي عند معالجة هذه القضايا تعبيرات خجولة ومجتزأة.

ان تحييد لغة الخطاب لتكون اكثر توازنا ومساواة واكل تحيزا ضد النساء يستدعي:

- تجنب الاوصاف الجمالية او التعاطفية مع النساء وتقديمهن بشكل طبيعي، فلا تقدم امرأة استنادا الى عائلتها او حالتها المدنية بل كمواطنة مستقلة، وركز على دورها ومسؤولياتها ذات العلاقة بموضوع القصة الاخبارية. «من اكثر الاسئلة الشائعة والمتكررة في المقابلات والمقالات

المتعلقة بالمرأة هي كيف تحقق التوازن بين مهامها المنزلية في حين تشغل مناصب عامة؟ انها احدى الطرق التي يذكر بها الصحفيون النساء بان عليهن تحقيق توقعات المجتمع منهن كزوجات وامهات وقائمات على الرعاية في الاسرة، بينما تختلف معايير الرجال بشكل ملحوظ، فلا يسألون بخصوص الابوة او ما يفعلونه لتحقيق مسؤولياتهم العائلية»¹⁴.

- تجنب اعطاء صفة الذكورة على بعض السمات الشخصية، فالرجوع المستمر لصفة الرجولة في السلطة يضيق امكانيات عمل النساء. هذا يميل الى الايحاء بانه يتوجب على المرأة ان تعكس سلوكا مرتبطا بالذكورة كي تصبح من صناع القرار، كما لو كانت هذه الطريقة الوحيدة للمشاركة او ممارسة السلطة¹⁵.
- تميل تقارير وسائل الاعلام عن دور المرأة في السياسة الى التركيز على تفاصيل خاصة بالنساء مثل ملابسها والنظام الغذائي وخزانة الملابس والمظهر الخارجي، وهذا نهج يستهين بها ويخفف من قيمة عملها في الوظائف العامة ويضر بمصداقيتها.
- كثير من اللغة السائدة في الاعلام والصور النمطية والممارسات التقليدية هي عرضية غير مقصودة، ولكنها متجذرة بعمق كنتاج لفعل ثقافي وارث من العادات والتقاليد والموروث الشعبي، ويقف وراءها احيانا الاستعجال وحسن النية، ومن ذلك مثلا قولنا: رجل اعمال، رجل اطفال، رجل قانون، رجل شرطة، رجل امن، او نائب حتى لو كنا نتحدث عن نائبة، وهذا لا يمكن ولا يجب استمراره¹⁶.
- تجنب استخدام اوصاف من شأنها تنميط دور المرأة ومسيرة الصورة النمطية التقليدية لها، كأن تقول أم لستة ابناء ما لم يستدع السياق ذلك او زوجة او حرم فلان، او أي اوصاف اخرى تستهين بالمرأة او تقلل من شأنها ولو بشكل غير مباشر، كالقول ممرض رجل او طييبة امرأة لان في ذلك نوعا من الاستغراب لهذا الدور وكأنك تقول انه من الغريب لرجل ان يعمل في مهنة التمريض او من غير المألوف لامرأة ان تكون طبيبة¹⁷.
- تحديد العنف ضد النساء بدقة بواسطة التعريف المتفق عليه دوليا في إعلان الأمم المتحدة حول إزالة العنف ضد النساء، الصادر عام 1993.

تمرين

إدارة نقاش حول المصطلحات التالية وأيها انسب.

- ناجون ام ضحايا؟ هاربون ام مهجرون؟ اغتصاب أم اعتداء جنسي؟ الاتجار بالنساء أم الدعارة؟ اجهاض ام وقف طوعي للحمل؟ عنوسة ام تأخر سن الزواج؟ عاطل عن العمل ام باحث عن العمل؟ قتل على خلفية الشرف أم قتل النساء؟

14 - Sarah Macharia and Pamela Morinière, مجموعة مصادر التعلم عن سياسة الصحافة والاعلام المرتبطة بالجنس والاخلاق،

الكتاب الثاني المصادر العملية، www.wacc.org and the International Federation of Journalists (IFJ), www.ifj.org 2012

53 - المصدر السابق ص 53 .

16 - إيجاد التوازن، مساواة النوع الاجتماعي في الصحافة، الاتحاد الدولي للصحافيين 2009 بلجيكا صفحة 4 .

17 - المصدر نفسه صفحة 5 .

تمرين

حدد/ي ما تراه غير مراعى للنوع الاجتماعي او القانون او اخلاقيات المهنة في الخبر التالي:

<http://maannews.net/Content.aspx?id=725664>

ثم اعد كتابته بشكل مهني.

تمرين

قدم/ي نقدًا مهنيًا لهذا الخبر:

http://www.huffpostarabi.com/201521/09//story_n_8169378.html

وحدد جوانب النقص فيه.

الاحتياجات الخاصة للنساء اثناء العمل وخاصة وقت الأزمات

ان تصوير النوع الاجتماعي بشكل عادل يعد طموحا مهنيا واخلاقيا شبيها بالاحترام للدقة والعدالة والنزاهة، فهو الجهة الاخرى من العملة التي تقول ان النساء يجب ان يكن موجودات اكثر في مستويات اعلى في مهنة الصحافة في العمل وفي الاتحادات على حد سواء، وهذه ليست مهمة النساء فقط وانما مهمة الرجال والنساء على حد سواء كونها مهمة انسانية اولا ومصالحة للطرفين ثانيا.

«لا يمكن للمؤسسات التي لا تتغير ان تصبح وكالات للتغيير، وكما ان كلا الجنسين يتواجد في صلب الحكومة فيجب ان يتواجد كلاهما ايضا في صلب وسائل الاعلام»¹⁸.

مساواة النوع الاجتماعي لا تعني ان الرجال والنساء يجب ان يكونوا الشيء نفسه، لكن حقوقهم ومسؤولياتهم وفرصهم لن تعتمد على ما اذا كانوا قد خلقوا ذكورا او اناثا، واذا كان الاعلام مرآة للمجتمع فان عليه ان يعكس بشكل افضل حقيقة ان المساواة بين الجنسين هي حق اساسي من حقوق الانسان، وفي الصحافة تعني المساواة بين الجنسين ايضا تصويرا عادلا للنوع الاجتماعي في الاخبار. لذا من الضروري ان يضطلع الاعلام بمهمة تشجيع المساواة بين الجنسين في بيئة العمل والتمثيل¹⁹.

في عام 2002 أفاد تقرير رابطة الصحف الكندية أن 8% فقط من رؤساء التحرير و12% فقط من الناشرين كن نساء، وفي عام 2005 كان 57% من كل مقدمي نشرات الاخبار نساء، غير أن 29% فقط من المواد كانت مكتوبة من قبل محررات اناث، 32% من الاخبار المهمة تمت كتابتها وتغطيتها من قبل نساء بينما 40% تقريبا من النساء الصحفيات يعملن اكثر الاوقات بتغطية المواضيع الخفيفة، مثل قضايا الاسرة والقضايا الاجتماعية والفنون واساليب المعيشة.

18 - مجموعة مصادر التعلم عن سياسة الصحافة والاعلام المرتبطة بالجنس والاخلاق، الكتاب الاول القضايا الفكرية . Ammu Joseph، Dr. Sarah Macharia، Dr. Kathleen Cross ، Gladness Munuo Hemedi ، Sabina Zaccaro، A publication of the World Association for Christian Communication (WACC)، www.waccglobal.org and the International Federation of Journalists (IFJ)، www.ifj.org 2012 صفحة 12 .
19 - ايجاد التوازن، مساواة النوع الاجتماعي في الصحافة، الاتحاد الدولي للصحافيين 2009 بلجيكا صفحة 9 .

لدينا في الضفة الغربية وقطاع غزة، نسبة الطالبات اللواتي يدرسن الاعلام في الجامعات والمعاهد والكليات تقارب الـ 60% ولكن حصتهن في سوق العمل لم تتجاوز الـ 20% حسب بيان صحافي أصدره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2014 بخصوص احصائيات الرجل والمرأة وبمناسبة الثامن من آذار اليوم العالمي للمرأة.

ان تلبية المتطلبات الخاصة بالمرأة في اماكن وظروف العمل، وخاصة عند النزول الى الميدان وتغطية الكوارث او الحروب والنزاعات وحركات التظاهر والاحتجاج يجب ان تكون موضع اهتمام المؤسسة الاعلامية وتفهم زملاء الذكور.

ولعل حجر الزاوية في مسألة مساواة النوع الاجتماعي في الصحافة هو وجود التشريعات الضامنة لحصول النساء على نفس الحقوق لزملائهن الرجال من حيث الحصول على الوظيفة والترقية وفرص التدريب، طبقا لاتفاقية ازالة كل اشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، اضافة الى حق اجازة الامومة وساعات الرضاعة والعمل بتوقيت مرن.

ولا تخلو صالات التحرير وبعض مواقع العمل الميداني من وجود متحرشين بالنساء، ويقع على النساء عبء التصريح للإدارة او النقابة بتعرضهن للمضايقة، ويقع على ادارة المؤسسة عبء الايضاح الصارم بان هذا السلوك غير مقبول وسيلاقى اجراءات صارمة.

تتعرض النساء لأخطار اضافية خلال عملهن في تغطية الحروب، كالتعرض للخطف او الاغتصاب او الاعتداء وهو ما يستدعي تلقيهن لتدريبات اضافية حول السلامة الجسدية والدفاع عن النفس، واجراءات الامان، ويمكن الحصول على مجموعة قيمة من النصائح والارشادات على موقع المعهد الدولي للسلامة المهنية www.newssafety.com وموقع مركز دارت للصحافة والصدمة www.dartcenter.org.²⁰

غالبية ادوات الحماية الجسدية للمراسلين كالكمامة والخوذة والدروع الواقية من الرصاص صممت للرجال، وهو ما يشكل عبئا اضافيا على النساء عند استخدامها، ان الحصول على نسخ ملائمة من هذه الادوات للاستخدام النسائي يجب ان يدرج على جدول اهتمامات وسائل الاعلام والنقابات والمنظمات المدافعة عن الصحافيين²¹.

تمرين

استخراج ابرز النصائح والارشادات التي يوفرها موقع المعهد الدولي للسلامة المهنية www.newssafety.com وموقع مركز دارت للصحافة والصدمة www.dartcenter.org للمراسلات اثناء السفر والعمل في تغطية الحروب.

20 - ايجاد التوازن، مساواة النوع الاجتماعي في الصحافة، الاتحاد الدولي للصحافيين 2009 بلجيكا صفحة 12.

21 - المصدر نفسه صفحة 6.

بيئة مشجعة وداعمة لانخراط النساء في النقابات

ادى تفعيل الحركة النسائية في مجال الصحافة الى زيادة عضوية النساء في نقابات واتحادات الصحفيين. ووفقا لدراسة اجراها الاتحاد الدولي للصحافيين عام 2001 فان نسبة النساء الصحافيات في الاتحادات النقابية بلغت 28,75%. اما نسبتهم في الهيئات القيادية للاتحاد فبلغت 17%، وأما في الشرق الاوسط وشمال افريقيا فان النسبة حتى عام 2008 لم تتجاوز حدود 11,7%.

وبدراسة ما جاء في تفاصيل هذه النسبة على مستوى الوطن العربي، نجد ان اعلى نسبة حضور سجلت للنساء في الهيئات القيادية لنقابة الصحفيين كانت في المغرب بواقع 5% تلتها السودان 4% ثم تونس 3% ثم الامارات 2%. اما بقية الدول، ومن بينها فلسطين، فقد تراوحت النسبة بين الصفر والـ 1%²².

تقول منظمة العمل الدولية: «ما لم تمثل النساء بقدر كاف في الهيئات العليا للنقابات فان هذه النقابات لن تكون موضع ثقة لدى العضوات في المستقبل ولا يمكن ان تكون مستعدة للاستجابة للمخاوف الخاصة بالنساء العاملات».

ان زيادة عدد العضوات في نقابات واتحادات الصحفيين، سواء في الجمعية العمومية او اللجان او الهيئات القيادية لن يتم اعتباطا، بل يحتاج الى سلسلة خطوات واجراءات مدروسة بعناية ومن شأنها ان تحول عضوية النقابة الى عضوية جذابة ومطلوبة، ومن هذه الخطوات:

- الاهتمام بحقوق وظروف عمل واجور واجازات الزميلات وجدولتها على قائمة المطالب الدائمة واتفاقيات العمل الجماعية.
- التعريف على اوسع نطاق ممكن بالنقابة واهميتها والفوائد التي يحصل عليها الاعضاء.
- انشاء لجنة خاصة بالنوع الاجتماعي داخل النقابة لتسهيل التواصل مع الصحافيات والاسترشاد برأيها في كيفية اشراك الصحافيات بالأنشطة التي تنظمها النقابة.
- الاهتمام المبكر بطالبات الصحافة والاعلام في الجامعات والمعاهد، لتسهيل وتعجيل انخراطهن في النقابة عند التخرج.
- اشراك اعداد اكبر من الصحافيات في الدورات والمؤتمرات الداخلية والخارجية، وعقد دورات متخصصة للصحافيات حول القضايا التي تهمهن مثل السلامة المهنية للمراسلات.
- اقامة دورات التمكين النقابي لتأهيل الصحافيات وتمكينهن من خوض الانتخابات واثبات الجدارة في الحصول على مقاعد قيادية في الهيئات العليا للنقابة.
- فكر في تسهيل مشاركة النساء في كافة الفعاليات عبر اختيار الاماكن والاوقات الملائمة لحضورهن.
- اقرار نظام الكوطة النسائية في الانتخابات وبنسبة منصفة ومشجعة، وتضمين اللوائح الداخلية بنودا ضامنة لعضوية الصحافيات في كافة اللجان والوفود التي تشكلها النقابة.

تمرين

إجراء مناظرة بين مؤيد ومعارض لقرار كوتة مهنية للنساء في النقابة.

تمرين

نقاش حول بند الكوتة في النظام الداخلي الحالي لنقابة الصحفيين ومسودة قانون النقابة المقترح.

لقد حان الوقت لوسائل الاعلام والاعلاميين ان يدركوا اهمية استخدام النوع الاجتماعي كعدسة مكبرة، ينبغي ان تفحص من خلالها جميع الاحداث والقضايا، لكي تروى القصة بالكامل، ولكي تصبح التغطية اكثر شمولية واكثر توازنا، كما أن الاوان لكي تبذل وسائل الاعلام والنقابات غاية الجهود لإشراك الصحافيات في مراكز صنع القرار، وبذلك يستطيع الاعلام ان يلعب دورا بارزا في تغيير الآراء حول النساء ومراكمة هذا التغيير وصولا الى مساواة تحقق مبادئ حقوق الانسان وتسهم في التنمية المستدامة.

المراجع

- مجموعة مصادر التعلم عن سياسة الصحافة والاعلام المرتبطة بالجنس والاخلاق، الكتاب الثاني المصادر العملية، اعداد:
 - Sarah Macharia and Pamela Morinière
 - A publication of the World Association for Christian Communication (WACC), www.waccglobal.org and the International Federation of Journalists (IFJ), www.ifj.org 2012
- الشبكة العربية لرصد وتغيير صورة المرأة والرجل في الإعلام تقرير الرصد الإعلامي 2011.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المرأة والرجل في فلسطين قضايا وإحصائيات، 2012.
- التلفزيون الفلسطيني دراسة تقييمية، شبكة أمين الاعلامية 2011.
- بحث في مسألة الاخلاقيات في مهنة الصحافة، الشبكة العربية لدعم الاعلام الصوت الحر.
- التربية الاعلامية، كيف نتعامل مع الاعلام، فهد عبد الرحمن الشميمري 2010.
- ما رأيكم اذا؟ دليل الصحفيين السودانيين، اعداد ماريا فراوينزاث وجيف فيليبس، صندوق الامناء التابع للدي بي سي العالمية 2005.
- مركز دارت للصحافة والصدمات، www.dartcenter.org
- ايجاد التوازن مساواة النوع الاجتماعي في الصحافة، الاتحاد الدولي للصحافيين 2009 بلجيكا.
- مجموعة مصادر التعلم عن سياسة الصحافة والاعلام المرتبطة بالجنس والاخلاق، الكتاب الاول القضايا الفكرية Ammu Joseph ، Dr. Sarah Macharia. Dr. Kathleen Cross ، Gladness Munuo Hemedi ، Sabina Zaccaro, A publication of the World Association for Christian Communication (WACC), www.waccglobal.org and the International Federation of Journalists (IFJ), www.ifj.org 2012

مصادر ومواقع وروابط مفيدة

- مشروع مراقبة الإعلام العالمي: بحث تطوري ومبادرة لمناصرة الجندر في وسائل الإعلام مع التعاون على المستوى الدولي مع World Association for Christian Communication (WACC) (تم تطبيق البحث لدورات استغرقت خمس سنوات منذ عام 1955 لرصد التغيير في المؤشرات المنتقاة للجندر وتم جمع البيانات من 180 بلدًا بالنسبة للبحث الرابع في السلسلة عام 2010 - التقرير موجود في محتويات وسائل الإعلام على موقع:
http://www.whomakesthenews.org/images/stories/website/gmmp_reports/2010/global/gmmp_global_report_en.pdf
- International Federation of Journalists (IFJ), www.ifj.org
- <http://ethicaljournalisminitiative.org/en>
- المعهد الدولي للسلامة المهنية (INSI) www.newssafety.com
- مركز دارت للصحافة والصدمات www.dartcenter.org
- اتفاقية إزالة كل أشكال التمييز ضد النساء (سيداو) والبروتوكول الاختياري الملحق بها
<http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw>
- المقتفي، منظومة القضاء والتشريع في فلسطين muqtafi.birzeit.edu
- مدونة السلوك المهني الاعلامي لنقابة الصحفيين الفلسطينيين
<http://www.pjs.ps/ar/pjs2/code-of-Conduct>
- نقابة الصحفيين الفلسطينيين <http://www.pjs.ps/ar>
- الشبكة العربية لرصد وتغيير صورة المرأة والرجل في الإعلام <http://www.anmcwm.org>
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
- <http://www.pcbs.gov.ps/DesktopDefault.aspx?lang=ar>
- "العوامل التي تؤثر على توظيف واداء الاعلاميات في المؤسسات الاعلامية في فلسطين من منظور النوع الاجتماعي". ناهد ابو طعيمة 2013، بحث مقدم لمركز تطوير الاعلام/ جامعة بيرزيت.

الفصل الثاني: تعميم النوع الاجتماعي

2

المبحث الثاني:

الرقابة الذاتية في قضايا الإعلام والنوع الاجتماعي

إعداد الأستاذ

غازي بني عودة

باحث يعمل محررا في

موقع القدس، ومنسق

البرامج في مركز مدى.

هدف المحاضرة

1. أن يستكشف الطلبة أبرز العناوين التي يمارس فيها الصحفيون ووسائل الاعلام رقابة ذاتية على مُنتجهم الإعلامي (الإجابة عن سؤال: أين تمارس الرقابة/ في أي العناوين والمعلومات ممارستها؟)، والتركيز على الحقل الاجتماعي المتصل بقضايا المرأة تحديداً.
2. ان يتعرف الطلبة على أشكال ومظاهر وجود الرقابة الذاتية وانتشارها على نطاق واسع نسبيا في الممارسة الاعلامية في فلسطين وغيرها من البلدان (الإجابة على سؤال: كيف تُمارس الرقابة).
3. ان يستكشف الطلبة مواطن التمييز بين الرجل والمرأة فيما ينشر من مواد (ان يستكشفوا مواطن التمييز في السلوك والممارسات الاعلامية السائدة) كواحدة من نتائج ممارسة الرقابة الذاتية.
4. ان يعي الطلبة ان ممارسة الرقابة الذاتية تساهم في تكريس الصورة النمطية للمرأة والتمييز (بين المرأة والرجل) وهدر الحقوق (من أهمها حق الجمهور في معرفة الحقيقة) وتقويض مهنية وجودة الصحافة ودورها ومسؤولياتها المجتمعية.
5. ان ينتج الطلبة مادة إعلامية ذات طابع نقدي، حول قضية نسوية، بعيدا عن التمييز (تراعي المساواة والعدالة).
6. أن يتفحص الطلبة إمكانية التحرر من الرقابة الذاتية وتوسعة هامش الحرية.

تعريف

الرقابة الذاتية هي القيود التي يضعها الصحفي على نفسه او المؤسسة الاعلامية على نفسها وعلى العاملين فيها عند اعداد ونشر بعض المواضيع، لتفادي التعرض للادى او الملاحقة او التهديد او

الاعتداء او المساءلة او المضايقة او ربما طمعا في نيل رضى جهة ما او خشية على مصالح (مادية او معنوية) مرتبطة بها ويخشى الصحفي او المؤسسة ان يفقدها اذا ما اغضب هذه او تلك من الجهات.

وتتعدد الجهات التي قد تكون مصدرا لمثل هذه المخاوف عند بعض الصحفيين والمؤسسات الاعلامية ما بين السلطات الحاكمة والاحزاب السياسية والمؤسسات والشركات والعشائر، وبعض الاشخاص المنتفذين وصولا الى مدراء العمل في المؤسسة ذاتها.

بكلمات اخرى، فإن الخوف هو الاب الشرعي للرقابة الذاتية التي عادة ما تتناسل باشكال مختلفة وتتسع دائرتها لتشمل مختلف الميادين والعناوين وتفصيل ومراحل انتاج ونشر المادة الصحافية كلما شاع القمع واشتد الخوف.

وتتناسب حدود الرقابة الذاتية طرديا مع تمدد الخوف او انحساره، فكلما ازداد الخوف وقائمة الممنوعات والمحظورات وعمليات الملاحقة المباشرة او غير المباشرة، فان مجموعة الخطوط الحمراء التي يضعها الصحفيون والمحررون والمؤسسات الاعلامية على انفسهم تزداد وتشتد حدتها وتتغلغل لتشمل مختلف التفاصيل.

تكاد الرقابة المباشرة او الرقابة الرسمية القبليّة (ما قبل النشر) التي كانت شائعة في زمن مضى تختفي في معظم البلدان، واصبح مقص الرقيب غائبا عن الصحف ووسائل الاعلام في هذه الايام، ولم يعد من الشائع ان ترسل المواد الاعلامية الى مندوب حكومي (رقيب) للاطلاع عليها وتحديد المسموح والممنوع نشره. ولكن هذا الرقيب انتقل تدريجيا ليسكن عقول مدراء التحرير واصحاب المؤسسات الاعلامية والمحررين والصحافيين، واصبح حاضرا بدرجات متفاوتة في غرف التحرير والادارات وعند إعداد ونشر بعض المواد الصحافية واصبح قسم كبير من كل هؤلاء يراقبون انفسهم بانفسهم او يمارسون ما يعرف بالرقابة الذاتية.

وعادة ما تفرز مثل هذه الاجواء هواجس ومحاذير مبالغ فيها، ويمكن تصويره او تمثيله كـ

«مساحات آمنة» عادة ما تتسع حين يشتد الخوف، حيث يقوم بعض الصحفيين والعاملين في غرف التحرير وادارات المؤسسات الاعلامية باعتمادها (المساحة الآمنة) كي يبعدوا انفسهم عن «شبهة المحظور» ولا يكونوا عرضة حتى لاي شكل من اشكال المساءلة ناهيك عن الملاحقة، ما يبقي الباب مفتوحا امام استمرار توسعة قائمة الممنوعات والمحظورات وبالتالي فرض مزيد من القيود والرقابة على الذات، اي ان استسلام وسائل الاعلام للرقابة على الذات وعدم مقاومتها يدخلها تدريجيا في دوامة المنع التي ستنتج تدريجيا منعا اكثر واشد.

ويبدو هذا الامر جليا في وسائل الاعلام الرسمي الفلسطيني (وفي العديد من وسائل الاعلام الخاصة ايضا) حيث يضع العاملون على انفسهم قيودا اضافية نتيجة خشية زائدة من احتمالية تجاوز الخطوط الحمراء التي تسمح بها المؤسسة الرسمية، لا سيما ان معظم ان لم نقل جميع المؤسسات الاعلامية الفلسطينية تفتقد لوجود سياسات تحريرية ومعايير نشر مكتوبة ومفصلة ومعلنة كمرجعية واساس لها في عملها، وتكتفي بتعليمات شفوية او تقديرات مبهمّة تتفاوت بين شخص وآخر.

الخط الفاصل بين الرقابة الذاتية وقواعد العمل المهني

حين نتحدث عن الرقابة الذاتية، يجب ان نكون حذرين في اختيار المصطلح، فالبعض (غالبا بحسن نية او نتيجة جهل) يذهبون لفخ تقسيم الرقابة الذاتية الى نوعين او صنفين، ويتحدثون عما يصفونها «الرقابة الذاتية الايجابية» و«الرقابة الذاتية السلبية».

وينطوي مثل هذا التصنيف على تضليل وخلط بين الرقابة الذاتية، المفترض معالجة اسبابها ومحاربتها والتخلص منها، وبين الالتزام بمعايير التنظيم الداخلي للصحافة المهنية الاخلاقية التي من المفترض العمل والسعي الدائم لتعزيزها والالتزام بها كركيزة اساسية لجودة الصحافة.

وهناك خيط رفيع يفصل بين الرقابة الذاتية والتنظيم الداخلي للصحافة يمكن التعرف عليه بسهولة عبر السؤال عن دوافع القرارات التي يتخذها الصحفي او المحرر او المذيع قبل او اثناء اعداده او عند نشره المادة الاعلامية، فان كان الخوف هو سبب اتخاذه هذا او ذاك من القرارات او الخيارات او المفاضلة بينها، فان الامر يعتبر جزءا من رقابة ذاتية، اما عندما يكون الهدف او الدافع هو الالتزام بالشروط والمعايير المهنية والاخلاقية، فان الصورة تصبح مغايرة تماما، بل تعتبر شرطا وركيزة اساسية لمهنية وجودة الصحافة واساسا للثقة التي ستحظى بها وسيلة الاعلام هذه او تلك بين الجمهور¹.

ويقول ايدن وايت في مقال له حول الفارق بين الرقابة الذاتية والصحافة الاخلاقية «في كل يوم يتخذ الصحفيون العاملون في مختلف المنصات الإعلامية عشرات القرارات الأخلاقية، وكل مرحلة من العمل الصحفي تتطلب خيارات فيما يخص المحتوى، العناوين والكلمات ومقاطع الصوت والفيديو». هذه «القرارات» ليست رقابة ذاتية وعندما تؤخذ بحرية من قبل محترفين حسني التدريب وذوي فكر حر فإنها تكون حجر الأساس للصحافة في أفضل صورها².

«عندما يتخذ صحفي أو محرر قرارا تحريريا حول موضوع ومحتواه مدفوعا بالخوف من تهديدات انتقامية، سواء من الدولة أو الشرطة أو المالك أو المعلن، فهذا لا يمت بصلة لمبادئ الصحافة الجيدة». «التهديدات الداخلية كذلك ليست غير معتادة، ويشكل الصحفيون مواضيعهم عادة لتناسب مصالح الجهة السياسية أو التجارية وهذه ليست ظاهرة جديدة»³.

الجهات التي نخشاها وتدفعنا للرقابة على اعمالنا

تتعدد الجهات التي تدفع الصحفي او المؤسسة الاعلامية لممارسة الرقابة الذاتية على اعمالها ما بين السلطات الحاكمة والاحزاب والعشائر، والشركات والقوانين السارية التي تعتبر بعض نصوصها سببا رئيسيا في ممارسة وانتشار الرقابة لا سيما النصوص التي تحد بصورة مباشرة من حرية التعبير والنشر، وكذلك النصوص القانونية القابلة للتأويل بما يخدم الملاحقة القضائية في حالة النشر.

ويتناسب انتشار الرقابة الذاتية طرديا مع درجة انتشار الممارسات القمعية، وكبت الحريات والجهل والتجهيل وغياب المساءلة وانتشار الفوضى في المجتمع، فكلما ازداد القمع والدكتاتورية في مجتمع ما، فان حدود الرقابة الذاتية ستتسع وتمتد لتشمل جوانب مختلفة من القضايا والعناوين والاعلام والمعلومات والصور التي تنشر، والطريقة التي تنشر فيها او تقدمها الصحافة للجمهور والعكس

صحيح، فان انحسار الممارسات القمعية سيجعل حدود الرقابة الذاتية تتقلص.

وتتفاوت حدود الخوف والاثمان او التهديدات التي تدفع الصحفيين ووسائل الاعلام لممارسة الرقابة الذاتية على انفسهم ضمن قائمة يصعب حصرها من الاعمال الانتقامية المختلفة التي تمتد ما بين القتل والسجن والايذاء وصولا الى محاربة الصحافي او وسيلة الاعلام في مصادرها المادية كالاعلانات او التوزيع، فضلا عن منح التراخيص والملاحقات القضائية والغرامات وغير ذلك من اساليب التهديد والترويض.

انتشار وشدة الرقابة الذاتية مؤشر على مستويات القمع في المجتمع

الرقابة الذاتية لا تنحصر فقط بالصحافة، بل تشمل كل اشكال الابداع والافصحاح عن الرأي (السينما، العمل الاكاديمي، البحوث، الفنون، والاعمال الابداعية بشتى أشكالها: رواية، شعر، مسرح، رسم، موسيقى، غناء.. الخ).

الرقابة لها وجهان اولهما التهديد وثانيهما الترغيب، فمقابل الملاحقة والتهديد والقمع هناك عمليات الترغيب والاغراء والمكافأة المادية او المعنوية لمن يفرض رقابة على ما يصله او ينتجه او ينشره من اخبار ومعلومات او مواضيع، وهذا اسلوب بات شائعا في ظل تراجع القدرة على ممارسة الاشكال القمعية المباشرة او المفضوحة في عصرنا الراهن (اصبح من الشائع ان تفتح لك الابواب او تقفل). ويعتبر احتكار وسائل الاعلام وهيمنة اعلام السلطة والاحزاب وغياب الصحافة المهنية المستقلة والقوانين الرديئة التي لا تحمي الاعلام وحرية التعبير في النص والممارسة من الاسباب التي تغذي شيوع الرقابة الذاتية كما ان الثقافة السائدة (بعض العادات والتقاليد) قد تكون احيانا من اسباب شيوع الرقابة الذاتية.

الرقابة والرقابة الذاتية

تعتبر الرقابة الذاتية وحدود انتشارها بين الصحفيين ووسائل الاعلام من ابرز المؤشرات على حقيقة حال الحريات الاعلامية في اي بلد.

وتظهر العديد من المعطيات ان الرقابة الذاتية تمارس في معظم البلدان بما فيها بعض البلدان الديمقراطية التي تمتلك صحافة مهنية مستقلة مع ملاحظة تفاوت درجة ممارسة الرقابة الذاتية واشكالها او العناوين والقضايا التي تشملها الرقابة الذاتية في هذا او ذاك من البلدان.

واظهر استطلاع اجري لصالح دراسة «الاعلام الفلسطيني الرسمي وحرية التعبير» ان 88% من الصحفيين/ت الفلسطينيين العاملين في مؤسسات الاعلام الفلسطيني الرسمي و83% من العاملين في المؤسسات الاعلامية الفلسطينية غير الرسمية و 62% من العاملين (الفلسطينيين) في مؤسسات اعلام عربية او اجنبية قالوا انهم يمارسون نوعا من الرقابة الذاتية على بعض أعمالهم او على معظم أعمالهم، اي ان أقلية ضئيلة جدا من الصحفيين الفلسطينيين «لا يمارسون اي رقابة ذاتية على أي من أعمالهم وانهم يكتبون وينشرون بحرية كل شيء» حيث قال بذلك فقط 12% من العاملين في مؤسسات الاعلام الرسمي الفلسطيني و17% من العاملين في المؤسسات الفلسطينية غير الرسمية و38.5% من العاملين في مؤسسات اعلام عربية واجنبية من بين الصحفيين الفلسطينيين الذين تم استطلاعهم⁴ (انظر الجدول المرفق).

خلال عملي الصحافي فائني⁵:

عاملون في مؤسسات عربية واجنبية	عاملون في اعلام غير رسمي	عاملون في اعلام رسمي	
٢٣٨,٥%	٦٢,٣%	٥٢%	أمارس نوعا من الرقابة الذاتية على بعض أعمالي
٢٢٣,١%	٢٠,٨%	٣٦%	امارس نوعا من الرقابة الذاتية على معظم أعمالي
٢٣٨,٥%	١٧%	١٢%	لا أمارس أي رقابة ذاتية على أي من أعمالي وأكتب وأنشر بحرية كل شيء

وفي الاردن، بين تقرير مركز حماية وحرية الصحافيين السنوي حول حال الحريات الاعلامية في الاردن خلال العام 2014 ان 95 % من الصحافيين المستطلعين اقرروا بانهم يمارسون الرقابة الذاتية على انفسهم في صعود كبير بمعدلات هذه الظاهرة التي كانت تراجععت عام 2012 الى 85.8% وعاودت الصعود عام 2013 لتصل الى 91% ما يظهر مدى انتشار وممارسة الرقابة الذاتية في البلدان العربية⁶. ويشير التقرير الى ان مواضيع الديوان الملكي والقوات المسلحة والاجهزة الامنية والقضايا الدينية، تعتبر على الترتيب من اكثر المواضيع التي يتجنب الاعلاميون انتقادها والبحث فيها. «واستمرت وارتفعت ظاهرة احتواء الاعلاميين في العام 2014 الى 22.5 % وان الحكومة احتلت المرتبة الاولى في محاولات الاحتواء هذه بنسبة 25%، تبعثها بالمرتبة الثانية الشركات التجارية 23.7%، يليها رجال الأعمال 19.7%، والأجهزة الأمنية 7.9%»⁷.

وجاء في التقرير «الطريف والكارثي معاً أن أغلبية كاسحة من الصحافيين وصلت نسبتهم إلى 58.1% يرون أن محاولات الاحتواء لا تؤثر على توجهاتهم وممارستهم لعملهم بمهنية»⁸. «وكشف مسح مفصل حول صحافيين ومديرين تنفيذيين في صناعة الأخبار في الولايات المتحدة أجري عام 2000 وجود مخاوف منتشرة بشأن الضغوطات التجارية، وأقر أكثر من 40% من الصحافيين بتشكيلهم لمواضيعهم بما يتناسب مع مصالح الشركة الإعلامية التي يعملون بها»⁹. وعادة ما يدفع امتناع المؤسسة الاعلامية عن نشر بعض المواد او التغطيات الصحافيين لتجنب التغطية او الكتابة في بعض المواضيع، انطلاقاً من بديهية «لماذا اكتب طالما ان ذلك لن ينشر» في حين تعتبر المساءلة درجة اعلى او اشد في التأثير باتجاه تعزيز الرقابة عند الصحافيين. وبالعودة الى الحالة الفلسطينية، فان العديد من المواد التي تكتب او تتم تغطيتها تمنع من النشر من قبل بعض المؤسسات الاعلامية التي تمارس انواعا واشكالا مختلفة من الرقابة الذاتية على نفسها وعلى العاملين فيها، كما ان عددا كبيرا من الصحافيين اكدوا تعرضهم للمساءلة ارتباطا بعملهم، كما بينت دراسة «الاعلام الفلسطيني الرسمي وحرية التعبير» كما يتضح من الجدولين التاليين:

حسب اطلاعي ولأسباب أعتقد أنها تتعلق بالحرية الصحافية فانه:

عاملون في مؤسسات عربية واجنبية	عاملون في اعلام غير رسمي	عاملون في اعلام رسمي	
٪١٥,٤	٪٢٨,٣	٪١٢	لم يتم منع نشر اية اخبار او تقارير لي او لزملاء لي
٪٣٨,٥	٪٣٥,٨	٪٦٤	تم منع نشر اخبار لي او لزملاء لي اكثر من مرة.
صفر	٪٣,٨	٪٤	تم منع نشر اخبار لي او لزملاء لي اكثر من ٥ مرات
٪٧,٧	٪١١,٣	٪٨	تم منع نشر اخبار لي او لزملاء لي اكثر من ١٠ مرات
٪١٥,٤	٪٩,٤	٪١٢	منع النشر يتكرر باستمرار

ارتباطا بعملي الصحافي فانني:

عاملون في مؤسسات عربية واجنبية	عاملون في اعلام غير رسمي	عاملون في اعلام رسمي	
٪٤٦,٢	٪٣٤	٪١٦	تعرضت للمساءلة لأسباب تتصل بنشر بعض الاخبار او التقارير او البرامج
٪٢٣,١	٪٣٣,١	٪٤٠	لم أتعرض لأية مساءلة اطلاقا
٪١٥,٤	٪٢٨,٣	٪٤٠	أعرف حدود المسموح والممنوع واتحاشى تجاوزها لمنع التعرض للمساءلة

وأبدى الصحافيون (الذين شملتهم دراسة الاعلام الرسمي الفلسطيني وحرية التعبير) توافقا واضحا على لجوء وسائل الاعلام الفلسطيني الرسمي لـ «حجب الاخبار التي قد تمس او تخرج شخصيات في السلطة او الحكومة الفلسطينية» وتلك التي «قد تمس او تخرج شخصيات ذات نفوذ اقتصادي او حزبي او عشائري، حيث قال على سبيل المثال أكثر من نصف العاملين في مؤسسات الاعلام الفلسطيني الرسمي الذين شملهم الاستطلاع (52% منهم) بان وسائل الاعلام الفلسطيني الرسمي «تجذب الاخبار التي قد تمس او تخرج شخصيات في السلطة او الحكومة الفلسطينية» بينما ترتفع هذه النسبة بين العاملين في مؤسسات الاعلام الفلسطيني غير الرسمي الى 84.9% وبلغت بين العاملين في وسائل اعلام عربية واجنبية 76.9% قالوا ان الاعلام الفلسطيني الرسمي يعتمد حجب بعض الاخبار والاراء¹⁰ (انظر الجداول الثلاثة المرفقة ادناه).

«هناك من يقول إن الاعلام الفلسطيني الرسمي بشكل عام يعتمد حجب بعض الاخبار والآراء»¹¹
 «كيف رأى العاملون في مؤسسات الاعلام الفلسطيني الرسمي مسألة «حجب وسائل الاعلام الفلسطيني الرسمي بعض الاخبار والآراء»

احيانا	لا	نعم	
٪٤٠	٪٨	٪٥٢	يحجب الاخبار والاراء التي قد تمس او تخرج شخصيات في السلطة او الحكومة
٪٦٠	٪١٦	٪٢٠	يحجب الاخبار والاراء التي قد تمس او تخرج شخصيات ذات نفوذ عشائري
٪٦٠	٪١٢	٪٢٨	يحجب الاخبار والاراء التي قد تمس او تخرج شخصيات ذات نفوذ اقتصادي
٪٦٠	٪١٦	٪٢٤	يحجب الاخبار والاراء التي قد تمس او تخرج شخصيات ذات نفوذ حزبي

تمرين رقم (1)

القيم والمبادئ: المصادقية والموضوعية والانصاف وحق الناس (الجمهور) في المعرفة

المدة: (45 دقيقة)

حجم المجموعة:

المواد: صحف يومية

وصف النشاط: تبيّن أبرز العناوين والمعلومات التي يمارس فيها الصحفيون ووسائل الاعلام الرقابة الذاتية وكيف يتم «التلاعب» بها للتمكن من نشرها حين لا يتم حجبا او تجنب معالجتها. الهدف من النشاط: تطوير الحس النقدي عند الطلبة، ونقد الممارسة الاعلامية السائدة واستكشاف فرص اصلاحها (تحسينها).

التعليمات:

- وزع/ي على الطلبة بعض الصحف اليومية.
- اطلب/ي منهم التعرف على عدد ونوعية المواضيع التي تتعلق بقضايا المرأة.
- اطلب/ي منهم ان يصفوا ما توصلوا له ورأيهم بذلك ارتباطا بمبادئ المساواة وعدم التمييز وحق الجمهور في المعرفة (كم يفي باحتياج الجمهور).
- اسألهم/ن عن تقديراتهم لاسباب التي أدت لمثل هذا النوع من التغطيات الاعلامية.
- اسألهم/ن عن رأيهم باستخدام المصطلحات وهل يمكن ان تكون تعبيرا او شكلا من اشكال ممارسة الرقابة.
- اسألهم/ن عن فهمهم ورأيهم بعبارات مثل "الاداب العامة" "نشر الغسيل الوسخ" "العادات والتقاليد" ارتباطا بالكتابة والنشر.

تمرين رقم (2)

القيم والمبادئ: المصدقية والموضوعية والانصاف وحق الناس (الجمهور) في المعرفة.

المدة: (45 دقيقة)

حجم المجموعة:

المواد:

وصف النشاط: تبيّن دور الصحفيين ووسائل الاعلام في تكريس التمييز والصورة النمطية للمرأة واثره على جودة الخدمة الاعلامية ودور ومسؤوليات الاعلام المنتظرة. الهدف من النشاط:: تطوير الحس النقدي عند الطلبة ونقد الممارسة الاعلامية السائدة واستكشاف فرص اصلاحها (تحسينها).

التعليمات:

- اطلب من الطلبة ان يحددوا اكثر، اخطر او اهم شيء استوقفهم (سلبا وايجابا) مما سمعوه من الضيف فيما يتعلق بممارسة الرقابة الذاتية.
- إسألهم عن مدى تبريرهم/ تفهمهم للاسباب التي تدفع المؤسسات الاعلامية لممارسة الرقابة على اعمالهم ارتباطا بقضايا المرأة.
- اسألهم عن القوانين وما اذا كانت تؤثر في وجود رقابة ذاتية عند الصحفيين والمؤسسات الاعلامية؟ وكيف يتم ذلك؟
- اطلب منهم ان يقترحوا سيناريوهات بديلة (عملية وممكنة وغير مكلفة) للممارسات السلبية السائدة التي ذكرها الضيف فيما يتعلق بالرقابة الذاتية عند الكتابة والنشر فيما يتعلق بقضايا المرأة في الاعلام.
- اطلب منهم ان يصفوا ما توصلوا له ورأيهم بذلك ارتباطا بمبادئ المساواة وعدم التمييز وحق الجمهور في المعرفة (كم يلبي يفي باحتياج الجمهور).

مصادر وروابط

- الصحفيون الفلسطينيون امام ثالث المصاعب رابط التقرير: <http://cutt.us/TQj9G>
- «الخوف في الصحافة.. الفارق بين الرقابة الذاتية والصحافة الاخلاقية»- ايدن وايت- مقال- (-2 ايار- 2014 شبكة الصحافة الاخلاقية)
- رابط نسخة مترجمة للعربية: <http://cutt.us/v1H1o>
- رابط النسخة الانجليزية للمقال: <http://cutt.us/OJCUT>
- الموقع الالكتروني للاذاعة الاسرائيلية- خبر- انظر الرابط: <http://cutt.us/nCpl>
- الاعلام الفلسطيني الرسمي وحرية التعبير- غازي بني عودة- المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية "مدى"- 2014 (يمكن تنزيل النسخة عن الرابط: <http://cutt.us/IbcO>).
- - "طريق مسدود"- تقرير حول حال الحريات الاعلامية في الاردن- 2014 مركز حماية وحرية الصحفيين- انظر الرابط: <http://cutt.us/gIFO>

الفصل الثاني: تعميم النوع الاجتماعي

2

المبحث الثالث:

3

الإعلام والعنف المبني على النوع الاجتماعي

إعداد:

الأستاذة ناهد أبو طعيمة
إعلامية محاضرة في جامعة
القدس، منسق وحدة النوع
الاجتماعي في مركز تطوير
الإعلام، جامعة بيرزيت، ومدربة
متخصصة في قضايا الاعلام
والنوع لاجتماعي.

هدف المحاضرة

1. تعريف العنف والعنف القائم على النوع الاجتماعي وتحديد أشكاله ومستوياته.
2. تحديد مواضع الخلل والنقاط السلبية في المعالجات الاعلامية لموضوع العنف المبني على النوع الاجتماعي.
3. تسليط الضوء على بعض التدابير التي يجب اتباعها أثناء تغطية قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي
4. التأكيد على اهمية المعالجة الحقوقية لموضوع العنف.

توطئة

إن العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي يعني الحديث عن تابوهات أي المحرمات التي لا تمس لانها تتحدث عن فواجع داخلية للاسر ما يشكل تحديات كبيرة، لانه تحد للمنظومة الاخلاقية للمجتمع. وتعني مناقشة مواضيع معقدة وحساسة وتستثير مشاعر حادة على الفور، والتحدث علانية عن أمور فاجعة، وتشكل تحديا كبيرا وخاصة في المجتمعات العربية التي تحمل إرثا كبيرا من العادات والتقاليد التي يختلف الكثير حول ممارستها او المفاهيم حولها.

وهو انتهاك لحقوق الإنسان وتعد على الكرامة الإنسانية يحد من قدرة الأفراد والأسر والمجتمع ككل على المشاركة، وهو ما جعل المنطقة العربية تحتل المرتبة الثانية عالمياً في انتشار هذا السلوك بمختلف أشكاله.

عرفت هيئة الأمم المتحدة في الإعلان العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة (1993م) بأنه: «أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس، ويترتب عليه أو يرجح أن يترتب عليه أذى، أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية، أو الجنسية، أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل، أو القسر، أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة».

«لكل شخص رد فعل مختلف تجاه العنف والصدمات.. اذا كنت تبحث عن استجابة «الضحية الكلاسيكية»، فستجد أنها غير موجودة، وربما ستفقت منك أهمية القصة لان ضيفك لا يتطابق مع فكرتك المسبقة عن ماهية المشاعر المناسبة للموقف».

بي بي سي - دليل (اي ليرن) للمقابلات الحساسة والصادمة

أشكال العنف

العنف أي أفعال من شأنها إلحاق الأذى بالمرأة حتى لو لم تؤد إلى ضرر.

العنف الجسدي

يتمثل بأي إساءة موجهة لجسد المرأة من لكم، وصفع، وركل، ورمي الأجسام الصلبة، واستخدام بعض الآلات الحادة أو التلويح بها للتهديد باستخدامها أو ضربها وقتلها.

العنف النفسي والمعنوي

التقليل من أهمية ودور المرأة من خلال إطلاق بعض الألقاب عليها ونعتها بصفات لا تليق بكائن بشري، كالسب والشتم والتهميش، والهجر، والإهمال، وكل أشكال العنف الموجه ضد المرأة، والترهيب والتخويف، ما يسبب شعور المرأة بالخوف وكذلك النظرات المخيفة، والإشارات والحركات الجسدية والصوت المرتفع وتكسير أشياء وتحطيم بعض أغراض البيت.

العنف الجنسي

لدى ذكر كلمة العنف الجنسي، يستحضر لدى الأذهان الاغتصاب، لكن يعرف العنف الجنسي على أنه أي فعل أو قول يمس كرامة المرأة ويخدش خصوصية جسدها، من تعليقات جنسية سواء في الشارع أو عبر الهاتف أو من خلال محاولة لمس أي عضو من أعضاء جسدها دون رغبة منها بذلك، أو إجبار المرأة على القيام بأعمال جنسية، أو إجبارها على ممارسة الجنس، فهذه تعدّ من أشكال العنف الجنسي، وإجبار النساء على ممارسة الدعارة والتحرش الجنسي في أماكن العمل أو داخل الأسرة.

العنف القانوني

هو عبارة عن بنود ومواد في نص القانون تدفع بإجراءات قانونية، وتدفع بتمييز عند التطبيق بين المرأة والرجل، ويظهر في اختلاف القوانين بين المرأة والرجل، فيما يتعلق بالخيانة الزوجية وحق رعاية الطفل (أي قانون الحضانة).

العنف الاقتصادي

ممارسة ضغوط اقتصادية على المرأة مثل منعها من العمل أو إجبارها على العمل، وأيضاً السيطرة على أملاكها وحقها في الإرث والسيطرة على امتلاكها نقوداً (أخذ راتبها الشهري) وعدم إشراكها في مشاريع الأسرة وأعمالها أو حرمانها من المال لقضاء احتياجاتها. أو حرمانها من التملك.

العنف الاجتماعي

فرض مجموعة من القيم والأفكار تحد من حرية المرأة وكرامتها واستقلاليتها، فالمجتمع يمنح للرجل امتيازات للتعامل مع المرأة بدونية والتفرد في أخذ قرارات تخصها وتخص البيت والأولاد، ومن أنواع

العنف الاجتماعي، النظرة إلى المرأة المطلقة، أو فرض ولي على المرأة في أمور تقرر مصيرها، مثل الزواج والطلاق والسفر والتعليم، وأيضاً ضمن العنف الاجتماعي يأتي فرض عادات وتقاليد يمارسها المجتمع على المرأة لضمان طاعتها وخضوعها للثقافة الذكورية.

العنف الثقافي

يقول عالم الاجتماع الفرنسي بيار بورديوب إن العنف الثقافي هو (عنف هادئ لا مرئي ولا محسوس حتى بالنسبة لضحاياه، ويتمثل في أن تشترك الضحية وجلادها في التصورات نفسها عن العالم والمقولات التصنيفية نفسها، وأن يعتبرها معاً ان الهيمنة من المسلمات والثوابت). إذا هو مجموعة من القوانين غير المكتوبة في الدستور أو في نصوص القانون، وتعتبر من أشد أنواع العنف الموجه للمرأة؛ فالعنف الرمزي هو الذي يفرض المسلمات التي إذا انتبهنا إليها وفكرنا بها، بدت لنا غير مسلم بها، وهي مسلمات تجعلنا نعتبر الظواهر التاريخية الثقافية طبيعية سمرمية أو نظاماً عابراً للأزمنة وأشد أنواع العنف الثقافي هو الرمزي). ومن هنا يأتي العنف الثقافي الممارس على المرأة المستند للموروث الثقافي التاريخي عبر المقولات والأمثال الشعبية التي تعزز الذكورية والتسلط، ويعتبر العالم العربي من أكثر المجتمعات ممارسة لذلك النوع من العنف بسبب التمسك بالثقافة الشعبية النمطية وما لها من تأثير كبير يتجاوز تأثير الفهم الديني، والقانون، ويفسر ذلك جلياً في جرائم ترتكب بحق المرأة تحت دواعي «الشرف» مثلاً.

العنف السياسي

عنف مباشر أو غير مباشر، تمارسه السلطة الحاكمة أو الأحزاب السياسية ضد المرأة مثل حرمانها من التصويت وتغييب دورها السياسي أو تهميشه، بشكل مقصود لتكون السيادة في المناصب العليا في الدولة أو الحزب أو المؤسسة للرجل، وأيضاً تأتي الممارسات القمعية وفرض إجراءات تحد من حرية المرأة وإنسانيتها ضمن هذا الشكل من أشكال العنف الممارس على المرأة، وتبرز هذه الممارسات في فرض زي محدد على النساء بذريعة «محاربة الرذيلة».

كما يعتبر العنف الذي تمارسه الدول في أوقات الحروب على النساء ضمن العنف السياسي وجرائم الحرب التي ترتكب، حيث يتم اغتصاب أو اعتقال أو استشهاد العديد من النساء كما في فلسطين وسوريا والعراق. ويعتبر إصدار قوانين ونصوص، تحرم النساء من حقوقهن مثل منع النساء من قيادة السيارة، أحد أشكال العنف السياسي.

ومن الجدير ذكره، أن أي شكل أو إجراء تمارسه السلطة على النساء يؤثر عليها نفسياً أو صحياً أو قانونياً أو اجتماعياً يعتبر عنفاً سياسياً. فمثلاً فرض الإقامة الجبرية التي مارسها سلطات الاحتلال على كثير من النساء في الانتفاضة الأولى أو حرمان أمهات وزوجات الأسرى من زيارة أبنائهن في سجون الاحتلال، وأيضاً منع السلطات المحلية بعض النساء من السفر والتنقل، وما يحدث مؤخراً مع انتهاكات بحق المربطات في المسجد الأقصى.

العنف المبني على النوع الاجتماعي حول العالم

تعريف العنف على أساس النوع الاجتماعي

جاء في تعريف صندوق الأمم المتحدة للسكان "إن العنف على أساس النوع الاجتماعي هو العنف الذي يكون فيه الرجل والمرأة معنيين، وينتج عن عدم التوازن في علاقات السلطة بين المرأة والرجل. ويكون العنف موجهاً مباشرة ضد المرأة، لأنها امرأة أو أنه يمس المرأة بصفة متفاوتة ويتضمن الممارسات النفسية، الجسدية والجنسية (التهديد، التعذيب، الاغتصاب، الحرمان من الحرية داخل الأسرة وخارجها). وقد يتضمن أيضاً الممارسات التي تقودها الدولة أو الجماعات السياسية وأيضاً العفو عن مرتكبي العنف ضد المرأة"¹.

نتائج العنف على النساء والمجتمع

هناك دراسات قليلة على المستوى المحلي تناولت ظاهرة العنف ضد النساء في مجتمعنا الفلسطيني. ذكر أنه في العام 2013 وصل عدد الجرائم بحق النساء إلى 26 جريمة على مختلف أسبابها، علماً أنها في العام 2012 كانت 13 جريمة، ووصل عدد الجرائم في العام 2014 إلى 15، وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى عدم وجود عقوبة رادعة بحق مرتكبي الجرائم، وبطء اجراءات التقاضي في قضايا قتل النساء حيث ما زالت قضايا قتل في العام 2011 لم يصدر حكم فيها.

لا بد من الإشارة إلى أن هذه الأرقام ما زالت غير قادرة على عكس الواقع الحقيقي الذي تعيشه النساء جراء العنف من قمع وحرمان في ظل مجتمع يرسخ ثقافة الصمت لدى النساء، ويسلبهن كل وسائل التمكين والاستقلال لابقائهن في حالة تبعية للرجل حيث اظهرت استطلاعات للرأي العام أن المجتمع الفلسطيني يتغاضى عن العنف ضد النساء إلى درجة كبيرة، ولا يشجع النساء على الإبلاغ عن سوء المعاملة. وثمة عقبتان رئيسيتان تعترضان سبيل تحسين سوية حماية النساء والفتيات الفلسطينيات من العنف الأسري، حيث تتمثل العقبة الأولى في القوانين التمييزية التي تتغاضى عن

هذا العنف، وتعمل على إدامته، في حين تتجلى العقبة الثانية في الغياب الفعلي للسياسات المؤسسية الهادفة إلى منع العنف ومساعدة الضحايا ومحاسبة المرتكبين.

أرقام وإحصاءات

- * امرأة من كل ثلاث نساء على الأقل حول العالم قد مرت بتجربة العنف الجسدي أو الجنسي.
- * تشير التقديرات إلى أنه من بين جميع جرائم القتل التي كانت ضحيتها النساء في عام 2012 تم قتل نصفهن تقريباً على أيدي شركائهن الحميمين أو أفراد العائلة.
- * تم تزويج أكثر من 700 مليون امرأة في كل أنحاء العالم كاطفال (أصغر من 18) ومن بين هؤلاء هناك امرأة على الأقل من كل ثلاث نساء تم تزويجها قبل أن تبلغ الخامسة عشر من عمرها.
- * أكثر من 133 مليون فتاة وامرأة مررن بشكل ما من أشكال الختان، في 29 بلداً في أفريقيا والشرق الأوسط.

1 - تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان، 1998.

ولا يفرض كل من قانوني العقوبات الأردني والمصري الناظرين في الضفة الغربية وغزة (على التوالي)، حظراً فعلياً على العنف ضد النساء والفتيات، ولا يتضمنان إنزال عقوبات كافية بحق مرتكبيه. كما يتضمن القانونان أحكاماً تسمح بتخفيف عقوبة الرجل الذي يقتل قريبته التي ترتكب الزنا، أو يهاجمها؛ ويسمحان بإعفاء المعتصب من الملاحقة الجزائية إذا وافق على الزواج من ضحيته. ويسمح القانونان للأقارب الذكور وحدهم بتقديم الادعاء بسفاح القربى نيابةً عن القاصرات. ولطالما أدت انقسات المشرعين حول القضايا السياسية، إضافةً إلى بطء عملية إقرار التشريعات الجديدة خلال سنوات الانتفاضة الست، إلى عرقلة الجهود الحكومية وغير الحكومية الرامية إلى تغيير هذه القوانين الموروثة وسن قانون عقوبات فلسطيني موحد وقانون موحد لشؤون الأسرة. والنتيجة هي إفلات مرتكبي العنف الأسري من العقاب، وبقاء العقبات في وجه الضحايا الذين يبلغون عن الإساءات. إن القوانين السائدة حالياً في فلسطين لا تمنح المرأة الحماية الكافية ضد العنف الناجم عن النوع الاجتماعي، فهذه القوانين فضفاضة إلى حد كبير، وبالتالي عرضه للاختلافات في التفسير من قبل المؤسسات القانونية والمسؤولين عن فرض سلطة القانون، ونتيجة لهذه المشكلة فإنه في الغالب لا يتم فرض القوانين الحالية أو مأسستها.

ما الذي نقصده بتغطية آمنة وحساسة حول قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي؟

في الستينيات من القرن العشرين، لاحظ عالم الاجتماع النرويجي يوهان جالتونج العلاقة بين العنف الثقافي والعنف المباشر، فعدت هذه العلاقة مادة مؤثرة في حقل الدراسة الأكاديمية. وقد يزيد من احتمال نجاح قصتك الصحافية والمقابلات الصحافية كاملة، لو نجحت في إظهار واثبات أنك متفهم لاختلافات وحساسيات العمل على قصص مؤثرة متعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، وخاصة لو تحررت من الأحكام المسبقة.

لا يمكن الإقرار صراحة بوجود موقف موحد ثابت للإعلام في معالجة موضوع العنف ضد المرأة، ويمكن من خلال الملاحظة والاستعانة ببعض الدراسات التي تعرضت إلى الموضوع: وبالعودة إلى دراسة الرقابة الإعلامية على المساواة في النوع الاجتماعي فلسطينياً، يتبين أنه "وفقاً للصحافيين، لا يتناول الإعلام الفلسطيني موضوع العنف ضد المرأة بما فيه الكفاية ومسؤولية؛ يعتقد 46% إنه لا يتم التعامل مع هذه القضية بشكل مناسب، مقارنة بـ 14% ممن يقولون عكس ذلك و39% يقولون أنه يتناول الموضوع بشكل صحيح إلى حد ما. يعتقد الكثير من الجمهور (39%) أن قضية العنف تلقى التغطية الإعلامية الكافية ومسؤولية إلى حد ما، في حين يرى 32% منهم أن التغطية ليست بما فيه الكفاية ولا بمسؤولية، وكانت النسبة النهائية 27% ممن يقولون إنه يتم التغطية".

ووردت في الأفكار النوعية حول قضايا متعلقة بالمرأة في الإعلام المضمنة في الدراسة أقوال دلالية على تعاطي الإعلام الفلسطيني مع بعض قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي على غرار "أعتقد أنه من الصعب على الإعلام تغطية قضايا مثل جرائم الشرف نظراً للتأثير السلبي على الأسرة، الأمر المرتبط

بالتقاليد“. أيضا يردنا رأي مفاده ”لا نحتاج لمناقشة مثل تلك القضايا لأنه لدينا أمور أكثر أهمية للنقاش“ وآخر يسائل سقف الحرية الذي يسمح بمعالجة مثل هذه المسائل حينما يقول ”لا تتمتع وسائل الإعلام بالحرية الكافية لمناقشة مسائل تتعلق بالعنف وجرائم الشرف“.

وعن المعالجة في حد ذاتها لمواضيع العنف القائم على النوع الاجتماعي، وردت آراء تؤكد أنه ”يتلقى العنف ضد المرأة تغطية سطحية ولا يستعرض آراء الجمهور. فقد تصبح مجرد قصة في فترة معينة يتحدث عنها الناس ومن ثم تتلاشى، وذلك لعدم متابعة الإعلاميين للقصة بينما تخشى النساء المشاركة بقصصهن الخاصة“، و”مشكلة الإعلام في تغطية العنف ضد المرأة أو ”جرائم الشرف“ أنه يغطي القصة فقط من منظور أن المرأة ضحية ويتجاهل القاتل أو لماذا اقترف مثل تلك الجريمة. أعتقد انه على الإعلام أن يركز على الرجال في هذه القضايا لأن المشكلة في الرجال وليست في النساء“.

نادرا ما يتم الرجوع الى الناجيات من العنف عند معالجة الموضوع في وسائل الاعلام، ويكتفي الاعلاميون /ات بشهادات شهود العيان او بقرار من المحكمة والتفاصيل الواردة فيه، مع انهم يعتبرون من اهم مصادر المعلومات في القضايا المرتبطة بالعنف.

دراسة حالة: قتل النساء بادعاء الشرف

الطالبة الجامعية

عرف عنها السمعة الجيدة، والجدية في السلوك والتعليم. كان اخر ما كتبت اية على صفحتها في «الفييس بوك»: «الحياة مقدسة.. عش حياتك، كما تؤمن»، بعدها بايام قليلة اختفت آثارها، وبلغ ذووها الأجهزة الأمنية، لتشكّل الشرطة في حينه فريقا للتحقيق بالقضية، عثر عليها بعد عام على اختفائها، جثة متحللة داخل إحدى الآبار. من خلال بطاقة هوية الفتاة التي وجدت في حقيبتها. كثرت الشائعات والتأويلات والصاق تهمة الشرف على مدار اكثر من عام، وأصبحت قضيتها «قضية رأي عام» وحديث الساعة.

ومع طول فترة فقدانها زاد حزن عائلتها، «غدروها وظلموها ولم يرحموها حية او ميتة». بعد التحري أوقفت الشرطة 4 أشخاص من أقربائها لأخذ إفاداتهم، واعترف خلالها عمّ الفتاة بالجريمة، بالاشتراك مع شخصين آخرين، حيث وضعوها داخل صندوق مركبة وجرى تكبيلها وإلقاؤها داخل البئر، دون أن تشفع لها توسلاتها.

ردود فعل غير مسبوقة

قضية الفتاة هزت الرأي العام الفلسطيني، وما ان كشفت خيوط الجريمة من قبل الشرطة، وألقي القبض على المتهمين، حتى تفاعلت القضية على اكثر من مستوى ومكان، على النحو:

إطلاق حملات لردع قتل النساء

أطلق طاقم شؤون المرأة «حملة لردع قتل النساء» مع منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة وعدد من المؤسسات النسوية الشبابية. وقالت مديرة طاقم شؤون المرأة سريدة حسين: قررنا التجمع أمام مكتب الرئيس ولقاءه وحضور المحكمة، وتوقيع عريضة تطالب بوقف قتل النساء. اما خديجة حسين الباحثة في حقوق الإنسان، فقالت: «خلال عام 2013 رصدت الهيئة 13 حالة قتل للنساء وكانت واحدة منهن على خلفية جرائم «الشرف»، مطالبة بضرورة تغيير منظومة القوانين التي تعزز سلطة الرجل، وباستثناء جرائم الشرف وثورة الغضب من الجرائم المخففة. وقالت حنان عشراوي عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير «إن حق الحياة حق أساسي لا يمتلك أحد حق التحكم وسلب الحياة، وعلى منظمة التحرير أن تأخذ الخطوة الأولى، لأن الظلم الذي يلحق بالمرأة يشوه مجتمعنا وواقعنا».

حملات على صفحات التواصل الاجتماعي

كما اجتاحت القضية صفحات الفيسبوك، منها المنددة بالجريمة وأخرى مطالبة بإعدام القتلة، وثالثة تطالب برفع الظلم عن النساء.

التضامن مع المغدورة وذويها

تضامن مواطنون/ات من خلال التجمعات والاعتصامات والتظاهرات الحاشدة، للتنديد بالجريمة والمطالبة بتغيير القوانين التي تمنح القاتل عذرا مخففا في حالة الدفاع عن «الشرف».

المطالبة بتعديل قانون العقوبات

يرى حقوقيون ان القانون الحالي يشكل مدخلا لارتكاب الجرائم لا سيما الواردة تحت ما يسمى بالقتل على خلفية الشرف. وعليه يطالبون بتشريع قانون عصري فلسطيني يؤمن الحماية لكل مكونات المجتمع دون تمييز.

تفاصيل تعديل قانون العقوبات

في ظل السخط والغضب الشعبي على جريمة القتل، وبعد مرور اكثر من عام والعتور على اشلاء جثة المغدورة وفتح التحقيق بالجريمة، نشط الاعلام الفلسطيني بتغطية الخبر، وكانت المحطة الابرز حلقة تلفزيونية حوارية بثتها على الهواء مباشرة فضائية فلسطين ضمن برنامج «على المكشوف»، في هذه الأثناء احتشد اهل المغدورة والمئات من اهالي صورييف وشخصيات اجتماعية في إحدى ساحات القرية، ليتابعوا الحلقة مباشرة، وتم استقبال مداخلات من قبل والدها ووالدتها واخوتها وبعض الحضور. وفي اثناء الحلقة، وعلى الهواء مباشرة، اتصل أمين عام الرئاسة الطيب عبدالرحيم بالبرنامج التلفزيوني ليعلن قرار الرئيس بتشكيل لجنة من القانونيين لتغيير مواد وردت في قانون العقوبات، تنص على «استفادة الشخص الذي يرتكب جريمة في حال الدفاع عن ماله او شرفه او عرضه، من العذر المخفف».

ليجيء التعديل ويصدر الرئيس مرسوما «يستثنى من ذلك قتل النساء على خلفية ما يعرف بشرف

العائلة». وويلعن المستشار القانوني للرئيس حسن العوري: «إن القرار يقتضي بالغاء المادة 340 بفقرتها من قانون العقوبات رقم 16، وكذلك تعديل القرار نص المادة 18 من القانون رقم 74، وهذا يتم من خلال إضافة عبارة «يستثنى من ذلك قتل النساء على خلفية ما يعرف بشرف العائلة، وذلك من أجل ألا يترك المجال للاجتهاد الخاطئ، وبالتالي يفلت الجاني من العقاب».

وأعلنت 20 مؤسسة مجتمعية (ائتلاف وصال التابع لجمعية الثقافة والفكر الحر)، أن قرار الرئيس، سيحد بدرجة كبيرة من جرائم القتل تحت مسمى «الشرف». واعتبرت أن القرار خطوة ايجابية إلا أنه غير كاف، لان قانون العقوبات الحالي يعاني من العديد من الإشكاليات والثغرات التي تشجع على العنف ضد النساء، مطالبة بضرورة البناء عليه والنضال من اجل إقرار العديد من القوانين بما يتلاءم مع الاتفاقيات والمبادئ الدولية التي تتعلق بحقوق المرأة، وخاصة قوانين الأحوال الشخصية وحماية الأسرة والتي تعاني المرأة الفلسطينية من إجحافٍ شديدٍ نتیجتها.

دور الاعلام في قضية الفتاة الجامعية المغدورة

يمكن الجزم بان الاعلام لعب دورا حاسما ومباشرا في المساهمة في تعديل قوانين، دون ان نغفل ان بشاعة قتل المغدورة والتعاطف الشعبي مع قضيتها والتضامن والفعاليات والانشطة المختلفة لعبت دورا اساسيا في تفاعل وسائل الاعلام مع قضيتها، بل استحوذت على مساحة واسعة في الصحف المحلية ومحطات الاذاعة والتلفزة، كما أن الفضائيات الفلسطينية على مختلف ملكياتها فتحت منابر متنوعة ومباشرة وبالتحليل وتناولت الجريمة، واستضافت الخبراء القانونيين والاعلاميات والناشطات النسائيات.

وقد تميز الاعلام بالمتابعة الحثيثة منذ بداية الكشف عن الجريمة واعتقال المتهمين ومحاكمتهم، حيث غطت وسائل الاعلام جلسات المحاكمه على مدار 3 سنوات الى حين الافراج عن المتهمين لعدم كفاية الأدلة. كما فتحت المغدورة الفضاء العام لطرح كل قضايا القتل المرتبطة بالنساء بغض النظر عن الاسباب، وجعلت الاعلام أكثر حساسية في التعامل مع هذه النوعية من القضايا، وزالت الخشية الاجتماعية الاعلامية من طرح هذه القضايا، بل تسابق الصحافيون/ات للتغطية.

تمرين:

يقوم المعلم/ة بتوزيع الحالة الدراسية التالية، ويطلب منهم:

- إثراء معارفهم بخصوص الجوانب القانونية والحقوقية في معالجة موضوع العنف المبني على النوع الاجتماعي.
- مناقشة واحدة من الاتفاقيات الدولية والاعلانات الدولية التي تعاملت مع العنف ضد النساء.
- التفتن الى اهمية دور وسائل الاعلام في مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي بمعالجته استنادا الى الشرعية والمواثيق.
- فحص الطلبة لكل المنظومة القيمية التي تتعامل مع الرجال والنساء، والنظرة لهم في المجتمع الفلسطيني واثرها على المجتمع.

تدابير مهنية وأخلاقية لتغطية آمنة حول قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي

- جوهر نجاح إجراء مادة صحافية حول قضايا العنف تعتمد على اللغة الحساسة في اختيار المفردات، فمثلا استخدام مصطلح (نال مراده) بدل استخدام (انه اغتصبها) يعتبر تضليلا ومواربة لا مصلحة للصحفي فيه، ويعطي أوعية مختلفة للمعاني. وبالتالي، وجب الحرص على تحري الدقة.
- يتوجب على الصحفي/ة أن يكون محددًا عند ذكر الجرائم وان لا تحاول تقديم تقرير عن الاجراءات الجنائية الا اذا كنت تعرف الاجراءات القانونية المعينة.
- يتوجب على الصحفي/ة أن يشرح للنساء اللواتي تعرضن للعنف ويرغبن بالظهور في وسائل الاعلام من عواقب محتملة ذلك عليهن، والمشاكل التي بالامكان وقوعهن فيها من نذ من المجتمع.
- الاحساس العالي بالمسؤولية بحفظ المصادر وحمائتها، والتفكير بأخلاق ومهنية بين حق الجمهور بالحصول عن المعلومات وبين الحفاظ عن حيوات الحالات.
- يسعى الصحافي/ة إلى أن يفكر في مصلحة الناجين سواء الاطفال، أو نساء العائلة اللواتي سيكنن ضحايا آخرين للنبد من العائلة والمجتمع، أي اشارات صحافية ترد في التقارير قد تؤثر على حيواتهم بطريقة ظالمة.
- يتجنب الصحافي/ة التلميظ والاعتماد على أسلوب الاثارة والكليشيات عند تغطية قضايا العنف بل سيتم التعامل بمهنية وبحس عالٍ من المسؤولية.
- الملابس التي ترتديها الناجية وقت الحادث: اللون، الهيئة، الشكل، الجمال، اسباب خروجها، فليس من وظيفة الصحفي/ة إصدار الاحكام او توجيه الجمهور.
- ينبغي أن يطلب الصحافي الاذن قبل التقاط الصور الفوتوغرافية أو تسجيل الفيديو أو الصوت، وأن يفسر كيف يستخدمها، ويجعلها جزءًا من العملية والتفاهم حول آلية إخفاء الوجه وتغيير الصوت في حال طلبوا إخفاء صورهم وتغيير صورتهم.
- ينبغي دائما مراعاة التوازن بين القيام بالتغطية الصحافية وبين الحفاظ على خصوصية الضحايا، وتجنب تعريضهم لأي آلام نفسية إضافية. إذا تعارض الأمران، يجب تقديم مصلحة الضحايا على التغطية الصحافية.
- الدقة في الاسماء والارقام؛ فليست كل حالة او حالتين او ثلاث ظاهرة، والدقة في نقل مواقف واقوال من نقابلهم، والحرص على عدم اجتزاء النص. يجب الدقة في المصطلحات، فالمتهم غير المدان، واعتراف المتهم غير كاف لتثبيت الادانة، حيث لا يملك إلا القاضي حق تثبيت الادانة على المتهم. وفي كثير من الاحوال، للمتهم حق الاستئناف، فالاحكام القطعية قليلة.
- يتعين على المنظمات غير الحكومية ومقدمي الخدمات الحصول على موافقة خطية على أن اسم مقدم الخدمة أو المنظمة لن يستخدم علناً، ولن يذكر في التقرير. وينبغي افتراض أنه لن يصار

إلى اعتبار أي جزء من المقابلة على أنه «ليس للنشر»؛ لذلك ينبغي التفاوض على قواعد المشاركة قبل الإفصاح عن أية معلومات.

• وبقدر ما هو معقول، ينبغي على الإعلاميين مشاطرة القصة الإخبارية مقدماً مع أحد الخبراء المتخصصين في العنف القائم على النوع الاجتماعي، ومع الجهات الفاعلة الأخرى (الناجون أو مساعدوهم)، الذين ذكروا في التقرير، وذلك بغية مراجعة المحتوى معهم. وينطبق ذلك بالتساوي على أية قصة إخبارية من داخل المنظمة، وأية قصة يتم التبليغ عنها من قبل جهة خارجية أو كيان خارجي.

• نشر صور الضحايا، وخاصة الأطفال منهم، غير مقبول على الإطلاق، ويخالف كل المعايير المهنية المتعارف عليها، لما يسببه ذلك من ألم نفسي وربما مزيد من الأذى الجسدي للضحية. الاستثناء

الوحيد هو أن يطلب الضحية نشر الصورة لاعتبارات أخرى.

• إذا كنت ستجري حديثاً صحافياً مع الضحية، فعليك أن تتيح لها أكبر قدر ممكن من الحرية في ذكر ما تريد من التفاصيل، وتجنب ما لا تريد الحديث عنه.

• عليك أن تتقي عباراتك دائماً أثناء الكتابة أو إجراء حديث مع الضحية أو عائلتها، هناك غالباً حالة من الاحساس بالذنب لدى ضحايا جرائم العنف الجنسي، وبالتالي، فعليك أن تختار كلماتك المنطوقة والمكتوبة بعناية شديدة.

• إذا كانت الضحية تنتمي إلى عائلة، أو قبيلة، أو قرية، أو مجتمع ما، يتحمل فيه ضحايا جرائم العنف الجنسي جزءاً من المسؤولية، فعليك أن تخفي من التفاصيل ما يكون كافياً لعدم الإفصاح عن هوياتهم.

• ضحايا العنف الجنسي من الفتيات والسيدات يشعرون براحة

أكبر في الحديث مع مراسلة وليس مع مراسل.

• إذا كانت الضحية طفلة قاصرة، فمن الضروري إطلاع الأهل على نص الحوار قبل نشره، والصور المصاحبة له، ومن الأفضل أيضاً إطلاعهم على مكانه ومساحته في الصحيفة أو البرنامج التلفزيوني، وموافقهم جميعاً على هذه المعايير.

• ينبغي على الصحافي/ة أن يكون متاحاً ويمكن الوصول إليه من قبل الأهل بعد النشر، إذ ربما يحاولون توضيح أمر ما أو نشر تحديث أو تعليق.

• للصورة التي تعكسها وسائل الإعلام عن الطفل أثر عميق على مواقف الأطفال والطفولة، ولها أهمية كبيرة في التأثير على سلوك الكبار تجاه الأطفال، حيث تؤثر في مواقفهم وتوقعاتهم. فالطريقة التي تصف فيها وسائل الإعلام الطفل، أو حتى التي تتجاهله فيها، يمكن أن تؤثر في القرارات التي تتخذ باسمه، وفي مدى احترام المجتمع له.

الاقتراب من الناس وطلب محاورتهم أمر صحيح ولكن في قتل الاناث وعندما يقوم الناس بالقتل، يكون المهم هو منع الناس والآخرين من الكلام، إيقاف الشائعات: انهم لا يريدون من الناس أن يعرفوا بالقصة، لذلك فان آخر ما يريدونه هو أن يأتي مراسل/ة صحافي/ة ويتكلم معهم بشأن ذلك.

دليل الصحافي، اعداد التقارير الاعلامية حول العنف المبني على النوع الاجتماعي في الازمة السورية، صندوق الامم المتحدة للسكان 2015

- إن كلتا الصورتين التي ترسم عن الطفل كضحية أو كجزء أو ملحق بالإنسان البالغ. أو تصوير الأطفال بأنهم عرضة للتأثيرات المفسدة، يعطي انطباعاً خاطئاً ومحدوداً عنهم، كما يغذي التمييز والإجحاف بحقهم، تغطية قضايا الطفل لا تميل إلى التركيز على الإثارة مع تجاهل جملة واسعة من القضايا التي تواجه الأطفال، والواردة في اتفاقية حقوق الطفل.

مصطلحات العنف القائم على النوع الاجتماعي

يبين الجدول التالي بعض الأشكال الأكثر شيوعاً للعنف القائم على النوع الاجتماعي في سياقات حالات الطوارئ. وعلى الصحفيين وغيرهم من الإعلاميين التقيد بالتعريفات التالية عند تغطيتهم للعنف القائم على النوع الاجتماعي².

التعريف / الوصف	أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي
الولوج غير الرضائي (مهما كان طفيفاً) في المهبل أو الشرج أو الفم باستخدام العضو الذكري أو جزء آخر من أجزاء الجسد. كما يشمل الولوج في المهبل أو الشرج باستخدام أي جسم. ويشمل الاغتصاب الزوجي والاغتصاب الشرجي (الواط).	الاغتصاب
أي شكل من أشكال الاتصال الجنسي غير الرضائي الذي لا ينتج عنه أو يشمل الولوج. ومن أمثلة الاعتداء الجنسي: محاولة الاغتصاب، بالإضافة إلى التقبيل غير المرغوب، أو المداعبة، أو لمس أعضاء التناسل والأرداف.	الاعتداء الجنسي
يعني مصطلح «الاستغلال الجنسي» أية إساءة فعلية أو محاولة إساءة لنقطة استضعاف، أو تفاوت القوة، أو الثقة، لأغراض جنسية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تحقيق مكسب مالي أو اجتماعي أو سياسي من الاستغلال الجنسي لشخص آخر. ويمكن أن تشمل هذه الفئة بعض أشكال «البغاء القسري» ¹ .	الاستغلال الجنسي
يعني مصطلح «الإساءة الجنسية» التعدي البدني، الفعلي أو تحت التهديد، الذي يتخذ طابعاً جنسياً، سواء أكان بالقوة أو تحت ظروف غير متكافئة أو قسرية ² .	الاعتداء الجنسي
فعل من أفعال العنف الجسدي غير الجنسي في طبيعته. ومن الأمثلة على ذلك: الضرب، الصفع، الخنق، إحداث الجروح، الدفش، الحرق، إطلاق النار أو استخدام أي نوع من أنواع الأسلحة، الاعتداء بالأحماض، أو أي عمل آخر يؤدي إلى إحداث الألم أو الانزعاج أو الإصابة.	الاعتداء الجسدي
يشير مصطلح «العنف ضد الشريك الحميم» إلى العنف الذي يحدث بين الشركاء الحميمين (الأزواج أو الزوجات، أو الشركاء المتعاشرين، أو الخليل/الخليلة). وغالباً ما يستخدم مصطلح «العنف المنزلي» بالتبادل مع مصطلح «عنف الشريك الحميم» ولكنه يمكن أن يشمل كذلك العنف من قبل أفراد الأسرة الآخرين غير الزوج/الزوجة. ويمكن أن يشمل هذا النوع الإساءة الجسدية، و/أو الجنسية، و/أو النفسية، بالإضافة إلى الحرمان من الموارد، أو الفرص أو الخدمات ³ .	العنف المنزلي/ شريك حميم

<p>الزواج القسري هو زواج الأنثى / الذكر ضد إرادتها/ إرادته.</p>	<p>الزواج القسري</p>
<p>التزويج المبكر أو زواج الأطفال (زواج أي شخص دون الثامنة عشرة من عمره) هو شكل من أشكال الزواج القسري، إذ إن الفتيات غير مؤهلات قانونياً للموافقة على مثل هذا الزواج(4).</p>	<p>التزويج المبكر أو زواج الأطفال</p>
<p>إلحاق الألم النفسي أو العاطفي أو الإصابات النفسية أو العاطفية. ومن الأمثلة على ذلك: التهديد بالعنف الجسدي أو الجنسي، التخويف، الإذلال، العزل القسري، الإقصاء الاجتماعي، المطاردة، التحرش اللفظي، الاهتمام غير المرغوب فيه، الملاحظات، والإهانات أو الكلمات المكتوبة ذات الطابع الجنسي و/أو الطبيعة التوعدية، تدمير الأشياء العزيزة، الخ. ويكمن أن تندرج أشكال من التحرش الجنسي ضمن هذه الفئة من العنف القائم على النوع الاجتماعي.</p>	<p>الإساءة النفسية/ العاطفية</p>
<p>الحرمان من الوصول العادل إلى الموارد/ الأصول الاقتصادية أو فرص كسب الرزق، التعليم، الصحة أو غيرها من الخدمات الاجتماعية. وتشمل الأمثلة على ذلك منع الأرملة من الميراث، الاستيلاء عنوة على الأرباح من قبل شريك أو أحد أفراد الأسرة، منع المرأة من استخدام وسائل تنظيم الأسرة، منع الفتاة من الانتظام في المدرسة، إلخ. وتشمل هذه الفئة «الإساءة الاقتصادية»، كما يجوز أن تشمل بعض أفعال الحبس.</p>	<p>الحرمان من الموارد، أو الفرص، أو الخدمات</p>
<p>ينطوي الاتجار بالبشر على «تجنيد أو نقل أو تحويل أو إيواء أو استقبال أي شخص من خلال استخدام القوة أو الإكراه أو غيرهما من وسائل الإكراه أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة أو استغلال موقف ضعف أو إعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا للحصول على موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر، لغرض استغلاله. ويشمل الاستغلال في حدوده الدنيا، استغلال بغاء الآخرين أو الأشكال الأخرى للاستغلال الجنسي، العمالة أو الخدمات القسرية، العبودية أو الممارسات الشبيهة بالعبودية أو الرق أو استئصال الأعضاء»5.</p>	<p>الاتجار بالبشر</p>
<p>العادات والتقاليد الثقافية والاجتماعية والدينية التي من الممكن أن تكون ضارة بالصحة العقلية أو البدنية للأشخاص. وغالباً ما تستخدم في سياق ختان الإناث و/أو الزواج المبكر/ القسري. وتشمل العادات والتقاليد الضارة الأخرى التي تؤثر على الأطفال ما يلي: التربيطة، إحداث الندب الدائمة، الحرق، الوسم بالنار، طقوس التدشين العنيفة، الزواج القسري، «جرائم الشرف»، والعنف المتصل بالمهر، طرد الأرواح الشريرة، أو «السحر»6.</p>	<p>الممارسات التقليدية الضارة</p>
<p>يتم اختيار الجنس عادة بسبب التمييز ضد النساء والفتيات، ويفضل الأولاد بشكل منتظم7. ومن الممكن أن يؤدي ذلك إلى الإهمال و/أو التمييز ضد الفتيات من حيث الحصول على الرعاية والغذاء والموارد الأخرى، وفي الحالات القصوى فإن ذلك يؤدي إلى وأد البنات.</p>	<p>وأد البنات</p>
<p>تشير عبارة «تفضيل الأبناء» إلى مجموعة كاملة من القيم والمواقف التي تتجلى في العديد من الممارسات المختلفة، والسمة المشتركة هي تفضيل الأطفال الذكور، وغالباً ما يصاحب ذلك إهمال البنات. وقد تعني هذه العبارة أن البنات غير محظوظات منذ ولادتهن؛ ومن الممكن أن تحدد نوعية وكمية الرعاية الأبوية ومدى الاستثمار في تنمية بلدها، كما أنها قد تؤدي إلى التمييز الحاد، خصوصاً في المواقع حيث الموارد شحيحة. وعلى الرغم من أن الإهمال هو القاعدة، إلا أن تفضيل الأبناء في الحالات القصوى قد يؤدي إلى الإجهاد الانتقائي إلى وأد البنات»8.</p>	<p>تفضيل الأبناء</p>

تمرين رقم (1)

يعالج المقال رؤية نقدية نسوية للمنظومة الاخلاقية والاعلامية للتغطية الاعلامية لمشاركة النساء في المواجهات مع جنود الاحتلال، تحليل للصور للمنظومة، التغيير في الادوار والنظرة. الشابات في الهبة لسن يتيّمات، مقال للسيدة ريمًا كنانة نزال 18 تشرين الأول 2015

http://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=ffbab10y268151568Yffbab10

<https://goo.gl/fBHWha>

المطلوب

- قراءة المقال قراءة نقدية وبيان الخلل في المادة.
- كيف تجلت الصورة النمطية في المقال؟
- نعيد صياغة المقال ليكون أكثر حساسية لقضايا النساء.

تمرين رقم (2)

عرض مؤتمر صحافي بعنوان للملخص التنفيذي لجرائم قتل النساء في فلسطين بين الواقع المجتمعي والقانون لمركز المرأة للارشاد القانوني والاجتماعي.

يهدف التمرين إلى:

- اطلاع الصحفيين حول المعطيات الحقيقية لواقع العنف في فلسطين.
- تحليل ونقد للواقع والاسباب التي تدفع المجتمع الفلسطيني الى العنف.
- توضيح مستويات واشكال العنف في فلسطين.
- يطلب من الطلبة التفكير بمجموع التدابير الواجب التفكير بها للحد من العنف.
- عرض تجارب للصحفيين حول التغطية، نشرت في وسائل الاعلام المختلفة، ومناقشة اسلوب التغطية، والصور، وإظهار النقاط السلبية.

<http://wattan.tv/ar/news/80664.html>

<https://www.facebook.com/Sharek.Quds/videos/vb.122669117810532866861610057942/?type=2&theater>

تمرين رقم (3)

يعرض المحاضر/ة فيلم دعاء الكروان، وهو فيلم مليء بالمشاعر الإنسانية المتناقضة. روعة الكاتب والمخرج والممثلين اجتمعت جميعها لتكون لنا لوحة فنية لا يمكن ان تنسى من ذاكرة من يشاهدها، الفيلم انتج في السنينيات، وعالج قضية قتل النساء بدواعي الشرف. ناقش تحليلا للمفهوم من وجهة نظر مجتمعية.

<https://www.youtube.com/watch?v=LtHgVxmZGq0>

<http://www.arn.ps/archives/164530>

- مناقشة الطلبة حول رؤية المعالجة الدرامية.
- مناقشة الأبعاد الاجتماعية والقانونية للفيلم.

المراجع والروابط

- النشرة الصادرة عن الأمين العام للأمم المتحدة بخصوص الحماية من الاستغلال الجنسي والإساءة الجنسية (ST/13/SGB/2003).
- نفس المرجع.
- دليل المستخدم، نظام إدارة معلومات العنف القائم على النوع الاجتماعي، 2010.
- إرشادات إعداد التقارير الإعلامية حول الأطفال المعرضين للخطر، يونيسف (<http://www.unicef.org/media/>)، http://www.unicef.org/media_tools_guidelines.html
- و(ب) إرشادات الاتحاد الدولي للصحافيين بخصوص إعداد التقارير حول العنف ضد المرأة، مبادرة الصحافة الأخلاقية <http://ethicaljournalisminitiative.org/en/contents/ifj-guidelines-for-reporting-on-violence-against-women>
- حقوق الطفل، مذكرة للأمين العام، 29 آب (أغسطس) 2006. <http://www.unicef.org/violencestudy/reports/>، [SG_violencestudy_en.pdf](http://www.unicef.org/violencestudy/reports/SG_violencestudy_en.pdf)
- «الحيلولة دون اختيار الجنس القائم على النوع الاجتماعي» (بيات مشارك بين الوكالات) (http://www.unfpa.org/webdav/site/global/shared/documents/publications/2011/Preventing_gender-biased_sex_selection.pdf)
- صحيفة الحقائق رقم 23، الممارسات التقليدية الضارة التي تؤثر على صحة النساء والأطفال (المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، 1995).
- الرقابة الإعلامية الفلسطينية على المساواة في النوع الاجتماعي (الجندر)، راديو نساء أف ام بالتعاون مع مركز العالم العربي للبحوث والتنمية «أوراد» ومؤسسة دوتشه فيلي الألمانية، فلسطين، 2014.
- http://dartcenter.org/files/sexual%20violence%20tipsheet_final_27.08.11.pdf
- <http://zatuna.blogspot.com/201404/blog-post.html>
- <http://www.omalarab.org/index.php/201235-39-06-24-11-2013-4785/41-28-02-10-06->
- مجلة البيان عدد الثلاثاء الموافق 20/10/2015م. «الأسس الفلسفية للفكر النسوي الغربي»، د. خديجة عزيزي، بيسان. See more at : <http://albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=2706#sthash.HJPK7Yhh.dpuf>
- <http://albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=2706>
- تقرير تنمية المرأة العربية 2015 حول المرأة العربية والتشريعات، كوثر والأجفند بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان، 1998
- من «الحوار المتمدن» <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=305486>
- <http://albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=2706#sthash.NtVTyFRe.dpuf>

الفصل الثالث: التربية الإعلامية مخربًا من إعادة إنتاج التمييز

1

المبحث الأول:

نقد العماء الجندري في التغطيات الصحافية

إعداد:

الأستاذ صالح مشاركة
محرر وكاتب صحفي ومدرب
في مجال الإعلام والنوع
الاجتماعي. وهو محاضر
في دائرة الإعلام، ومنسق
وحدة الأبحاث والسياسات
الإعلامية في مركز تطوير
الإعلام في جامعة بيرزيت.

الأهداف

- فحص لغة تعميم اخبار النوع الاجتماعي في الصحافة الفلسطينية المكتوبة والتي قد تتخذ قوالب إخبارية نمطية، قد تعيد إنتاج فوارق بين الرجل والمرأة في وسائل الإعلام الحديثة.
- كشف مخاطر تعميم خطاب المرأة في طابع استهلاكي وعلاقات عامة مؤسساتية يومية.
- تحليل القوالب الصحافية المستخدمة في التغطية، باستخدام الخطاب وادوات تحليل الخطاب لإيصال الرسالة من وجهة النظر النسوية كفكر اجتماعي بأدوات الإعلام كتخصص يتهرب من الانحياز لقضايا المرأة ويحاول ان يظل في منطق الحياد تحت شعارات المهنية، او تحت شعارات صحافة الخبر السائدة وليس صحافة الرأي التي يتحاشى الاعلام «العصري» التعامل بها.

المحاضرة الأولى

تعميم قضايا النوع الاجتماعي في الإعلام الفلسطيني

لم تكن وسائل الإعلام الفلسطينية بعيدة عن التأثر بالتوجه العالمي في قضايا المرأة، وأكثر من ذلك، ولطبيعة هذا الإعلام الذي تأسس بعد اوسلو بقرب شديد من أجندة السلطة الفلسطينية السياسية، فقد كانت هويته سواء في القطاع العام او الخاص اقرب إلى المشروع السياسي المنبثق عن اوسلو. حيث تعامل الإعلام الفلسطيني بانفتاح كامل على تعميم النوع الاجتماعي. ونادرا ما نجد ان لصحيفة او مجلة او إذاعة او تلفزيون تحفظا على تعميم قضايا النوع الاجتماعي. ويمكن القول ان هذا الإعلام كان صديقا لقضايا النوع، ولكنه لم يحمل محطات تحليلية او نقدية او تدقيقا في كل القضايا التي تخص النوع الاجتماعي. بل مررها بشكل ميكانيكي دون ان يتأثر بمعان عميقة وتحليلية فيها، ودون ان يكون عارفا بكافة تفاصيل دخول التعميم. بل اكتفى باستضافة وتمير المفاهيم الى الجمهور على اعتبار ان الموضوع مهني بحت. ولم يكن سلوك وسائل الإعلام بعيدا عن سلوك المؤسسات الرسمية التي تعاملت مع قضايا النوع الاجتماعي، التي انخرطت في خطاب عالمي حول قضايا النوع دون ان تتوقف لمعرفة التفاصيل. فمثلا عندما صادق الرئيس الفلسطيني في اذار 2009 على اتفاقية سيداو احتفل الإعلام الفلسطيني بالموضوع مع باقي المؤسسات الرسمية والنسوية بالتوقيع، كذلك حين أعلن الانضمام للاتفاقيات الدولية، دون معرفة استحقاقات هذه المصادقة. فقط لان المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني كانت راضية عن الموضوع.

وأكثر من ذلك، نشرت الصحف المحلية الخبر باهتمام كبير، غير مرتبط بأهمية الموضوع، بل بأهمية أخبار الرئيس الفلسطيني التي تصدر الصفحات الأولى بالصور وبالعناوين العريضة. ولعل هذه اللحظة الأكثر ملاءمة لتحليل انتقال الخطاب العالمي الى الخطاب الفلسطيني، وتظهر أدوات وأشخاص ومؤسسات واهداف هذا الانتقال، الذي يعمم العالمي في المحلي دون التوقف عند ضرورات هذا التعميم، وتداعياته وإرهاصاته، ومدى ملاءمته واختلافه وتطابقه مع المحلي، وما المطلوب تعديله ليكون بالمعنى المحلي مقبولا، ويمكن البناء عليه وتطويره. وليس اللحاق لذكو تنفيذه بطريقة ميكانيكية، طالما ان الأمر متعلق بتطور بناء اجتماعي وليس بعملية استهلاك سريعة.

العماء الجندري والتحيز الذكوري في الاعلام

Gender Blind & Male Bias in Mass Media

العماء الجندري Gender Blind والتحيز الذكوري مفهومان انتجتهما الأبحاث والسياسات النسوية والعلوم الاجتماعية ليعبرا عن التحيز لصالح الرجال اكثر النساء، في منظومة علاقات الانتاج وادوات الانتاج بين البشر.

واستخدمت الكتابات النسوية مصطلح التحيز الذكوري Male Bias لنقد اظهار الرجال كمنتجين

ومتحكمين ومتصلين بكل شيء، في حين ان المرأة لها ادوار ثانوية لا تستحق الاظهار، مما ادى الى اظهار الرجال أسياداً مستقلين، والنساء تابعات ومهمشات وراضيات بهذا التعقيم على ادوارهن. وترى ابحاث نسوية كثيرة ان التحيز لذكور يراكم عبر القرون الطويلة من حياة البشر، معرفة مشوهة ومضطربة عن تقسيم الادوار بين الرجال والنساء، أدت الى اضطراب في استخدامات اللغة، بحيث ظهرت لغات منحازة في تراكيبها للرجال اكثر من النساء، كما ادى التحيز الى انتشار علوم انسانية عمياء جندريا مثل التاريخ وكتابته، بحيث همشت كتابة التاريخ ادوار النساء في بناء الدول والمجتمعات، وازهرت الرجال وحروبهم وغزواتهم على انهم بناة الدول والمجتمعات وصنّاع البقاء للجنس البشري. وادى التحيز الذكوري ايضا الى انكسار العدالة الاجتماعية بين الجنسين، جراء قيام منظومة من الحقوق والواجبات للرجال والنساء مبنية على خلل وتحيز لصالح طرف على حساب اخر. وهنا اعطيت فرص ومصادر ومداخيل للرجال اكبر من تلك التي اعطيت للنساء، دون ان ينتبه احد الى هذا التمييز الصارخ الذي بدأ يتضح مع ظهور الكتابات والمطالبات النسوية لانصاف النساء في التعليم وفرص العمل والمشاركة في السياسة والثقافة والمجتمع على قدم المساواة مع الرجال.

ويعد العماء الجندري Gender blind أحد تظاهرات التحيز الذكوري، ويستخدم المصطلح في تحليل اوجه التحيز للرجال ونسيان المساحة المطلوب افرادها للنساء للتعبير عن مشاركتهن سلباً أو ايجاباً في عمليات الانتاج الانساني. وفي كل الاحوال، سيلتقي مصطلحا العماء والتحيز في هذه المحاضرة كثيراً، لتوصيف خطأ معرفي مقصود او غير مقصود، بنته عمليات الحفر المعرفي دون ان تنتبه الى اهمية عدالة توزيع الادوار والفرص على النساء والرجال، وصولاً الى وعي بشري متوازن وخال من كل عقد التمييز ضد النساء الذي اثبتت بحوث كثيرة انه مرض معد وينتقل الى اشكال اخرى من التمييز في العرق واللون والدين والطبقات ما يؤدي الى اشكالات تصد عمليات نماء وتطور المجتمعات وصعودها الفكري والانتاجي والحضاري.

في هذه المحاضرة، سيكون لنا هدفان: الاول يتعلق بتحليل انواع واشكال العماء الجندري الذي يحدث في وسائل الاعلام، وكيف يظهر وما هي اسبابه ودوافعه وطرق الكشف عنه، وذلك لتجنب صحافي/ات المستقبل الوقوع في اخطاء الاجيال الصحافية السابقة، والهدف الثاني يتعلق بمناهج تحليل بحثية خاصة بسياق التعميم والتعقيم لسياسات الجندر في وسائل الاعلام وسياساتها التحريرية، لغرض فتح مساحة فكرية جديدة لبحوث وسيمنارات تخرج طلبة درجة البكالوريوس في الصحافة والاعلام.

وقد يسأل طلبة الاعلام انفسهم/ن: ما علاقتنا بكل هذه البنية المريضة في المجتمع، وهل الاعلام قادر

وفي الدراسات الاعلامية يستخدم "العماء الجندري" للدلالة على تحيز وسائل الاعلام والرسائل الاعلامية والقائمين على مهنة الصحافة لصالح الرجال في التغطيات الاخبارية، وفي كل فنون وقوالب الانتاج الاخباري المكتوب والمرئي والمسموع والالكتروني، بحيث يظهر الرجال في كل زوايا التغطية كصناح للاحداث وفاعلين فيها، ومعلقين على تداعياتها، في حين تختفي النساء من الاخبار والمعلومات حتى لو كان الخبر يخصهن، فإن مساحة حضورهن في الكتابة او تسجيل الاصوات والصور تبقى قليلة اذا ما قورنت بالتحليل الاحصائي العلمي مع الرجال، او بمناهج تحليل المضمون للنصوص والصور والرسائل والسياسات والسلوك البشري.

على إعادة بناء العالم والمعرفة والانتاج اليومي والمعاني والافكار؟ واجابتنا هنا على هذين السؤالين الكبيرين: نعم.. نحن في حقل اجتماعي يعد الان في غالبية الدراسات الانسانية الحديثة الحقل الاكثر تأثيرا على بناء الافراد ومعرفتهم، وتنتظر في الاجابة الى القول ان الفرد الحديث اصبح منتجا اعلاميا ببنيته الفكرية ومعارفه وميوله وسلوكه ومعانيه اليومية التي ينتجها، وذلك بسبب هذا الحضور الكبير لوسائل الاعلام والاتصال في حياة المجتمعات الحديثة.

أشكال العماء الجندي والتحيز الذكوري في الاعلام

عماء في الأولويات والاهتمامات التحريرية:

يتم التركيز في وسائل الاعلام على السياسة والمال والاعمال كثلاثة مهيمنات على الانتاج الصحافي، والهرم الثلاثي هذا معروف ان الرجال يهيمنون فيه، بينما مشاركة النساء فيه ضئيلة، ويتجلى هذا العماء بصفحات اولى في الصحف مليئة بصور القادة السياسيين ورجال الاعمال والمال والشركات، بينما اخبار وصور المجتمع العادي بمن فيه النساء تكون في الصفحات الداخلية البعيدة عن العين، ويحدث هذا ايضا في الدورات البرمجية في الاذاعة والتلفزيون بحيث تكون نشرات الاخبار عالما مليئا بالذكرورة، بينما برامج الاسرة والتعليم وصحة العائلة والصحة العامة والتربية والامومة والتعليم تكون في مكانة ثانوية في ترتيب الأولويات في السياسة التحريرية للوسيلة الاعلامية، وبالامكان فحص هذا الموضوع والاستدلال عليه في تحليل احصائي لعدد الاخبار والتقارير والفنون الاخبارية القريبة من عوالم الرجال الواردة في الصحف والاذاعات والتلفزيونات، ومقارنتها مع نظيراتها الاخبارية القريبة من عوالم واحتياجات وادوار النساء وباقي افراد المجتمع غير المهيمنين. وانتج هذا العماء ضعفا في الصحافة المتخصصة، وجند كل مواهب الاعلام لخدمة السياسية والاقتصاد، وهمش الثقافة والفنون والتعليم والتربية لصالح عالم المال والاعلام الذي يسيطر على اجندات وسائل الاعلام العالمية والاقليمية والمحلية.

تحيز في الصورة:

يلاحظ ان الهيمنة الذكورية في الاهتمامات الاخبارية تقود الى هيمنة في الصور، فتظهر صور الرجال في المؤتمرات الصحافية وفي المناسبات الاقتصادية والمالية وفي التحليلات السياسية، يظهر الرجال كابطال في الصور كمتحدثين على منصات او متظاهرين اقوياء او جنود او مستخدمي تقنيات حديثة، بينما تنحصر صور النساء في عوالم الاخبار الاجتماعية العادية او الموضة والازياء وحتى في الصور الجماعية تكون بؤرة التصوير على رجال في اغلب الاحيان، بينما تكون النساء في الخلفية والاطراف. وتشير بحوث ودراسات اعلامية كثيرة مختصة بتحليل صورة المرأة في الاعلام، الى وجود المرأة في صور تعبر عن حقول اجتماعية ثانوية، مثل: الاسرة والحيز الخاص والحياة الاستهلاكية للمنتجات الصناعية، والطبقة المتلقية وليست الطليعية ومضامين اخرى تترك انطبعا خفيا يتأسس في القراء والمستمعين

والمشاهدين ان الرجال اقوى واشد انتاجا بينما النساء اضعف وقابلات للتعبية وراضيات بالادوار الثانوية والحضور الخفيف في كل حقول الانتاج الاجتماعي، وهذا مرض في وعي الافراد والمجتمعات، واذا لم يعالج سيصير عقدا ومعضلات تنموية يصعب على الدول والمجتمعات تفكيكها. لقد أثبتت ابحاث ودراسات كثيرة ان الاعلام المحلي والعالمي ما زال تحت تأثير التحيز الذكوري ويهمش النساء حتى في نوع الصور ومكان نشرها وترتيب ورودها في التقارير الاذاعية والتلفزيونية، وحتى لا نقع في مطب الحكم المسبق بامكان كل طالب وطالبة اعلام تبني هذه الفكرة النقدية او نبذها باجراء قراءة تحليلية للصور الواردة في انتاج اعلامي ما والوصول الى نتيجة حول الموضوع. ونحن هنا لا نعمم هذا النوع من التحليل ويحدث العكس في بعض الحالات من التغطية.

تحيز في خارطة المصادر والمتحدثين في الاخبار

لو قارنا بالارقام عدد الرجال الذين ترد اسماؤهم ومناصبهم في الاخبار البسيطة والموسعة والتقارير والريپورتاجات في المرئي والمسموع والمطبوع، سنجد انهم اضعاف مضاعفة عن اسماء النساء، فمثلا في المصادر نجد المسعفين او الجنود او افراد الشرطة والدفاع المدني والتجار واصحاب المهن المنتشرة في الحيز العام "السوق، الشارع، المواصلات العامة، الوزارات، الشركات.."، كل هذه المؤسسات هي اصلا اقرب الى عالم الرجال، بنيةً ووصفا وظيفيا وادوارا، بينما النساء ما زلن في الحيز الخاص، غير المخترق وغير القريب من وسائل الاعلام، ففي هذا الحيز الخاص تكون النساء في "بيت الاسرة، في المدرسة، في حضانه الاطفال، في عنابر التمريض، في مؤسسات رعاية الاطفال والمسنين.."، والفرق واضح هنا من علاقة الصحافة والصحافيين مع مؤسسات وبنيات الحيز العام الذي يسيطر عليه الرجال ويشكلون الغالبية فيه، والحيز الخاص الذي تعيش فيه النساء في ادوار ثانوية مع افراد ثانويين/ات. ويعيد الصحافيون انتاج هذا الظلم عبر قيامهم بتوزيع غير عادل للمتحدثين في الاخبار او للمعلقين على الاحداث او المحللين لها، فنجد اخبارا وتقارير خالية من أي صوت او رأي او صورة للنساء وكل ما يرد فيها من كلمات او اصوات او صور للرجال فقط، ويمكن أن نسمي هذه الانماط الاخبارية بالعمياء جنديا، وغير الحساسة لفكر النوع الاجتماعي الذي يعد الان معركة فكرية بين القوى التقليدية والحديثة في معركة ابتكار المعاني اليومية الجديدة المطلوبة للنماء الحضاري للدول والمجتمعات.

توزيع أدوار ظالم وتنميط صورة المرأة في الاعلانات التجارية

تنتقد الدراسات النسوية العربية والعالمية منذ عقود صناع الاعلانات التجارية في وسائل الاعلام، التي على الاغلب يشارك فيها صحافيون وصحافيات ومصممون ورجال ونساء دعايات واعلانات في انتاجها، وتنتقدهم الدراسات لانتاجهم وعيا مزيفا عن ادوار النساء والرجال، بتصوير الرجال مع منتجات تقنية وصناعية هامة، مقابل تصوير النساء الى جانب سلع استهلاكية لا تفيد المجتمعات. ويمكن تقسيم الاعلانات حسب ظهور الرجال والنساء، بان الرجال يظهرون في اعلانات صناعة السيارات او المصانع الكبرى والشركات المالية والاحزاب السياسية والبورصات والموانئ والمطارات والمواصلات والاتصالات..

بينما تظهر النساء في اعلانات الماكياج والعطور والموضة والعري والاغواء والحلويات والشوكولاتة واحتياجات تربية الاطفال من حفاظات وكريمات واحتياجات الواجبات المنزلية من مساحيق غسيل وتنظيف.. وهذا التقسيم الحاد يعيد انتاج الادوار التقليدية للمرأة والرجل ويقيهما في خانة اللاتجديد، والتوزيع غير العادل في الواجبات والحقوق، ويقود الى عقل مليء بالعقد التي ستتراكم دون ان يجد لها حلا، لانها حفرت لسنوات طويلة، كما قلنا سابقا، معارف وصورا نمطية مشوهة ومليئة بالاضطراب في تركيب المعنى وبناء القيمة الخلاقة والمطلوبة لبناء الافراد والمجتمعات المؤهلة للصعود الحضاري.

مقترحات تفاعل الطلبة مع مفردات النقاش

- تحليل الصفحة الاولى لاحدى الصحف المحلية ووضع مقارنة بالارقام بين عدد مرات ورود اسماء النساء والرجال، وقراءة الفرق بين المناصب والمسؤوليات بين النساء والرجال الواردة اسماؤهم في الصفحة.
- عمل منافسة بين فريقين من الطلاب، كل فريق يحلل اعلانا تجاريا فيه تحيز ذكوري او تنميط لادوار النساء.
- دعوة الطلاب الى تبني واعلان موقفهم من الجندر بناء على انتمائهم السياسي او الفكري والدفاع عن وجهة نظرهم مؤيدة كانت ام معارضة.

انشطة وعلامات

- امتحان منزلي يقوم على كتابة تقرير مبني على منهج التحليل الكمي، لوضع مقارنة بين حضور وغياب النساء والرجال في احدى اعداد الصحف المحلية.
- امتحان منزلي لمراجعة ادبيات وكتابة تقرير دراسي عن إحدى الأدبيات تناولت تحليل صورة المرأة في وسائل الاعلام.
- مراجعة كتاب يتناول استغلال المرأة في الاعلانات التجارية.
- كتابة مراجعة ادبيات من 5-6 صفحات لكتب ومراجع وادبيات انتقدت دخول الجندر للاعلام والعلوم الاجتماعية او اخرى ايدت هذا الدخول.
- كتابة قالب اخباري (تقرير، فوكس بوب، مقابلة) تكون زاوية التناول فيه مفردات ومفاهيم وردت في هذا اللقاء ويتم اخذ وجهات نظر متحدثين ومتحدثات فيها.

المحاضرة الثانية

عماء في توقع شكل الجمهور

يتجسد احد اسوأ أخطاء الاعلام الحديث، في استسلامه لفكرة ان جمهوره متوقع الصفات ومشارك في التوجهات والاحتياجات الاعلامية، ما أدى إلى وجود نمط اعلامي متقارب في كل العالم، على ان الجمهور العام يحب الاخبار السياسية اولاً، وينتظر أخبار الحكومات والاعلام الرسمي، ويحب الرياضة فقط ومتعطر للمسلسلات. وهذا فهم وتوقع بائس للجمهور يخل بالنظريات الاولى الخاصة بقراءة الجمهور media reception studies وينتج اجندة اعلامية نمطية كسولة ويؤطر الصحفيين والصحافيات في انماط ممارسة مهنية متوقعة وغير مبدعة وخلاقة ومتعددة لتشمل تلبية احتياجات فئات متعددة من الجمهور، ليشمل النساء ليس كوحدة قياس موحدة، وانما داخلها وحدات اخرى تشمل ”طفلات، فتيات، مراهقات، طالبات مدارس، جامعات، عاملات، ربات منازل، موظفات، مديرات، ربات اسر، معلمات، ممرضات، سائقات، مجندات، طبيبات، مريضات، رياضيات، مثقفات، اقتصاديات..“. وللأسف أن هذه التصنيفات تختفي في ظل توقعات الاعلام الحديث للجمهور، فتخسر شرائح كثيرة وليس النساء فحسب جراء بناء اجندات وخطابات اعلامية متوقعة، الجمهور الذي سيستهلك المادة الصحافية، وهذا خطأ اساسي في ادارة الانتاج الاعلامي.

وفي المقابل، لو تحسست وسائل الاعلام جمهورها بشكل علمي، لكان بإمكانها بناء سياسات تحريرية ودورات برمجية اغنى بكثير مما هي عليه في مرحلة النمطية واعادة الانتاج في الاساليب والنماذج والاشكال والانواع.

وقد يحتج طلبة الاعلام هنا على هذا التفسير المنحاز للمرأة، فنقول لهم/ن ان الدراسات النسوية والجندر بشكل عام في نظرياته ومدخلاته التحليلية المختلفة فتح باب النقد باسم النساء بشكل خاص، لكن عينه كما تأسس قبل عقود، كانت مفتوحة على نبش كل انواع التمييز القائم على الجنس والعرق والدين ولون البشرة، وصولاً الى توازن في فهم الاختلافات المادية على انها شكلية فقط، وان الجوهر هو ما يجب على العلوم الاجتماعية وبضمنها الصحافة والاعلام، ان تشتغل عليه ليظل عاملاً مسانداً لبقاء القيم العليا في المجتمعات الساعية نحو النماء والتطور.

عماء في الشعارات وبنية اللغة الاعلامية التي تغطي قضايا النساء

مع كل ثامن آذار، يوم المرأة العالمي، تخصص الصحف والاذاعات والفضائيات تغطيات لعيد المرأة، تحمل عشرات الشعارات التي تعيد انتاج التمييز ضد النساء، وفي الاعلام المحلي يتم نشر بيانات احزاب وشخصيات سياسية ومنظمات تقليدية تضع النساء في قوالب قد تبدو في ظاهرها انها خالية من التمييز، لكن هي في الحقيقة والتحليل المعمق فيها اتباع وارضاخ للنساء ووضعهن في أدوار ثانوية وليس رئيسية او ريادية، مثل

هذا الشعارات ما يرد في البيانات السياسية على لسان الاحزاب من عبارات التمجيد مثل: المرأة حارسة النار المقدسة، ولكن في المشاركة السياسية لا تحصل سوى على عدد محدود في هيئات الحزب القيادية، او مثل قول بعض البيانات: المرأة اخت الشهيد وابنة الاسير وزوجة الجريح وام المقاتل. وهنا تغوص اللغة دون ان يشعر قائلها في توصيف النساء بصفات تابعة للرجال، غير قادرة ان تكون مستقلة عنهم.

وفي تغطيات الثامن من اذار، يستسلم الصحفيون والصحافيات لتصريحات الحكومات والوزراء والمسؤولين الذين يطلقون شعارات فارغة عن اشراك النساء في الحياة العامة، فاذا فحص أي صحافي نسبة عدد النساء في الوظيفة العامة سيجد انها لا تتعدى 17 في المئة، في وقت يقول فيه رئيس الدولة او الحكومة او الوزير ان دولته تتعامل على قدم المساواة بين الرجال والنساء، والصحافيون يكررون هذه الجمل الاخبارية للجمهور دون أي مساءلة او مراجعة للعبارات والشعارات السياسية التي تعيد انتاج التمييز بحق النساء.

النساء بين الجمهور والرجال على المنصة

في الواقع الصحافي الفلسطيني في العقدين الاخيرين، زادت نسبة اخبار العلاقات العامة، التي يكتبها ابناء مؤسسات عامة وخاصة كل همهم الترويج لعملهم دون الوقوف على فهم عميق لمقتضيات الرسالة الاعلامية، وما هو مطلوب لها، لتكون اداة تطور ونماء وليس اعادة انتاج للتخلف. وفي اخبار العلاقات العامة، كثيرا ما نجد النساء بين الجمهور بلا صوت او رأي، بينما الرجال تفرد لهم مساحة زمنية وبصرية ليلقوا على الحدث الاخباري، وقد نجد صورة لنساء يستمعن لطبيب يتحدث عن التربية السليمة للطفل، وهذا مخالف للمنطق، لان النساء والامهات لديهن الوعي الاكبر بالتربية، فلماذا يتم تخصيص المنبر للرجل الطبيب او المروج لانواع جديدة من الحليب او المعلن عن ادوات رضاعة جديدة، او شاب اعلانات ليقنع الامهات بحفاظات جديدة للاطفال، بينما النساء في الصورة او نص الخبر يجلسن كجمهور يريد ان يتعلم مهارات ومعارف حول تربية الاطفال علما انهن الأكثر خبرة ومعرفة ومهارة في هذا العالم الذي تخصصن به منذ فجر التاريخ.

وفي مواضيع غير التربية وصحة الام والطفل، وتحديدًا في الاحداث السياسية، نقرأ تقارير صحافية تتناول اراء حول قضية ما فنجد ان المعلقين والمحللين للموضوع غالبيتهم رجال، وكأن المرأة لا رأي سياسي لها، وفي هذه النقطة يجب ان نعزز دوافع الصحفيين والصحافيات في توزيع ادوار التحليل والتعليق الاخباري بالتساوي بين الرجال والنساء، وعدم الاستسلام لفكرة ان المحللين والمعلقين معروفون اصلا في المجتمعات، والافضل ان يتدخل الصحافي في اختيار المعلقين ليصنع التوازن المطلوب وليأتي باضافة غير متوقعة على الاغلب ستأتي من الاصوات النسائية التي غالبا ما تضيف شيئا لا يفتن له الرجال الواثقون والمعتدون بانفسهم في رؤية العالم من زاويتهم.

غياب/ تغييب الصحافة المتخصصة

غالبا ما يؤدي العلماء الجندري، الذي هو استسلام لواقع فكري يومي غير ناقد او متحسس للمختلف وغير راغب في التغيير، الى ركود فكري لدى القائمين على وسائل الاعلام والصحافيين، ويرضى الصحفيون بالواقع الصحافي السائد والمألوف في ادارة الصحف والاذاعات والتلفزيونات التي يعملون فيها.

ومع الوقت، تصبح الابواب والعناوين والبرامج متوقعة وعامة وليس لها جمهور، بسبب ضعف دافعية التغيير من قبل القائمين على الرسالة، وهنا تبرز اهمية خاصة للصحافة المتخصصة التي تستهدف قضايا محددة ولها جمهور مطلبى انشط من باقي الشرائح الاجتماعية. وفي الاعلام الحالي، تخسر الكثير من الصحف والاذاعات والتلفزيونات ان تكون فيها مساحة محددة للصحافة المتخصصة، وفي فصلنا هذا، نقصد الصحافة النسوية المتخصصة، كأن يكون في الصحيفة صفحة اسبوعية خاصة باحتياجات النساء ومطالبهن ومؤسساتهم، صفحة او ملحق يطلبه الجمهور وينتظر موعد صدوره، ويصير له ملفات تغطية ومحاور وجمهور متخصص يرفع عدد الجمهور الاصلي لوسيلة الاعلام.

الرقابة الجندرية للصحافيين فيما يخص تغطيات النساء

من اعراض التحيز الذكوري ايضا، قيام رقابة مريضة جندريا في تغطية قضايا النساء، وهذه الرقابة يمكن التعرف عليها في اشكال عديدة منها ”عزوف بعض الصحافيين عن الاهتمام بقضايا النساء بخجل ذكوري وبشعارات رجولية لا علاقة لها بالنماء الحضاري او الفكري، ومنها خوف الصحافيين من ان تجر تغطياتهم لقصص خاصة بالنساء اشكالات مع عائلات النساء المستهدفات، ومنها ايضا انصياع الصحافيين للواقع الحزبي والسياسي القائم في بلدانهم وعدم قدرتهم على نقد هذا الواقع الذي هو اساس في حضور وغياب الرجال والنساء، ومنها ايضا غياب ملكة النقد التي يجب أن يتحلى بها وان يمارسها كل صحافي وصحافية كمهارة اساسية في ممارسة مهنة الصحافة.

هذه الرقابة، كما اسلفنا، ناتجة عن العماء الجندري للصحافيين، بالاضافة الى باقي شرائح الجمهور، وهي تضيق على الحريات، حريات الصحافيين وحريات النساء، وبالتالي تؤدي الى تراجع مؤشر الحريات العامة في أي دولة.

ويجب الاعتراف هنا ان غياب هذه الصحافة المتخصصة او الملاحق المتخصصة، سببه غياب التخطيط الصحافي من منظور جندري - Gender planning for media - وهو ما تفتقده ادارات المؤسسات الصحافية، علما انه ينبغي ويتم تقويته وقياسه ومراجعة نتائجه عبر افراد صفحات او ملاحق متخصصة بالنساء، او عبر ضمان رفع نسبة تمثيل المرأة في التغطيات الاخبارية، او عبر الطريقتين معا بما يضمن ردم الفجوة الرقمية والفجوة في المضامين الواردة في التغطيات، فيما يخص وجود عادل للنساء والرجال في مساحات معرفة ومعلومات واخبار تهتم الجمهور.

كما ان التحيز الذكوري يؤدي الى احادي الجنس في المجتمعات، بمعنى ان القيم التي ستعلو في مجتمعات التحيز حتما ستكون لصالح الرجال، حتى لو كانوا شركاء في جرائم قتل النساء، وسيجد الصحافيون انفسهم عاجزين عن كشف القتل والمجرمين الذين يرتكبون الجرائم، مستنديين الى وعي جماعي مزيف ومريض وغير عادل يعطي طرفا الحق في ان يكون جلادا بلا قانون، ويجعل من طرف اخر ضحية متوقعة للثقافة المهيمنة المليئة بالعقد والتشوهات. وهنا تشارك المؤسسات الصحافية في عمليات التعتيم على جرائم قتل النساء، ويتحول الصحافيون والصحافة من مهنة مانحة وجالبة للحريات الى بنية تعتيم اعلامي وانغلاق وجهل مثل أي فكر عشائري او قبلي.

الفصل الثالث: التربية الإعلامية مخربًا من إعادة إنتاج التمييز

المبحث الثاني:

نقد الصور النمطية للمرأة في الإعلام

إعداد:

الأستاذ تحسين يقين

كاتب وتربوي ناشط في

قضايا النوع الاجتماعي.

هدف المحاضرة

1. التعرف على معنى التفكير النمطي.
2. تحليل الصورة النمطية للمرأة في المجتمع.
3. نقد الصورة النمطية للمرأة في الإعلام.
4. تفكيك وتحليل الصورة النمطية والنوع الاجتماعي.
5. تقديم أمثلة من الإعلام المكتوب والسمعي والمرئي والإلكتروني والتواصل الاجتماعي.
6. التعريف بإمكانيات التفكير النقدي.

التفكير النمطي والثقافة

الآن يمكننا بحث منطلقات التفكير النمطي:

عرف تايلور، العالم الانثروبولوجي، الثقافة بأنها ذلك الكل المركب المعقد الذي يشمل المعلومات والمعتقدات والفن والأخلاق والعرف والتقاليد، والعادات والتقاليد وجميع القدرات الأخرى التي يستطيع الإنسان أن يكتسبها بوصفه عضواً في المجتمع. (تايلور، الثقافة البدائية 1871).

«وتنفرد التعريفات التاريخية للثقافة بأنها تجعل التراث الاجتماعي والتقاليد على وجه الخصوص في بؤرة اهتمامها، فيذهب لنتون (Linton) إلى أن الوراثة الاجتماعية هي الثقافة، أما (Parsons) فيرى أن الثقافة تتكون من تلك النماذج المتصلة بالسلوك، وبمنتجات الفعل الإنساني التي يمكن أن تورث، بمعنى أن تنتقل من جيل إلى جيل. (من اقتباسات دياب- القيم والعادات الاجتماعية 1980).

تمرين 1

نقرأ النص التالي: «نعاني، نحن النساء الأكاديميات، من الطريقة التي يتبعها الطلاب والطالبات في الجامعة في مخاطبتهم لنا. إذ، ولأسباب اجتماعية معروفة داخل المجتمع العربي، يطلقون عليهم استخدام لقب مع اسمنا أثناء المخاطبة، ويستخدمون هذا اللقب إما وحده، أو قبل الاسم. وهذا اللقب الذي نعاني منه هو لقب «مس» (Miss)، بغض النظر عن درجتنا العلمية، وعن كوننا متزوجات أو غير متزوجات. ونلاحظ أن الطلاب يخاطبون زملاءنا الأكاديميين الرجال بلقب «دكتور» (Dr) أو «أستاذ» (Professor) بتلقائية وبساطة. ونشرح للطلاب سبب عدم رضانا عن مخاطبتنا بهذا اللقب، نشرح لهم أن لقب: «مس» (Miss) يشير إلى امرأة غير متزوجة. وأن «مسز» (Mrs.) يشير إلى امرأة متزوجة. وأن «مستر» (Mr) يشير إلى رجل، دون أن تكون هناك علاقة بحالته الاجتماعية، سواء أكان متزوجاً أم لا. ونشرح للطلاب عدم راحتنا، نحن النساء الأكاديميات، بالتعرف علينا من خلال حالتنا الاجتماعية فقط، أي كوننا متزوجات أم لا، وإننا، وفي سياق أكاديمي، نفترض التعرف علينا من خلال هويتنا الأكاديمية، وإنجازنا الأكاديمي. ويسعد الطلاب عادة بهذا الشرح، الذي نضعه لهم بالأبيض على سواد لوح غرفة الدراسة، ويعتبرونه إضاءة لمعارفهم. ومع هذا، وعبر سنيّ دراستهم الأربع داخل الجامعة، يستمرون في مخاطبتنا بلقب «مس» (Miss)، ويتلعثمون عندما يتذكرون استيائنا من اللقب، ويجهدون في البحث داخل معارفهم الذهنية عن لقب آخر، بينما نراهم يخاطبون زملاءنا الرجال بألقابهم العلمية دكتور (Dr) أو «أستاذ» (Professor) ببساطة تامة. (أبو غزالة، إلهام، الإبداع، اللغة 1998).

أسئلة للنقاش

- ما رأيكم بشكوى د. إلهام أبو غزالة؟
- هل من تفسير لمخاطبة الطلبة الأكاديميات على النحو السابق؟
- لماذا، رغم توعية الأكاديميات للطلبة على كيفية المخاطبة، يستمرون في أسلوبهم السابق؟

تمرين 2

الصورة النمطية للمرأة في الإعلام

نقرأ خبراً من إحدى الصحف.

أسئلة للنقاش:

- كيف ظهر الرجل والمرأة في الخبر؟
- ما رأيك بهذا الظهور؟
- ماذا لفت نظرك؟
- كما لاحظنا، يمكننا ربط التفكير النمطي بالصورة النمطية، كونها تتبعه.
- نتأمل تعريف الصورة النمطية للمرأة:
”هي الصورة التي تتكون نتيجة وصول معلومات خاطئة أو معلومات غير كافية لسبب أو لآخر، وهذه الصورة النمطية تعكس الواقع الذي تمثله بشكل مبسط ومشوّه وغير صحيح“. (الموسى، المدخل في الاتصال الجماهيري، 1998).
- ولا يبعد هذا التعريف عن الصورة الذهنية، التي ”هي محصلة تفاعل المعنى مع المخزون المعرفي والتي على ضوءها يتصرف الإنسان، ويأتي بالأفعال أو الأقوال التي تتفق وتلك المعرفة“. (الموسى، المدخل في الاتصال الجماهيري، 1998).

للنقاش:

- ما الذي يميز الصورة النمطية؟
- ما علاقتها بالقوى في المجتمع؟
- هل ترون لذلك علاقة مع ما يعرف بالتعميم؟
- مجالات رصد الصورة النمطية للمرأة في وسائل الإعلام:

تمرين 3

يتطوع 3 أو 4 طلبة، ويجلسون في ندوة مصغرة، ويعملون عصفاً ذهنياً عن مجالات الرصد، في حين يسجل متطوع رابع على اللوح تلك المجالات، وبعد ذلك، يتطوع خامس إلى تقسيم ما كتب إلى محاور معينة.

هل اقترب الطلبة مما يلي؟

- أشكال الإعلام.
- الصور والرسومات.
- مصادر المعلومات.
- الإعلانات.
- طبيعة القضايا التي ظهرت فيها.
- التحرير.
- حجم المواد.

تمرين 4

شاهدوا الحلقة التالية من باب العامود:

<https://www.youtube.com/watch?v=Kff1HqElJF0>

وحلقة من حلقات مسلسل عربي مثل استاذ ورئيس قسم، ثم لاحظوا مدى تنميط صورة المرأة فيهما وأجروا مقارنة بينهما.

للتعرف على مجالات رصد صورة المرأة في الإعلام، نلاحظ أن الصورة النمطية موجودة في أكثر من شكل وموضوع، سواء بخصرها في أدوار معينة، أو تغييبها عن أدوار أخرى.

هل يعكس الإعلام المرأة في المجتمع الفلسطيني؟

قطع المجتمع الفلسطيني أشواطاً تنموية، ونستطيع أن نقول إن وضعها تحسن، وبالتالي، عكس الإعلام جزءاً من هذا التحسن، إلا أنه ظل بشكل عام قاصراً عن المساواة الحقيقية. وهو بالتالي مرتبط بالحالة العامة للمجتمع، بالرغم من كون الإعلاميين والإعلاميات أصحاب رسالة تطويرية.

لنتعرف إلى 3 مستويات فكرية تتعاطى مع موضوع المرأة:

- تفكير محافظ يرى فيها أما وزوجة وربة بيت.
- تفكير متحرر نسبياً، في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، لكنه لا يتجاوزهما لمشاركتها في العمل السياسي والعام.
- تفكير من منطلق المساواة.

أين نجد مجتمعنا الفلسطيني من تلك المستويات، وإلى أين نتجه؟ وما رأيك؟

تمرين 5

نشاهد هذه الحلقة من اليوتيوب:

حساسية الإعلام تجاه المرأة- حلقة من شعاع الأمل تقدمها الصحافية سائدة حمد في تلفزيون وطن.

<https://www.youtube.com/watch?v=ljSkr1KVTCl>

الأسئلة

- هل جذبتك الحلقة ولماذا؟
- ما رأيك في تناول موضوع المرأة في الفضاء العام والسياسي؟
- ترى، من الذي ينمط صورة المرأة إعلامياً؟

سياق المرأة فلسطينياً

نهدف لذلك، بأن نتأمل مع الحالة العربية قبل الاستقلال، أي الحالة الكولونيالية وشبهها عربياً، مثل بلاد الشام ومصر بشكل خاص، وهي التي شهدت مركز النهضة العربية الحديثة، ولعلنا هنا نثير بعض الأسئلة:

- فما الذي ميّز تلك الفترة؟

- لماذا تم استلهاهم تلك الأفكار في الثورات؟

- لماذا اندفعت الشعوب بكليتها في الثورات؟

- هل من علاقة بين التحرر العسكري والسياسي والاجتماعي؟

لقد كان العالم يتحرك بقوة ليس تكنولوجيا وصناعيا فقط، بل فكريا، حيث شهد نمو فكريا وأيديولوجيا باتجاهات تحديثية، بعضها أدى إلى الصراع العالمي، أيديولوجيا وسياسيا وعسكريا، وبعضه أدى إلى حراك فكري- اجتماعي وتربوي وإعلامي.

كان من الطبيعي أن تتحرك الأفكار المعاصرة، داخل المجتمع العربي، سواء قدمت من الشرق أم من الغرب، أم رأى آخرون أن لها تأصيلاً تراثياً في فكرنا القومي أيضاً. أهم الأفكار كانت مركزة على التحرر الاجتماعي- الفكري، فكان ما كان من النشاط الداعم لفكرة العدالة الاجتماعية، باتجاه المساواة.

ولم يتعد التنظير في هذا الجانب عن التحرر القومي والوطني.

فلسطينيا، بقينا الدولة العربية الوحيدة التي لم تنجز استقلالها الوطني، ولم تستكمل خطوات السيادة الوطنية على الأرض.

وخلال فترة الصراع على الأرض في ظل الاستعمار- الانتداب البريطاني على فلسطين، وما واكب ذلك من ثورات وانتفاضات، وصولا إلى الثورة الفلسطينية المعاصرة، التي انطلقت عام 1965، وما نتج وتفرع عنها من فصائل عمل وطني، فلم يكن موضوع التحرر الاجتماعي بعيدا عن الشعارات السياسية، بل كان مواكبا لها، وأحيانا ممهدا لها ومؤسسا.

وزاد موضوع التحرر الاجتماعي فلسطينيا في ظل ما تم إنجازه عربيا في ظل فترة الاستقلال، إضافة إلى ما تم من انتشار فكر اليسار عالميا وعربيا وفلسطينيا.

ومع بداية تأسيس السلطة الوطنية، امتدت مفاهيم التحرر الاجتماعي إلى داخل السلطة والمؤسسات والمجتمع، إيمانا بالدور الحيوي والاستراتيجي للتحرر الاجتماعي في إنجاز التحرر السياسي، حيث يصعب عبور ذلك وتسجيل اختراق ما لم يتحقق التحرر الاجتماعي أولا. لذلك نشطت مؤسسات حقوق الإنسان والمرأة. فلما كان موضوع المرأة هو بيت قصيد التحرر، لما للعلاقة بين الرجل والمرأة وأدوارهما من أثر مباشر على المجتمع والوطن والبناء والتحرر السياسي، فقد أثر الوعي الثوري في موضوع التحرر الاجتماعي في إدماجه كخطاب وكبنى هيكلية في العمل الحكومي.

وشاركت النساء في مراحل النضال الفلسطيني والاجتماعي والاقتصادي، وفي الانتفاضة الأولى عام 1988 وصولا إلى مؤتمر مدريد للسلام وإمكانيات إقامة الدولة الفلسطينية، بدأ الحديث التنموي يتطلع إلى دور أكبر للنساء، وتعمق أكثر مع اتفاقية أوسلو وتأسيس السلطة الوطنية، حيث أصبح هناك استحقاق للمساواة بين الرجل والمرأة تنمويا.

كان ذلك هو المأمول، لكن ما إن بدأ تأسيس السلطة الوطنية، حتى بدأ معها ما يدعو إلى عودة المرأة إلى البيت، كما حدث مع الدول العربية الأخرى التي تعرضت للاستعمار، مثل الجزائر. لكن نضال النساء والتنويريين من الرجال باتجاه المساواة، خفف من حدة إقصاء النساء.

أليس ذلك مرتببا بالتفكير النمطي للقيادات الفكرية والسياسية والمجتمعية كونهم جميعا نتاج تربية ذكورية أبوية؟

الصورة النمطية والنوع الاجتماعي

من الذي ينمط في الإعلام؟

لنتأمل تقنيات الخبر الصحافي:

يقوم الصحافي بنقل الخبر، فهو يعكس بشكل عام العقلية الذكورية الموجودة، كما ينقل الواقع، الذي هو أصلاً واقع ذكوري، ينسجم مع تنميط المرأة. وفي هذه الحالة، نحن إزاء تنميط مزدوج: تنميط المصدر الذي تم الاعتماد عليه لصورة المرأة، سواء كان المصدر رجلاً أو امرأة. تنميط الصحافي للمرأة في اللاوعي، كونه مخرجا اجتماعيا لهذه الثقافة الموروثة. من المعروف أن طلبة الجامعات بمن فيهم طلبة الإعلام، وهم على مقاعد الدراسة، تتكون لديهم أفكار عصرية تنسجم مع المساواة، ولكن مع التخرج، تبدأ مرحلة الانحراف والتعديل، إما استسهالاً أو خوفاً من الصدام مع المجتمع أو لمكاسب ذكورية اقتصادية في الأساس الأول. ولتعميق مفاهيم المساواة نظريا وعمليا، ينبغي تدريب طلبة الإعلام ليكونوا جميعا متحسين لقضايا المرأة، وهذا يعني ضرورة الاطلاع على مفهوم النوع الاجتماعي.

التقويم

أولاً

منذ عقدين، تم تدريب الصحفيين على إدماج النوع الاجتماعي في الخطاب الإعلامي، إلا أنه مع كل مسح جديد للإعلام، يظهر أن الصورة النمطية للمرأة ما زالت مستمرة، نكتب تفسيرا لذلك، على ضوء ما ذكره لنتون (Linton) أن الوراثة الاجتماعية هي الثقافة، وبارسونز (Parsons) الذي رأى أن الثقافة تتكون من تلك النماذج المتصلة بالسلوك، وبمنتجات الفعل الإنساني التي يمكن أن تورث، بمعنى أن تنتقل من جيل إلى جيل، وما ذكرته د. إلهام أبو غزالة في قولها: ومع هذا، وعبر سنيّ دراستهم الأربع داخل الجامعة، يستمرون في مخاطبتنا بلقب "مس" (Miss)، ويتلثمون عندما يتذكرون استيائنا من اللقب، ويجهدون في البحث داخل معارفهم الذهنية عن لقب آخر، بينما نراهم يخاطبون زملاءنا الرجال بألقابهم العلمية دكتور (Dr) أو "أستاذ" (Professor) ببساطة تامة.

ثانيا

- «كان 10 تشرين الثاني يوما عاديا في العمل لموظفي الأخبار في جميع أنحاء العالم، ومع ذلك، فإن هذا اليوم كان مميّزا بالنسبة لمجموعات الرصد في أكثر من 100 دولة، الذين تجمعوا لرصد أخبار الإعلام في بلدانهم».
- هل سمعتم بمشروع الرصد الإعلامي الذي ركز على النوع الاجتماعي؟
- هل من الممكن تكرار ذلك على المستوى الفردي برصد وسيلة إعلامية لفترة معينة من اليوم؟
- هل بإمكانك فعل ذلك؟
- ترى، ما المعايير التي تحتاجها في عملية رصد صورة كل من المرأة والرجل؟

ثالثاً

نظن أننا وصلنا إلى ضرورة وجود تحرير إعلامي حسّاس للنوع الاجتماعي، أو لنقل من منظور ناقد للصورة النمطية للمرأة في وسائل الإعلام. نختار وسيلة إعلامية: مكتوبة، أو مسموعة أو مرئية أو صفحة من صفحات التواصل الاجتماعي لمؤسسات إعلامية، ثم نختار 3 أخبار، كي تتم مناقشتها، ووضع تحرير بديل.

رابعاً

يبرر أصحاب الوسائل الإعلامية أن التحول عن التمييز الواقع لصورة المرأة إعلامياً، يؤثر سلباً على تحقيق الأرباح. اكتب تقريراً عن هذا الموضوع، أو تحقيقاً استقصائياً هدفه دحض هذا الفكر الاقتصادي- الاجتماعي.

خامساً

يرى كثيرون وكثيرات أن مناهج التربية والتعليم تكرر الصورة النمطية للمرأة، ارجعوا إلى مبحث تعليمي لصف معين، من أجل استعراضه، ثم اكتبوا تقريراً.

سادساً

عمل مجموعة وعمل فردي:
يقسم الطلبة (6 طلاب وطالبات) أنفسهم على 6 مساجد للاستماع لخطبة الجمعة، ثم رصد صورة المرأة والرجل فيها. بعد ذلك، يقوم كل طالب/ة بكتابة شكل صحافي يختاره.

سابعاً

سمعي وبصري:
مقابلة إذاعية في موضوع الصورة النمطية للمرأة باتجاه نقدها.
تقرير تلفزيوني عن النساء في الفضاء العام والسياسي.

المصادر والمراجع

- أبو غزالة، إلهام، (1998) «الإبداع، اللغة، والمرأة: الألقاب في خطاب الرواية الفلسطينية المعاصرة» برنامج دراسات المرأة.
- " تايلور، إدوارد بورنث، 1871). في بداية كتابه "الثقافة البدائية"
- دياب، فوزية، (1980) القيم والعادات الاجتماعية، دار النهضة، بيروت.
- الموسى، عصام سليمان، (1998) المدخل في الاتصال الجماهيري، (ط4)، الأردن الكتاني للنشر والتوزيع ، ص151.

3

الفصل الثالث: التربية الإعلامية مخربًا من إعادة إنتاج التمييز

المبحث الثالث:

3

رؤية نقدية لواقع الاعلانات من منظور النوع الاجتماعي

إعداد:

الأستاذة لبنى الأشقر

إعلامية ومحاضرة في جامعة القدس،
ورئيسة تحرير ملحق صوت النساء
في طاقم شؤون المرأة، ومدربة
ومتخصصة في قضايا النوع الاجتماعي

هدف المحاضرة

1. يحلل الطلبة دلالات الصورة في الصحف والاعلانات.
2. ينقد، في ضوء مفاهيم النوع الاجتماعي، صورة المرأة في الاعلانات.
3. يكون الطلبة وجهة نظر نقدية حول صورة المرأة في الأغاني والفيديو كليبات.
4. يكتب الطلبة سيناريوهات جديدة للفيديوهات والاغاني المقترحة تراعي النوع الاجتماعي.
5. يدرك الطلبة والطالبات مفاهيم ومعارف جديدة حول أخلاقيات النشر في مجال الاعلان.

مفهوم الإعلان

هو أسلوب من التواصل communication مع الكيان الجماهيري العام أو بعض فئاته، لتحفيز الجمهور على اتخاذ ردود أفعال في اتجاهات معينة؛ مثل: زيادة الحركة الشرائية أو المشاركة في نشاط ما. وبصفة عامة. والإعلان هو أسلوب لمخاطبة نفسية الإنسان سواء كان قارئاً، مستمعاً، مشاهداً، أو ضمن جماعة محددة مثل هيئة عمل أو دراسة.. إلخ.

الهدف من تصميم الإعلان

إيصال رسالة محددة وواضحة إلى الجمهور عن منتج أو خدمة، أو دعاية لفكرة من نوع خاص.

المستهدفون من الإعلان

حسب نوعية مستخدم المنتج فقد يكون المستهدف أ- المجتمع بصفة عامة؛ الإعلام العام المتعلق بضروريات الحياة اليومية والإسكان، أو متعلق بالشؤون الدعائية لتوجهات دينية أو سياسية أو ثقافية.. إلخ.
ب- فئات معينة من المستهلكين؛ هناك إعلانات خاصة بمنتجات وخدمات تقدم لفئة معينة؛ مثل: الأطفال، الرجال، النساء، الدارسين بمستوياتهم، رجال الأعمال.. إلخ.

إستراتيجية الإعلان

التكرارية زمنياً ومكانياً حتى يتحقق التآلف بين المستهلك وفعاليات الإعلان.

أنواع الإعلان Types of advertising

أ- الإعلانات التجارية advertising commercial: تركز نشاطها على المنتجات الاستهلاكية والإعلانات الخدمية التي تجذب العميل إلى الشراء.
ب- إعلانات دعائية (غير تجارية): مثل الدعاية التوعوية بالقضايا ذات الأبعاد السياسية، الأخلاقية، البيئية، الاجتماعية.. إلخ.

وسائل الإعلان

الإعلان التقليدي traditional media ويشمل: الوسائل الجماهيرية mass media مثل الصحف newspaper، المجلات magazines، إعلانات التلفاز التجارية television commercial، إعلانات الراديو radio advertisement، إعلانات الشارع من منشورات يدوية أو معلقات outdoor advertising، البريد المباشر direct mail، الوسائل الحديثة new media مثل: المدونات blogs، المواقع الإلكترونية websites، الرسائل النصية text messages، وسائل المواصلات، المهرجانات الدعائية، المهرجانات الرياضية.. إلخ.

التمويل الإعلاني sponsors

معظم أنواع الإعلان تتم بواسطة ممولين تجاريين، ومن ثم تستهدف تحقيق أهداف مثل:

التعريف بالشركة ككيان إنتاجي «branding» ،» التعريف بالمنتج products وزيادة الإقبال عليه consumption، التعريف بالخدمات services...الخ، وينفق المعلنون الأموال للدعاية عن شؤون أخرى بخلاف المنتجات الاستهلاكية أو الخدمات؛ مثل: دعاية الأحزاب السياسية، جماعات التوجهات الفكرية والدينية، المؤسسات والهيئات الدينية والحكومية غير الربحية Nonprofit organizations، حيث يعتمد الإعلان على الدعايات التطوعية المحفزة persuasion مثل خدمات الدعاية العامة (PSA) public service announcement).

المرأة والرجل في الإعلان

في نهاية القرن التاسع عشر، كانت هناك بعض الاختيارات في سوق العمل تناسب عمل المرأة، حيث أدرك القائمون على مجال تسويق المنتجات المنزلية أن المرأة هي المستقبل الأول للمنتج، ومن ثم زاد التركيز على آليات وفنيات اجتذابها كمستهلك أو كموزع للمنتج، كما انتشرت وتطورت مفاهيم تسويقية مثل خدمات التوزيع، وخدمات ما بعد البيع، وإنشاء المعارض والمهرجانات التجارية.. إلخ¹. إن التصريح الإعلاني الذي يبث عبر وسائل الإعلام يحمل صورته للمرأة في كافة أشكالها، هذه الصورة بدورها تتحول إلى ثقافة راسخة لدى المتلقي، فالإعلان التجاري قد يشاهده الجميع من مختلف الفئات، ويشكل خطراً على المرأة بسبب تراجع مفهومها في المجتمع؛ لتصبح سلعة تستخدم في الإعلانات التجارية، ونشر صورة المرأة وثقافة الجسد في الإعلان التجاري وإظهار مدى تأثير هذه الصورة على ثقافة المتلقي أو القارئ.

ومن أهم الملاحظات على صورة المرأة في الإعلان يظهر ما يلي:

- التصاق صورة المرأة بالادوار التقليدية: فقد ظهر الدور التقليدي للمرأة كربة بيت، تتمثل مسؤوليتها في إعداد الطعام وغسل الأواني في عدد من الإعلانات، وبخاصة تلك التي يتم إعدادها لحساب شركة كبيرة في الترويج لمنظفات الغسيل الكيماوية، ولأدوات الطبخ والتنظيف المنزلية. وقد ظهرت في أحد الإعلانات امرأة تضع كومة من الملابس في الغسالة، وتصب عليها مسحوق الغسيل بشكل احترافي يشير إلى مهارتها المتفوقة في انتقاء نوعية الملابس، وكمية المسحوق الكيماوي، ويظهرها الإعلان وهي تفخر باستخدام هذا النوع من المنظفات. وهذا يذكرنا بإعلان آخر حول أحد المنظفات الكيماوية تظهر الأطفال والرجال وهم يعبثون أثناء رحلة خارجية ليقعوا وتتلطخ ملابسهم بالأوساخ. هنا يأتي دور المرأة الأم والزوجة في إعادة الملابس الوسخة إلى حالتها النظيفة باستخدام أحد المنظفات التي تعمل كالسحر.
- تعزيز الإعلانات التجارية ثقافة تسليع المرأة والرجل وربطها بدلالات الجنس والإغراء. فقد دأبت شركات الإعلان في المجتمعات الغربية على إبراز مفاتن الرجل والمرأة بشكل فاضح بهدف جذب انتباه الجمهور المستهدف من الرجال والنساء على حد سواء، وبالتالي المساعدة في تسويق

1 - عن موقع الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي من خلال الرابط - <http://www.abahe.co.uk/terminologies-advertising.html>

المنتج الذي يجري الترويج له. وقد شاع استخدام هذا الأسلوب في الإعلان عن منتجات مثل السيارات الرياضية والمواد الصحية الخاصة بالرجال، والأدوات الرياضية، وغيرها. وهنا نلاحظ ان المعلنين عادة ما يسعون إلى تكوين صورة ذهنية للمنتج ملتصقة بتصويرها كرمز للجنس والإغراء في سبيل تسويق منتجات منزلية.

- تشييء المرأة والرجل: ان الكثير من الإعلانات التلفزيونية، ومن خلال ربط صورة المرأة والرجل بصورة المنتج أو الخدمة، فإنها تسعى إلى النظر للمرأة على أنه وأنها مجرد (شيء) يتم تجريده ليس فقد من إنسانيته من خلال التركيز عليها كأنتى، وإنما من خلال حرمانها من أية سلطة يعتد بها، وهي بهذا تغدو كالسلعة التي يتم الترويج لها، فهي كالسيارة، وأثاث المنزل، وكأدوات المطبخ، وقد حالت هذه النظرة الدونية دون قيام المرأة في الإعلان بأي دور قد يوحي بامتلاكها للسلطة البيئية أو الوظيفية أو المجتمعية.
- تكرار صور المرأة والرجل في الإعلان التجاري باستمرار يدل على أن وسائل الإعلام تمارس التجزئية كتقنية لتشكيل الوعي: يتم قطع القارئ بين خبر وآخر وحصره داخل إعلان، ما يؤدي إلى ترسيخ الثقافة التي تدعم استخدام صورة المرأة الجسد، وهذا كله يتم توظيفه لخدمة مصالح خاصة لأصحاب هذا الإعلان التجاري أو المؤسسة القائمة عليه. فالإعلان يفيد النظام خلال التماسه الفائدة لمموليه، بصورة اتفافية من حيث إن استخدامه يساعد على زيادة التجزيء، وعادة ما يتم تكرار الإعلانات مع حملها لنفس المضمون والصورة على فترات مختلفة، وهذا بدوره يؤدي الى خلق الوعي وبنائه لان التكرار يعمل على خلق صورة ذهنية عند المتلقي، مع الوقت ومع تلقيه لمضمون وصورة الإعلان على فترات يخلق او يعزز من ثقافة "المرأة الجسد" فتصبح ثقافة راسخة لدى الأفراد، كما أن وجود الإعلانات في صفحات الصحف بين مجموعة من المواد الإخبارية يدل ايضا على استخدام تقنية "التجزئية".

ممارسة الاعلانات العنف الرمزي من خلال صور المرأة المستخدمة

ومن خلال دراسة تناولت صورة المرأة وتحليلها في الإعلانات الموجودة في صحيفة القدس الفلسطينية على سبيل المثال، توصل الباحث الى ما يدعم استخدامه لنظرية العنف الرمزي، حيث إن النشاط التربوي الذي بدوره يخلق الثقافة لدى المتلقين، يمارس عبر ما تستخدمه جهة تعسفية معينة الرموز والدلالات والصور لتفرضها على جماعة معينة، وتخلق بذلك ثقافة تدعم ثقافتها، فالمؤسسات الاجتماعية التي تستخدم صورة المرأة كسلعة للترويج لمنتجاتها، وزيادة حجم مبيعاتها تحقيقا للربح، هي في الواقع تنقل ثقافة راسخة وتدعم كل ما يؤكد أن المرأة هي مجرد سلعة توضع في الإعلانات إلى جانب المنتجات، كما أن نشر هذه الصور، يؤكد على مدى اهتمام الصحف بالربح التجاري الذي يتم عن طريق هذه الإعلانات بغض النظر عما يمكن أن يفعله مثل هذا الإعلان. استخدام الجسد ووضعيته الى جانب اللون ودلالاته، من ابرز التقنيات المستخدمة في الاعلانات التي تحمل صورة المرأة والرجل: لاقتناع المستهلك بالسلعة، يتم استخدام تقنيات للوصول الى هذه النتيجة،

فمن التركيز على الجسد من جمالياته ولونه واللباس المستخدم، فقد تكون الجمالية عنصر نقص عند "المستعمرين" فيتم جذبهم الى الاخر "المسيطر"، على اعتبار ان بعض من ينقصهم عنصر الجمال يعانون من حالة نقص، وفي طبيعة الحال، فان عقدة النقص هي عقدة جماعية ليست محصورة على فرد دون الاخر، كما يتم التركيز على وضعية المرأة والرجل، حيث تلعب الإيماءات الصادرة من المرأة والرجل

في الاعلان دورا بارزا في جذب المتلقي. اما فيما يتعلق باللون، فهي من اعقد الامور، لانها تحتوي على احياءات مختلفة، ولان كل فرد له تجربته الخاصة

وفي النهاية، فإن الفكرة القوية والمعبرة هي الأصل في نجاح الإعلان، فالإعلان لا يحتاج الى توظيف جسد امرأة أو رجل، لأجل الترويج لسلعة او منتج معين، بل يحتاج إلى التركيز على فكرة الاعلان. وهنا يجب أن يكون هناك توازن موضوعي ومراعٍ للصورة التي يجب أن تكون عليها صورة المرأة الفلسطينية في وسائل الإعلام، وشكل المرأة والرجل في الإعلان، بحيث تكون الصورة غير مبتذلة وترتقي بفكر المرأة والرجل، وتظهر دوره ودورها المبادر والقيادي لتحقيق التغيير المجتمعي والوعي الجمعي المطلوب.

باللون، والناس بطبيعتهم يؤولون الألوان بطريقتهم وتفسيراتهم الشخصية، فقد يشير اللون الاحمر مثلا الى احياء جنسي، والاسود يرمز الى الامتداد والخداع البصري والجدية، والابيض يدل على الانشراح، وبشكل عام، كل اللون لا شك في انها تؤثر على نفسية المتلقي بشكل او بآخر2.

التقويم

نقترح إعلانا تجاريا حول منتوجات خاصة بالأطفال تراعي ن الدور الإنجابي لا يقتصر على المرأة. يتطوع 3 طلاب وطالبات لمناقشة مدى إقبال فئة الشباب/الشابات على شراء منتوجات الإعلانات السائدة من خلال:
العامل النفسي.
أثر الإعلان نفسه.
أية أمور أخرى يقترحها الطلبة.
يتحدث الطلبة حول صورة المرأة والرجل في الإعلانات، ثم يتم استنتاج الأدوار المناطة بكل منها على حدة. يختبر الطلبة إمكانياتهم/الفردية في إعداد نص نقدي للشكل والمضمون في الإعلانات.

المصادر

- عن موقع الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي من خلال الرابط -<http://www.abahe.co.uk/terminologies-advertising.html>
- العلاق وربابعة، بشير وعلي. 2002، الترويج والإعلان التجاري، الطبعة الاولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان/ الأردن.

2 - العلاق وربابعة، بشير وعلي. 2002، الترويج والإعلان التجاري، الطبعة الاولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان/ الأردن.

الفصل الثالث: التربية الإعلامية مخربًا من إعادة إنتاج التمييز

4

المبحث الرابع:

حقوق المرأة في القانون الدولي لحقوق الإنسان

إعداد: المحامي والباحث

القانوني كارم نشوان

ماجستير حقوق إنسان-
باحث دكتوراة في القانون
الدستوري- خبرة في التدريب
وإعداد الأبحاث القانونية-
15 دراسة منشورة في مجال
حقوق الإنسان وحقوق المرأة

المحاضرة الأولى

هدف المحاضرة:

- 1 - التعرف على مفهوم القانون الدولي لحقوق الإنسان، من حيث تعريفه ونشأته وخصائصه.
- 2 - تتبع تطور حركة حقوق الإنسان من المحلية إلى العالمية، ومن الإعلان إلى الإلزام، ومن العام إلى الخاص.
- 3 - عرض وتتبع حقوق المرأة في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان (الإعلان+ العهدان).
- 4 - التعرف لمضامين الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة والمتعلقة بحق محدد.
- 5 - تمكين الطلبة من الإحاطة بمرتكزات اتفاقية سيداو والحقوق التي تضمنتها وآليات الإشراف والرقابة عليها.
- 6- تعزيز القدرة على معرفة التقاطع والاختلاف بين اتفاقية سيداو والبروتوكول الملحق بها.
- 7- التعرف على اتفاقيات العمل الدولية ودورها في حماية حقوق المرأة العاملة.
- 8- إشراك الطلبة في التعرف تكوين اتجاهاتهم حول حقوق المرأة الدولية في إطار العلاقة بين العالمية والخصوصية، والتراث والتجديد.

الأدوات:

- 1 - نقاش وعصف ذهني.
- 2 - عرض المادة على شاشة العرض.
- 3 - مجموعات عمل.
- 4 - تبادل أدوار.

أولاً: مفهوم القانون الدولي لحقوق الإنسان

1 - نشأة القانون الدولي لحقوق الإنسان

لم يكن اصطلاح القانون الدولي لحقوق الإنسان من المصطلحات المعروفة في القانون العام التقليدي⁽¹⁾، خاصة أنه بدأ يتبلور كفرع مستقل من فروع القانون الدولي بعد تشكيل الأمم المتحدة في العام 1945، حيث وضع ميثاقها⁽²⁾ اللبنة الأولى لهذا القانون، ثم جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العام 1948 ليفصل هذه الحقوق، ومهد الإعلان لسلسلة من الإعلانات والاتفاقيات الدولية التي أكسبته ذاتيته الخاصة، كفرع مستقل في القانون الدولي.

2 - تعريف القانون الدولي لحقوق الإنسان:

لا يوجد اتفاق لدى الباحثين على تعريف موحد له، حيث تعددت تعريفاته. ومن التعريفات التي تتسم بالشمول: «القانون الذي يحدد حقوق الإنسان السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويضع لها إطاراً للحماية ووسائل للمراقبة وأحكام للمساءلة في وقت السلم والحرب معا⁽³⁾. وبدورنا نرى أنه: مجموعة المبادئ والمعايير المكتوبة وغير المكتوبة المتأصلة في الكرامة الإنسانية، والمؤسسة على الحرية والمساواة للأفراد والجماعات دون تمييز، وواجبة الاحترام في زمن السلم وزمن النزاعات المسلحة.

ثانياً: حقوق المرأة في القانون الدولي لحقوق الإنسان

1 - حقوق المرأة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان⁽⁴⁾

تولى الإعلان توضيح وتفصيل حقوق الإنسان، الذي يعتبر اللبنة الثانية بعد الميثاق للقانون الدولي لحقوق الإنسان. واستند على الكرامة الإنسانية المتأصلة في الإنسان، وعلى الحرية والمساواة لجميع البشر، وهذا ما عبرت عنه المادة الأولى من الإعلان "أن جميع البشر يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق والحرية عند الولادة"⁽⁵⁾.

وتعرض الإعلان لخمسة حقوق أساسية واجبة الاحترام من الدول وهي: الحقوق السياسية، الحقوق المدنية، الحقوق الاقتصادية، الحقوق الاجتماعية، الحقوق الثقافية. وأكد على المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس في المواد (2 و7).

1 - سلوان رشيد السنجاري، القانون الدولي لحقوق الإنسان والدساتير العربية، رسالة دكتوراة غير منشورة، العراق، جامعة الموصل، سنة 2005، ص40.

2 - صدر ميثاق الأمم المتحدة في 1945/6/26 بسان فرانسيسكو.

3 - د. طارق عزت رخا، قانون حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق في الفكر الوضعي والشريعة الإسلامية، القاهرة، دار النهضة العربية، 2006، ص1.

4 - اعتمد الإعلان من الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1948.

5 - د. ليا ليفين، حقوق الإنسان «أسئلة وأجوبة»، منظمة اليونسكو، 2009، ص24.

وبسبب الخلافات بين الدول حول إلزامية الإعلان من عدمها، توافقت الدول على الانتقال بحركة حقوق الإنسان من الإعلان إلى الإلزام عبر اتفاقيات دولية مُلزِمة للدول ولها آليات نفاذ.

2 - حقوق المرأة في العهدين الدوليين لعام 1966⁽⁶⁾

بعد إصدار الإعلان، اتجهت الجمعية العامة إلى تحويل مبادئ الإعلان إلى أحكام معاهدات دولية تفرض التزامات على الدول المصدقة عليها⁽⁷⁾. ولم تتوافق الدول على تنظيم الحقوق الخمسة الواردة في الإعلان في اتفاقية واحدة، لذا تم تنظيمها في اتفاقيتين دوليتين وهما:

العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية لعام 1966، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1996. وأسهم العهدان في إكساب الحقوق طابع الإلزام، وتطوير مبدأ المساواة وعدم التمييز⁽⁸⁾. وتقاطعت أحكام المادة (1/2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية والمادة (2/2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية بضمان تمتع الجميع بالحقوق الواردة بهما دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس.. إلخ، فيما أكدت المادة (3) من العهدين على تعهد الدول بضمان مساواة الرجال والنساء في الحقوق الواردة بهما. وخصص العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية المادة (23) للمساواة في إجراء عقد الزواج، وخلال الحياة الزوجية، وعند انحلال عقد الزواج، بينما منح العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأسرة وللأمهات قبل الوضع وبعده أكبر قدر من الحماية، ومنح الأمهات العاملات إجازة أمومة مدفوعة الأجر (مادة 10).

وبوجود الإعلان والعهدين تبلورت الشريعة الدولية لحقوق الإنسان، التي أكسبت حقوق الإنسان صفة الشمولية والترابط وعدم قابليتها للتجزئة، وكرست مبدأ المساواة بين الجنسين. ورغم الحقوق المنصوص عليها في الشريعة، تبين أنها لا تراعي الخصوصية، لذا انتقلت حركة حقوق الإنسان من العام إلى الخاص.

3 - الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق محددة للنساء

سنت الجمعية العامة اتفاقيات دولية خاصة بالنساء. وهي تعكس «الاعتراف بأن مجموعات معينة ينبغي أن تتمتع بحقوق خاصة»⁽⁹⁾، وتمثلت هذه الاتفاقيات في التالي:

6 - اعتمد العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية وعرض للتوقيع والتصديق بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المؤرخ في 16 ديسمبر 1966، ودخل حيز النفاذ في 23 مارس 1976، واعتمد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعرض للتوقيع والتصديق بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المؤرخ في 16 ديسمبر 1966، ودخل حيز النفاذ في 3 يناير 1976.

7 - د. سهيل حسين الفتلاوي، حقوق الإنسان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 53.

8 - د. محمود شريف بسيوني، الوثائق الدولية لحقوق الإنسان، المجلد الأول، دار الشروق، القاهرة، ص 14.

9 - مانفريد نوواك، دليل البرلمانين إلى حقوق الإنسان، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والاتحاد الدولي البرلماني الدولي، جنيف، 2005، ص 7.

1 - اتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة⁽¹⁰⁾

نصت على المساواة في التصويت في الانتخابات والاقتراع والترشيح، وتولي الوظائف العامة.

2 - اتفاقية جنسية المرأة المتزوجة⁽¹¹⁾

أكدت على ألا يكون للزواج أو انحلاله أو تغيير الزوج لجنسيته أو تخليه عن جنسيته أي تأثير على جنسية الزوجة، وحق المرأة الأجنبية اكتساب جنسية زوجها من خلال تجنس امتيازي.

3 - اتفاقية الرضى بالزواج والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج⁽¹²⁾

أكدت على عدم انعقاد الزواج قانوناً إلا برضى الطرفين، واتخاذ التدابير التشريعية، لتعيين حد أدنى للزواج، وتسجيل جميع عقود الزواج في سجل رسمي.

4 - اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة "CEDAW"⁽¹³⁾

تشتهر الاتفاقية باسم سيداو، وهو اختصار لاسم الاتفاقية باللغة الانجليزية. وتتكون الاتفاقية من ديباجة و(30) مادة. وتمتاز عن الاتفاقيات السابقة بشموليتها النسبية لحقوق المرأة، وذلك لكونها تعرضت بالتوضيح والتنظيم لغالبية حقوق المرأة. وهي «أول اتفاقية دولية تتعلق بإلغاء التمييز ضد المرأة»⁽¹⁴⁾، واعتمدت الاتفاقية المساواة بين الجنسين كبديل للتمييز، فعدم التمييز يمثل حجر الزاوية لكافة حقوق الإنسان⁽¹⁵⁾. ويصح تسميتها بالدستور العالمي لحقوق المرأة.

وأفردت الاتفاقية المادة (1) لتوضيح مفهوم التمييز الذي تسعى للقضاء عليه بأنه «أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه، توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، أو توهين أو إحباط تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها، بصرف النظر عن حالتها الزوجية وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل.

وفي مقابل حظر التمييز السلبي، أخذت الاتفاقية بالتمييز الإيجابي الذي يضمن حصولها على حقوقها، ومن أمثلته: نظام الكوتا، وحظر عمل المرأة ليلاً، وإجازة الأمومة.

10 - عرضت الجمعية العامة الاتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة للتوقيع والتصديق في 20 ديسمبر 1952 ودخلت حيز النفاذ في 7 يوليو 1954 وفقاً للمادة السادسة.

11 - اعتمدت من الجمعية العامة للأمم المتحدة وعرضت للتوقيع والتصديق بتاريخ 1857/2/22.

12 - عرضت الجمعية العامة اتفاقية الرضى بالزواج والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج للتوقيع والتصديق بقرارها 1763 ألف (د17-) المؤرخ في تشرين الثاني/ نوفمبر 1963 تاريخ بدء النفاذ: 9 كانون الأول/ ديسمبر 1964 وفقاً للمادة 60- المادة 63 - طالبت في المادة (2): الدول «باتخاذ التدابير التشريعية اللازمة، لتعيين حد أدنى لسن الزواج، ولا ينقذ زواج من هم دون هذه السن».

13 - تم اعتمادها في 18 ديسمبر 1979 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة وتم عرضها للتوقيع والتصديق والانضمام بالقرار 180/34 في 18 ديسمبر 1979، ودخلت حيز التنفيذ في 3 سبتمبر 1981.

14 - د. نهي القاطرجي، قراءة إسلامية في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة «دراسة حالة لبنان،» بحث مقدم لمؤتمر أحكام الأسرة بين الشريعة الإسلامية والاتفاقيات الدولية، جامعة طنطا، 7-9 أكتوبر/ 2008، ص3.

15 - د. آمال عبد الهادي، حقوق النساء من العمل المحلي إلى التعبير العالمي، مركز دراسات القاهرة لحقوق الإنسان، القاهرة، دون سنة نشر، ص29.

وأكدت الاتفاقية على المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق التالية

الحقوق السياسية: المساواة مع الرجل في الحق بالتصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة والأهلية للانتخاب لجميع الهيئات - المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وتنفيذها - المشاركة في أية جمعيات غير حكومية تهتم بالحياة العامة والسياسية للبلد- تمثيل حكومتها على المستوى الدولي والاشتراك في أعمال المنظمات الدولية، والمساواة في اكتساب جنسيتها أو تغييرها أو الاحتفاظ بها- مساواتها للرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالهما»⁽¹⁶⁾.

الحقوق المدنية: المساواة بين الرجل والمرأة في التمتع بالشخصية القانونية، والملكية، وإبرام العقود، وإدارة الشركات، والممتلكات، وحرية الحركة واختيار السكن والإقامة، والمساواة التامة في الزواج والعلاقات الأسرية، والولاية، والإنجاب، والقوامة، والوصاية، والحضانة، والمساواة في اختيار اللقب العائلي، والمهنة والوظيفة، وتحديد سن أدنى للزواج وتسجيله رسمياً (المادة 16).

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: ضمان توفير المساواة بين الرجل والمرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ونفس الحقوق في الاستحقاقات العائلية، والاستقلال المالي وتروؤس أسرتها، وامتلاك بيت، وممارسة تجارة خاصة بها، والحصول على القروض المصرفية والرهن العقاري، والاشتراك في الأنشطة الرياضية والترويحية الثقافية.

حقوق المرأة الريفية: خصت الاتفاقية المرأة الريفية ببعض الأحكام نظراً لخصوصيتها، وطالبت بالقضاء على التمييز ضدهن، لإتاحة مشاركتهن في التنمية الريفية، والتخطيط الإيمائي، وسهولة الوصول إلى خدمات الصحة والاستفادة من البرامج الاجتماعية والحصول على التدريب والتعليم والمشاركة في الأنشطة المجتمعية، والحصول على القروض الزراعية⁽¹⁷⁾.

التزامات الدول بموجب الاتفاقية

تلتزم الدول الأطراف بسن القوانين التي تمنع التمييز ضد المرأة وتحقق المساواة⁽¹⁸⁾، ويأدمج مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في الدساتير والتشريعات، وتعديل سياساتها عبر تغيير الأنماط الاجتماعية والثقافية لتحقيق القضاء على التحيزات والعادات العرفية، وتقديم تقرير ابتدائي للجنة سيداو خلال عام من انضمامها للاتفاقية، وتقارير دورية كل (4) سنوات.

16 -المادة (9) من اتفاقية سيداو.

17 - المادة (14) من اتفاقية سيداو.

18 - د. نهى قاطرجي، مرجع سابق، ص5.

انضمام دولة فلسطين لاتفاقية سيداو

انضمت فلسطين لاتفاقية سيداو والبروتوكول دون تحفظات. وما زال هذا الانضمام يتطلب إجراءات وطنية تتمثل في مواءمة التشريعات والسياسات والموازنات وفقاً لأحكام الاتفاقية.

حقوق المرأة في اتفاقيات منظمة العمل الدولية

تأسست منظمة العمل الدولية في العام 1919 كمنظمة دولية متخصصة في تنظيم علاقات العمل، وصدر عنها العديد من الاتفاقيات الخاصة المتعلقة بحقوق المرأة، من أبرزها:

- الاتفاقية رقم 1919/3 الخاصة بحماية الأمومة.
- الاتفاقية رقم 1919/4 بشأن تنظيم عمل النساء ليلاً-الاتفاقية رقم 1921/21 بشأن حماية الأمومة في الزراعة.
- الاتفاقية رقم 13 بشأن عمل النساء ليلاً في الزراعة.
- الاتفاقية رقم 1934/41 حماية الأمومة الاتفاقية رقم 1935/45 بشأن تحريم تشغيل النساء تحت الأرض.
- الاتفاقية رقم 1951/100 بشأن المساواة في الأجور بين الرجال والنساء.

ومن الملاحظ أن منظمة العمل الدولية أخذت بالتمييز الإيجابي لصالح النساء.

ثالثاً: حقوق المرأة في قرار مجلس الأمن 2000/1325 (24)

1 - تعريف بمجلس الأمن

يعتبر مجلس الأمن بمثابة السلطة التنفيذية للأمم المتحدة، ويتولى مهمة حفظ الأمن والسلم الدوليين وفقاً للمادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة. ويتكون المجلس من (15) عضواً. وتنقسم العضوية إلى عضوية دائمة تتكون من (5) دول، وعضوية غير دائمة تتكون من (10) أعضاء، يتم انتخابهم من الجمعية العامة للأمم المتحدة لمدة عامين بأغلبية الثلثين. ومن ضمن اختصاصاته فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين التدخل لقمع انتهاكات حقوق الإنسان، وقام مجلس الأمن في العديد من الحالات «بفرض جزاءات اقتصادية وغيرها من الجزاءات وأذن باستعمال القوة العسكرية وإقامة محاكم جنائية خاصة»⁽²⁵⁾.

2 - مبررات صدور قرار مجلس الامن 1325

صدر القرار على ضوء قناعة مجلس الأمن أن النساء والأطفال، يشكلون الأغلبية العظمى من المتأثرين سلباً بالصراع المسلح، ويمثلون بصورة متزايدة هدفاً للمقاتلين والعناصر المسلحة». إن صدور القرار يعكس تطور القانون الدولي الإنساني باتجاه توفير حماية خاصة للنساء في وقت الحرب وتعزيز دورها في منع الصراعات وحلها⁽²⁶⁾.

24 - صدر القرار 1325 عن جلسة مجلس الأمن رقم 4213 بتاريخ 13 تشرين الأول/ أكتوبر 2000.

25 - مانفريد نواك، مرجع سابق، ص44.

26 - ورقة حقائق، مركز الميزان لحقوق الإنسان، غزة، 2012، ص1.

3 - التدابير الخاصة بالأمن العام

تشجيع مشاركة النساء في عمليات حل الصراعات وإحلال السلام، وتعيينهن كممثلات ومبعوثات للقيام بالمساعي الحميدة باسمه، وزيادة دورهن وإسهامهن في عمليات الميدانية، وخاصة بين المراقبين العسكريين والشرطة المدنية وموظفي حقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية.

4 - التدابير الخاصة بالدول الأعضاء في الأمم المتحدة

زيادة تمثيل النساء في مستويات صنع القرار في المؤسسات والآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمنع الصراعات وإدارتها وحلها، والأخذ بالمنظور الجنساني عند التفاوض على اتفاقيات السلام وتنفيذها، ويشمل ذلك، مراعاة احتياجاتهن أثناء الإعادة للوطن وإعادة التوطين، وما يتعلق بذلك من إعادة التأهيل والإدماج والتعمير بعد إنهاء الصراع، واتخاذ تدابير لدعم مبادرات السلام المحلية للنساء، وإشراكهن في جميع آليات تنفيذ اتفاقيات السلام، وضمان حماية واحترام حقوق الإنسان للمرأة وخاصة ما يتعلق منها بالدستور والنظام الانتخابي والشرطة والقضاء.

5 - التدابير الخاصة بأطراف النزاع

احترام حقوق النساء بوصفهن مدنيات وفقاً لاتفاقيات جنيف وملحقاتها واتفاقية سيداو وحقوق الطفل واللاجئين، واتخاذ التدابير ل حمايتهن من العنف على أساس الجنس في حالات الصراع المسلح، وخاصة الاغتصاب، والأشكال الأخرى للإيذاء الجنسي، وضمان عدم إفلات مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، واستثناء هذه الجرائم من العفو، واحترام الطابع المدني والإنساني لمخيمات اللاجئين ومراعاة الاحتياجات الخاصة للنساء.

تمارين القسم الأول

تمرين رقم (1)

أخذت اتفاقية سيداو بالتمييز الإيجابي لصالح النساء، ومن أهم تجليات هذا التمييز الإيجابي «نظام الكوتا في الانتخابات»، الذي يعني تخصيص عدد من المقاعد سلفاً للنساء لضمان مشاركتهن في صنع القرارات. ونظام الكوتا له مؤيدون ومعارضون.

يتم توزيع الطلبة الى فريقين حسب المؤيدين والمعارضين لنظام الكوتا، وتختار المجموعتان مُيسر للنقاش لتنظيم وإدارة النقاش، ويسوق كل فريق حججه وأسانيده، وصولاً لقاسم مشترك.

تمرين رقم (2)

تعتبر اتفاقية سيداو من أكثر الاتفاقيات التي وقعت وواجهت تحفظات مع الدول وخاصة الدول العربية، حيث وقعت على الاتفاقية وتحفظت على الكثير من المواد، خاصة أن اتفاقية فيينا للمعاهدات الدولية، تجيز للدول الانضمام للاتفاقيات الدولية والتحفظ على ما تشاء من المواد.

واستندت الدول العربية في تحفظاتها على تعارض المواد التي تحفظت عليها مع الشريعة الإسلامية والخصوصية الثقافية.

- يتوزع الطلاب على ثلاث مجموعات على النحو التالي:

- المجموعة الأولى: مؤيدة للتحفظات.
- المجموعة الثانية: معارضة للتحفظات.
- المجموعة الثالثة: مُستمعة للنقاش المجموعة الأولى والثانية ، وبعد النقاش، تتولى المجموعة الثالثة، إبداء الرأي فيما عُرض من المجموعتين، وتحديد أيهما أكثر إقناعاً وتماسكاً.

تمرين رقم (3)

يتوزع الطلاب إلى (4) مجموعات، وتختار كل مجموعة ميسراً لها، وتدون كل مجموعة على حدة أهم القوانين الفلسطينية الواجب تعديلها ومواءمتها بما يتفق مع اتفاقية سيداو، ثم تعرض المجموعات بشكل جماعي أسماء القوانين المتكررة ، ومن ثم ترتيبها حسب الأولويات.

تمرين رقم (4)

يتم توزيع بروتوكول سيداو على ثلاث أو أربع مجموعات، وبعد الاطلاع على البروتوكول، تقوم كل مجموعة بكتابة مقالة حول إجراءات رفع شكوى للجنة سيداو.

هدف المحاضرة

- التعرض لتصنيفات القوانين الفلسطينية من منظور جندي.
- تمكين الطلاب وإشراكهم في قراءة القوانين الفلسطينية من منظور جندي.
- تشجيع الطلاب وإشراكهم في عرض تصوراتهم واقتراحاتهم لتطوير منظومة القوانين الفلسطينية من منظور جندي.

الأدوات

1. تناول النصوص القانونية بالتوضيح وتحليلها وكشف طابعها التمييزي.
2. عرض المادة التدريبية على شاشة العرض.
3. عصف ذهني.
4. تبادل الأدوار.
5. مجموعات عمل.

أولاً: النظام القانوني الفلسطيني

يعتبر النظام القانوني في فلسطين فريداً من نوعه، حيث تأثر لدرجة كبيرة ببصمات الاحتلال المتعاقبة على فلسطين. اتسم القانون في فلسطين بغموضه وتنوعه واستمرار تغييره، وارتبط ذلك بالوضع السياسي المرتبك⁽²⁷⁾. وورثت السلطة الوطنية عند نشأتها في العام 1994 نظاماً قانونياً في الضفة يختلف عن النظام القانوني في غزة، حيث طبقت الضفة القوانين الأردنية، فيما غزة طبقت القوانين العثمانية والانتدابية والمصرية، وجميعها قوانين عفا عليها الزمن وتتعارض مع حقوق الإنسان وحقوق المرأة.

وعندما نشأت السلطة الوطنية في العام 1994 وانتخب المجلس التشريعي في العام 1996، شرع في توحيد العديد من القوانين، وخلال حقبة المجلس التشريعي الأول (1996-2000)، تم سن قرابة (128) قانوناً. وبعد الانقسام في العام 2007 تعطل عمل المجلس التشريعي كهيئة موحدة، وبات الرئيس يصدر قرارات لقانون بموجب الصلاحيات الممنوحة له في القانون الأساسي في المادة (43)، والتي تخوله صلاحية إصدار قرارات بقانون في حالة الضرورة وعدم انعقاد المجلس التشريعي، وعليه أصدر من العام 2006 وحتى نهاية 2014 ما يقارب (125) قراراً بقانون. وفي المقابل، شرعت كتلة الإصلاح والتغيير في قطاع غزة بإصدار قوانين بالاستناد إلى وكالات من نواب الضفة الغربية المعتقلين، علماً بأن نظام الوكالات غير منصوص عليه في القانون الأساسي. وبالرغم من عدم دستورية نظام الوكالات، إلا أن كتلة الإصلاح والتغيير سنت (51) قانوناً من منتصف 2007 حتى نهاية 2014. والأثر المترتب على ذلك انقسام قانوني بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وتعطيل سن التشريعات حسب الأصول الدستورية.

ثانياً: حقوق النساء في التشريع الفلسطيني من منظور جندي

يحيل الجندر كمفهوم إلى «العلاقات والأدوار التي يحددها المجتمع للرجال والنساء في مكان ما وزمان ما»، خاصة أن الأدوار والعلاقات يحددها المجتمع للرجال والنساء معاً⁽²⁸⁾، وغالباً ما تحدد المجتمعات أدواراً للمرأة تختلف عن الرجل، وتنظم علاقات القوة بينهما في إطار سيطرة وتسلط الرجل على المرأة، وهي أدوار وعلاقات مكتسبة من المجتمع. وهذا ما يميز النوع الاجتماعي عن الجنس الذي يعكس الفروق البيولوجية الطبيعية بين الذكر والأنثى⁽²⁹⁾.

وتتم قراءة القوانين من منظور جندي عبر الإجابة على الأسئلة التالية: هل أخذ القانون بالمساواة بين

27 - د. عاصم خليل، إشكالية السلطة الدستورية في ضوء الواقع الفلسطيني، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد (31)، العدد (63)، 2005، ص31.

28 - إيناس مرجية، دليل التدريب على النوع الاجتماعي وحقوق المرأة، جمعية الشبان العرب «بلدنا»، حيفا، 2006، ص15.

29 - هيفاء أبو غزالة وشيرين شكري، الكاشف في الجندر والتنمية، صندوق الأمم المتحدة للمرأة، المكتب الإقليمي للدول العربية «اليونيفم»، عمان، 2006، ص11.

الرجال والنساء في الحقوق والواجبات؟ هل حدد القانون أدواراً وعلاقات متساوية للرجال والنساء؟

هل أخذ القانون بالتمييز الإيجابي لصالح النساء؟

ويمكن تقسيم القوانين الفلسطينية من منظور جندي إلى:

- تشريعات أخذت بمبدأ المساواة.
- تشريعات أخذت بالتمييز.
- تشريعات أخذت بالتمييز الإيجابي.

1 - التشريعات التي أخذت بمبدأ المساواة

من الأمثلة على هذا النوع من التشريعات: القانون الأساسي وقانون الخدمة المدنية.

القانون الأساسي⁽³⁰⁾

القانون الأساسي الفلسطيني هو دستور دولة فلسطين خلال الفترة الانتقالية. والدستور هو مجموعة القواعد والأحكام التي تحدد النظام في الجماعة، وتبين أسس الدولة وشكلها، وسلطاتها والعلاقات فيما بينها، وكذلك حقوق الأفراد الأساسية وضمن حريتهم⁽³¹⁾.

وأخذ القانون الأساسي بالمساواة بين الفلسطينيين أمام القانون والقضاء دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي، وفقاً للمادة (9). وبالإضافة لذلك أكدت المادة (10) على أن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ملزمة وواجبة الاحترام، وتعمل السلطة الوطنية دون إبطاء على الانضمام إلى الإعلانات والمواثيق الإقليمية والدولية التي تحمي حقوق الإنسان.

ولا خلاف على أن القانون الأساسي أخذ بمبدأ المساواة وحظر التمييز، ولكنه لم يفرد أية مادة خاصة بالنساء، ولم يستخدم المفردات الجندرية، ولم يأخذ بالتمييز الإيجابي لصالح النساء⁽³²⁾. ويتفق الجميع على أن الدستور «القانون الأساسي» هو القانون الأعلى في البلاد، ما يعني أن الضمانة الأهم لحماية حقوق المرأة النص عليها في الدستور⁽³³⁾، والتأكيد على التمييز الإيجابي، وتجريم التمييز الجنسي.

قانون الخدمة المدنية⁽³⁴⁾

أخذ القانون في تعريف الموظف بالمفردات الجندرية، حيث عرف الموظف بأنه: الموظف أو الموظفة، وهو الشخص المعين بقرار من جهة مختصة لشغل وظيفة مدرجة في تشكيلات الوظائف المدنية، على موازنة الدوائر الحكومية، أيًا كانت طبيعة الوظيفة أو مسماتها(م1).

ونص القانون على حقوق والتزامات متساوية للموظف والموظفة، لكنه لم يفرد للنساء فصلاً خاصاً اسوة بقانون العمل، ولم يأخذ القانون بالتمييز الإيجابي لصالح النساء⁽³⁵⁾.

30 - القانون الأساسي المعدل في العام 2005.

31 - د. محمد حسين منصور، مرجع سابق، ص 72.

32 - المحامي كارم نشوان، مكانة ووضعية المرأة العاملة في التشريعات الفلسطينية، مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، رام الله، 2010، ص 16.

33 - د. عاصم خليل، اشكالية السلطة الدستورية في ضوء الواقع الفلسطيني، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد (31)، العدد (63)، 2005، ص 31.

34 - قانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998 المعدل بالقانون رقم (4) لسنة 2005.

35 - المحامي/ كارم محمود نشوان، مرجع سابق، ص 95.

3 - القوانين التمييزية

تتمثل غالبتها في القوانين الموروثة (الأردنية والمصرية)، والتي لم يتم المجلس التشريعي بتوحيدها. ومن أبرز الأمثلة عليها:

قانون الأحوال الشخصية

هو مجموعة القواعد والأحكام التي تنظم العلاقات الأسرية من زواج وطلاق ونفقة وولاية وحضانة وميراث.. إلخ. ويعتبر هذا القانون من أكثر القوانين مساساً بالأسرة عموماً والمرأة على وجه الخصوص⁽³⁶⁾. وتكمن أهميته في أنه ينظم علاقات الأسرة من بدايتها لنهايتها⁽³⁷⁾.

ويمتاز قانون الأحوال الشخصية الفلسطيني بالتعدد حسب الدين، حيث يوجد قانون أحوال شخصية للمسلمين، وقانون آخر لغير المسلمين، كما يمتاز بالتعدد على أساس جغرافي، حيث يطبق في الضفة الغربية قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم (61) لسنة 1976 وفي قطاع غزة قانون حقوق العائلة رقم (303) لسنة 1954. وبالإضافة لذلك يُطبق في المحاكم الشرعية، التي لا تخضع لرقابة مجلس القضاء الأعلى ومحكمة النقض ووزير العدل.

وبنظرة سريعة تبين أنها قوانين قديمة، قاصرة عن إيجاد حلول لكثير من مشاكل العصر⁽³⁸⁾. ومراجعة نصوص القوانين في الضفة الغربية وغزة، نلاحظ أن غالبيتها الساحقة نصوص تمييزية، ومن الأمثلة على ذلك:

- شروط صحة عقد الزواج تختلف بين الرجال والنساء (سن الزواج- الشهود على عقد الزواج- الولاية في الزواج).
- الحقوق والواجبات أثناء الحياة الزوجية: ممارسة الزوج لكل حقوقه غير مُعلقة على موافقة أحد، فيما ممارسة الزوجة لحقوقها مُعلقة على موافقة الزوج. وفرض القانون طاعة الزوجة للزوج مقابل إلزام الزوج بالنفقة.

- إنهاء العلاقة الزوجية: يستطيع الزوج إنهاء العلاقة الزوجية دون موافقة الزوجة أو رضاها، ودون إبداء أسباب، في حين أن الزوجة لا تستطيع إنهاء العلاقة الزوجية إلا بموافقة الزوج، أو بناء على قرار من القاضي في حالات محددة على سبيل الحصر.

- الولاية على الأطفال: الزوج هو الولي على الأطفال، فيما الزوجة ليس لها ولاية عليهم. ويترب على ذلك تعارض قانون الأحوال الشخصية مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، ومع القانون الأساسي الفلسطيني، ومنظومة القوانين الأخرى.

وإذا كانت غالبية القوانين تتسم بالمساواة، فإن قانون الأحوال الشخصية يتسم بالمبنى التمييزي على أساس الجنس⁽³⁹⁾.

36 - الوضع القانوني للمرأة الفلسطينية في منظومة قوانين الأحوال الشخصية، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، غزة 2003، ص2.

37 - المحامي/ كارم نشوان، مرجع سابق، ص113.

38 - الوضع القانوني للمرأة الفلسطينية في منظومة قوانين الأحوال الشخصية، مرجع سابق، ص8.

39 - المحامي/ كارم نشوان، مرجع سابق، ص126.

قانون العقوبات

هو مجموعة القواعد والأحكام التي تحدد الجرائم والعقوبات المناظرة لها. ويمتاز قانون العقوبات في فلسطين بالتباين بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فما زال يُطبق في الضفة الغربية قانون العقوبات الأردني رقم (16) لسنة 1960، وفي قطاع غزة قانون العقوبات الانتدائي رقم (74) لسنة 1936. ويرى العديد من الفلسطينيين أن قوانين العقوبات السارية في فلسطين لا توفر حماية كافية للنساء والفتيات، وخاصة فيما يتعلق بقضايا العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي⁽⁴⁰⁾. ومن أكثر القضايا خطورة في القانون على النساء القتل على خلفية الشرف، والتلبس الجنسي، والاعتصاب، حيث تنطوي هذه الجرائم على تمييز جنسي وعنف ضد المرأة.

قتل النساء

تعتبر جرائم القتل على خلفية الشرف من الجرائم الخطرة المنتشرة في الدول العربية⁽⁴¹⁾. مع العلم أنه مفهوم من المفاهيم الضبابية والإشكالية لاختلاف مفهومه من شخص لآخر ومن مجتمع لآخر، وما يزيد من طابعه الإشكالي عدم إيراد تعريف قانوني واضح له. وما زال مفهوم الشرف يتكئ على الثقافة السائدة والعادات والأعراف ولا يستند على فهم قانوني منضبط ومحدد المعالم. وقد أسهم نص المادة (18) من قانون العقوبات رقم (74) لسنة 1936 المطبق في غزة، والمادة رقم (360) من قانون العقوبات الأردني رقم (16) لسنة 1960 المطبق في الضفة والتطبيق الخاطئ لأحكامهما، في إكساب المشروعية لهذه الجريمة وحماية الجناة من العقاب. وحسب الفهم السائد، فإن جرائم الشرف ترتكب من الرجال ضد النساء، ما يعني أن القانون والقضاء يحرران الرجل من أية التزامات تتعلق بالشرف، وكأن الشرف للإناث فقط دون الذكور. فالقانون ينظم فقط قتل الرجل للمرأة على خلفية الشرف وليس العكس. لذا فإنه في المجتمع الفلسطيني تكاد تكون جميع حالات القتل على خلفية الشرف قد وقعت ضد إناث⁽⁴²⁾. وبعد قتل فتاة من الخليل من عمها وآخرين تحت إدعاء الشرف، وما اكبتها من غضب شعبي واحتجاجات واسعة، أصدر الرئيس قراراً بقانون بتعديل المواد القانونية التي منحت عذراً للقاتل في جريمة القتل وحكما مخففاً. وهناك من يعتقد أن القرار يمثل خطوة إيجابية نحو تحقيق العدالة بين الجنسين⁽⁴³⁾، فيما يعتقد رأي آخر أن القرار لم يكن ضمن خطة متكاملة، وإنما مجرد ردة فعل، نتيجة للضغوط التي مارستها مؤسسات حقوق الإنسان⁽⁴⁴⁾. وبالرغم من أهمية قرار الرئيس في حماية حق النساء من العنف، إلا أن أحكامه لن تطبق في قطاع غزة بحكم الانقسام.

- 40 - المرأة الفلسطينية وقانون العقوبات، ورقة تقدير موقف، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة ومركز المركز للإرشاد القانوني والاجتماعي، جنيف ورام الله، 2012، ص1.
- 41 - د. ساهر الوليد وزاهر السقا، القتل بدافع الشرف في التشريع والقضاء الفلسطيني (دراسة مقارنة)، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاسلامية، المجلد العشرون، العدد الاول، 2012، ص228.
- 42 - د. ساهر الوليد وزاهر السقا، مرجع سابق، ص233.
- 43 - المرأة الفلسطينية وقانون العقوبات، مرجع سابق، ص2.
- 44 - د. ساهر الوليد وزاهر السقا، مرجع سابق، ص227.

- التلبس الجنسي

في حالة التلبس الجنسي بين الأزواج مع الغير، يستفيد الزوج الذي يقتل زوجته بادعاء ضبطها متلبسة مع الغير، مما يسمى «العذر المخفف». وفي حالة العكس، لا تستفيد الزوجة من العذر المخفف، وتعاقب بعقوبة القتل العمد.

- الاغتصاب

لم يوفر القانون الحماية للنساء من جرائم الاغتصاب بعقوبات رادعة، بل على العكس من ذلك، يتيح القانون لمرتكبي جرائم الاغتصاب الافلات من العقاب حال زواجهم من ضحاياهم⁽⁴⁵⁾. ويؤخذ أيضاً على قانون العقوبات عدم تجريم التحرش الجنسي والعنف اللفظي.

قانون التأمينات والمعاشات

ورثت السلطة الوطنية قانون التأمينات والمعاشات رقم (8) لسنة 1964 المطبق في غزة، وقانون التقاعد المدني الأردني رقم (34) لسنة 1959 المطبق في الضفة، وتم وقف العمل به في العام 2000، ثم أصدر المجلس التشريعي قانون التأمينات والمعاشات لقوى الأمن رقم (16) سنة 2004، وتلاه إصدار قانون التقاعد العام رقم (7) لسنة 2005، في محاولة لإيجاد قانون شامل وموحد لكافة الموظفين في القطاع العام والخاص والأهلي⁽⁴⁶⁾.

وأخذت كل القوانين سالفه الذكر بالمساواة بين الموظف والموظفة في الاستقطاعات، ويتم الاستقطاع حسب قانون التأمينات المعاشات (10%) من الراتب، ويقابلها (12.5%) من السلطة، أما الاستقطاع حسب قانون التقاعد العام، فيبلغ (7%) من الراتب، ويقابله (9%) من السلطة، وذلك على وجه المساواة من الموظف والموظفة. وفي مقابل المساواة بين الموظف والموظفة في الاستقطاعات من الراتب، اعتمد التمييز الجنسي في الاستفادة من الصندوق⁽⁴⁷⁾. وينطبق هذا التمييز بشكل واضح في حالة الوفاة. حيث يستحق ورتة الموظف المتوفى المعاش دون قيد أو شرط، بينما لا يستحق الورثة معاش الموظفة المتوفاة إلا في حالة اصابتهم بعجز طبي يمنعهم من الكسب، والا يكون له دخل خاص يعادل قيمة استحقاقه من المعاش⁽⁴⁸⁾.

3 - التشريعات التي أخذت بالتمييز الإيجابي

من أمثلتها:

- قانون العمل.

وقانون الانتخابات العامة.

وقانون انتخاب الهيئات المحلية.

قانون العمل⁴⁹

هو مجموعة القواعد والأحكام التي تنظم العلاقة بين العامل/ة وصاحب العمل، أو مجموعة القواعد

45 - المرأة الفلسطينية وقانون العقوبات، مرجع سابق، ص2.

46 - د. وليد مزهر، الحقوق التقاعدية للموظف العام، مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، رام الله، 2009، ص32.

47 - المحامي/ كارم محمود نشوان، مرجع سابق، ص106.

48 - د. وليد مزهر، مرجع سابق، ص73.

49 - قانون العمل رقم (7) لسنة 2000.

والأحكام التي تنظم العمل المأجور. وهو يضم القواعد التي تحكم العلاقات بين العمال وأصحاب العمل⁽⁵⁰⁾. وخص القانون النساء بباب خاص بعنوان «تنظيم عمل النساء»، في المواد من (100-106) ، وحظرت التمييز ضد النساء، وتشغيلهن في الأعمال الخطرة أو الشاقة، وساعات عمل إضافية أثناء الحمل والستة أشهر التالية للولادة، وساعات الليل، وإجازة أمومة لمدة عشرة أسابيع مدفوعة الأجر، وعدم جواز فصل المرأة من عملها خلال إجازة الأمومة، وتوفير وسائل راحة خاصة بالعاملات، وللمرأة المرضع الحق بفترة أو فترات رضاعة أثناء العمل لا تقل عن ساعة يوميا لمدة سنة، وجواز حصولها على إجازة بدون أجر لرعاية طفلها أو لمرافقة زوجها، وعلى المنشأة أن تعلق في مكان العمل الأحكام الخاصة بتشغيل النساء.

وحرّم خدم المنازل ومن في حكمهم وأفراد أسرة صاحب العمل من الدرجة الأولى من حماية القانون، إن غالبية هذه الفئات من النساء، واستبعادها من الحماية يعكس قصوراً في القانون⁽⁵¹⁾.

قانون الانتخابات العامة⁽⁵²⁾

ألزم قانون الانتخابات العامة وفقاً للمادة (4) كل قائمة من القوائم الانتخابية المرشحة للانتخابات النسبية (القوائم) حداً أدنى لتمثيل المرأة لا يقل عن امرأة واحدة من بين الأسماء الثلاثة الأولى في القائمة، والأربعة أسماء التي تلي ذلك، وكل خمسة أسماء تلي ذلك. وهذا النص يوفر ضمانات لنجاح النساء على قوائم الأحزاب، حيث فازت في انتخابات 2007 بموجبه 17 امرأة من أصل 66 مقعداً.

قانون انتخاب الهيئات المحلية⁽⁵³⁾

أخذ القانون بالكوّتا النسوية في مقاعد الهيئات المحلية، وموجب المادة (1) يجب ألا يقل تمثيل المرأة عن مقعدين في الهيئات التي لا يزيد عدد مقاعدها على (13) مقعداً امرأة واحدة من بين الخمسة أسماء الأولى في القائمة، وامرأة واحدة من بين الخمسة أسماء التي تلي ذلك. أما الهيئات التي يزيد عدد مقاعدها عن (13) مقعداً يخصص مقعد للمرأة من بين كل خمسة أسماء ، وتستثنى من ذلك الهيئات المحلية التي يقل عدد الناخبين فيها عن ألف ناخب.

50 - د. محمد حسين منصور، المدخل الى القانون، منشورات الحلبي الحقوقية، الاسكندرية، 2010، ص 88.

51 - المحامي/ كارم محمود نشوان، مرجع سابق، ص 60.

52 - قانون الانتخابات العامة رقم (9) لسنة 2005

53 - قانون رقم (12) بتعديل بعض أحكام قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005.

تمارين

تمرين رقم (1)

ترتب على الانقسام وجود قوانين تطبق في الضفة الغربية ولا تطبق في غزة وتتمثل في القرارات بقانون التي أصدرها الرئيس، والبالغ عددها قرابة (125) قرارا بقانون، وفي مقابل ذلك يوجد (51) قانونا سنتها كتلة الاصلاح والتغيير تطبق في قطاع غزة ولا تطبق في الضفة الغربية. يناقش الطلاب في دائرة مستديرة سبل حل مشكلة تعدد القوانين وآليات توحيدها من منظور النوع الاجتماعي.

تمرين رقم (2)

أخذ قانون الانتخابات العامة بالنظام المختلط، حيث يخصص (50%) من المقاعد للقوائم على نظام التمثيل النسبي، و(50%) من المقاعد للدوائر الانتخابية على نظام الأغلبية. وتوجد دعوات للأخذ بنظام التمثيل النسبي الكامل. يحضر الطلبة موادا إعلامية تتعلق بالنظام المختلط، ثم يجري تحليلها من منظور النوع الاجتماعي. المجموعة الأولى مع النظام المختلط، والثانية مع التمثيل النسبي.

تمرين رقم (3)

ماهي المرجعيات التي تقترحها المجموعات لتوحيد وتحديث قانون الاحوال الشخصية؟
المجموعة الأولى: الفقه الإسلامي.
المجموعة الثانية: الاتفاقيات الدولية.
المجموعة الثالثة: الجمع بين الفقه الإسلامي والاتفاقيات الدولية.

تمرين رقم (4)

أخذ قانون العقوبات بالتمييز على أساس الجنس في العقاب على بعض الجرائم، وخاصة المتصلة بالقتل على ما يسمى «خلفية الشرف»، نختار إحدى التغطيات الصحفية التي غطت إصدار الرئيس قرارا بقانون تعديل المواد القانونية، التي منحت عذرا للقاتل في جريمة القتل، وحكما مخففا، ونقيّم معالجة التغطية من منظور النوع الاجتماعي.

قائمة المراجع

الكتب

- 1 - عبد الهادي، أمال، حقوق النساء من العمل المحلي إلى التعبير العالمي، مركز دراسات القاهرة لحقوق الإنسان، القاهرة، دون سنة نشر.
- 2 - الشافعي، محمد بشير، 2007، قانون حقوق الإنسان، مصادره وتطبيقاته الوطنية والدولية، الإسكندرية، منشأة المعارف.
- 3 - الوضع القانوني للمرأة الفلسطينية في منظومة قوانين الاحوال الشخصية، 2003، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، غزة.
- 4 - رخا، طارق عزت، قانون حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق في الفكر الوضعي والشريعة الإسلامية، القاهرة، دار النهضة العربية، 2006.
- 5 - نشوان، كارم ، 2010، مكانة ووضع المرأة العاملة في التشريعات الفلسطينية، مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، رام الله.
- 6 - ليفين، ليا، 2009 حقوق الإنسان «أسئلة وأجوبة»، منظمة اليونيسكو.
- 7 - الفتلاوي، سهيل حسين، 2007 حقوق الإنسان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
- 8 - بسيوني، محمود شريف، الوثائق الدولية لحقوق الإنسان، المجلد الأول، القاهرة: دار الشروق.
- 9 - مزهر، وليد، الحقوق التقاعدية للموظف العام، 2009 رام الله: مركز الديمقراطية وحقوق العاملين.
- 10 - العكلة، وسام الدين، 2013 المدخل لدراسة القانون، منشور على الرابط <https://docs.google.com/file/d/0B6A92.../edit>

الرسائل العلمية

- 1 - السنجاري، سلوان رشيد، 2005 القانون الدولي لحقوق الإنسان والدساتير العربية، رسالة دكتوراة غير منشورة، العراق: جامعة الموصل.
- 2 - فدوى الذويب، المحكمة الجنائية الدولية، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، رام الله، 2014، ص 7.

الإعلانات والاتفاقيات الدولية

- 1 - ميثاق الأمم المتحدة في 1945/6/26 بسان فرانسيسكو.
- 2 - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948.
- 3 - العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية 1966.
- 4 - العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966.
- 5 - اتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة 1954.
- 6 - اتفاقية الرضى بالزواج والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج 1963.
- 7 - اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة «سيداو» 1979.
- 8 - البروتوكول الملحق باتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة «سيداو» 1999.
- 9 - إعلان مناهضة العنف ضد المرأة 1993.
- 10 - قرار مجلس الأمن 1325 لسنة 2000.
- 11 - النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية 1998.

القوانين الفلسطينية

- 1 - القانون الأساسي الفلسطيني لعام 2005.
- 2 - قانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998 المعدل بالقانون رقم (4) لسنة 2005.

- 3 - قانون العمل رقم (7) لسنة 2000.
- 4 - قانون الانتخابات العامة رقم (9) لسنة 2005.
- 5 - قانون انتخابات الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005 وتعديلاته.
- 6 - من قانون العقوبات الفلسطيني رقم (74) لسنة 1936.
- 7 - قانون العقوبات الأردني رقم (16) لسنة 1960.
- 8 - قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم (61) لسنة 1976.
- 9 - قانون حقوق العائلة رقم (303) لسنة 1954.
- 10 - قانون التأمينات والمعاشات رقم (8) لسنة 1964.
- 11 - التقاعد المدني الأردني رقم (34) لسنة 1959.
- 12 - قانون التأمينات والمعاشات لقوى الأمن رقم (16) سنة 2004.
- 13 - قانون التقاعد العام رقم (7) لسنة 2005.

المجلات

- 1 - آلان- غي تاشو سيبونو، مجلس الأمن والنساء في الحرب بين بناء السلام والحماية الإنسانية، المجلة الدولية للصليب الأحمر الدولي، المجلد 92، العدد 877، مارس/آذار 2010.
- 2 - د. ساهر الوليد وزاهر السقا، القتل بدافع الشرف في التشريع والقضاء الفلسطيني (دراسة مقارنة)، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية، المجلد العشرون، العدد الاول، 2012.
- 3 - د. عاصم خليل، إشكالية السلطة الدستورية في ضوء الواقع الفلسطيني، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد (31)، العدد (63)، 2005.

الأدلة التدريبية

- 1 - مرجية، إيناس، 2006 دليل التدريب على النوع الاجتماعي وحقوق المرأة، جمعية الشبان العرب، حيفا: «بلدنا».
- 2 - أبو غزالة، هيفاء وشكري، شيرين، 2006 الكاشف في الجندر والتنمية، صندوق الأمم المتحدة للمرأة، المكتب الاقليمي للدول العربية «اليونيفم»، عمان.
- 3 - دليل مرجعي: حقوقنا ليست اختيارية، النضال من أجل تطبيق اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة من خلال بروتوكولها الاختياري، منشورات منظمة الرصد الدولي لحقوق النساء في منطقة آسيا والمحيط الهادي، دون سنة طباعة.
- 4 - دليل حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، 2008 إعداد منظمة وحدة العمل الدولي من اجل حقوق المرأة لمنطقة آسيا والمحيط الهادي، ترجمة غادة حيدر، منشورات منظمة كفى، بيروت.

أوراق عمل

- 1 - المرأة الفلسطينية وقانون العقوبات، ورقة تقدير موقف، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة ومركز المركز للإرشاد القانوني والاجتماعي، جنيف ورام الله، 2012.
- 2 - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة: التوصية العامة رقم 30 المتعلقة بوضع المرأة في سياق منع نشوب النزاعات وفي حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، الأمم المتحدة، وثيقة رقم CEDAW/C/GC/30 نوفمبر 2013.
- 3 - د. نهى القاطرجي، قراءة إسلامية في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "دراسة حالة لبنان"، بحث مقدم لمؤتمر أحكام الأسرة بين الشريعة الإسلامية والاتفاقيات الدولية، جامعة طنطا، -7 أكتوبر/ 2008.
- 4 - ورقة حقائق، مركز الميزان لحقوق الإنسان، غزة، 2012.

3

الفصل الثالث: التربية الإعلامية مخربًا من إعادة إنتاج التمييز

5

المبحث الخامس:

التغطية الحساسة لقضايا النوع الاجتماعي

إعداد:

الأستاذة ليلى المدلل
إعلامية وناشطة نسوية عملت
في العديد من المؤسسات
الإعلامية والمجتمعية، وحاصلة
على درجة ماجستير في الإعلام

هدف المحاضرة

1. تعميق الفهم بمفاهيم وأدوار النوع الاجتماعي وحاجاته، وتضمين ذلك في العمل الإعلامي.
2. تدريب الطلبة على إدماج النوع الاجتماعي في تدريباتهم/ن الإعلامية.
3. نقد التغطيات غير الحساسة للنوع الاجتماعي.
4. إنتاج مواد إعلامية تراعي النوع الاجتماعي.

توطئة

لم يكن التطور الإعلامي فيما يتعلق بقضايا المرأة بمستوى النجاحات والتطورات المجتمعية، ف قضية المرأة والإعلام ذات أهمية في المجتمع، وصورة المرأة في وسائل الإعلام لم تعد تعبر عما وصلت إليه المرأة وما حققته في مسيرتها وتقدمها في المجتمع الفلسطيني، كما أنها لا تعكس ما وصلت إليه اليوم من تنوع ثقافي واقتصادي ولم تظهر الصورة الحقيقية في بعض وسائلنا الإعلامية- مقروءة ومسموعة ومرئية، وفي بعض الأحيان تبدو هذه الصورة مغلوبة أو مشوهة. وهناك بعض المواقف يتم التركيز بها على نماذج سلبية للمرأة وإهمال الجانب الإيجابي منها. فمنذ عقود مضت ووسائل الإعلام كانت تميل إلى «الموضوعية» في تغطيتها للأحداث وتقدمها بشكل «محايد» لا تفضل وجهة نظر على أخرى، وتعمل على كشف الحقيقة، وتروي الوقائع دون تزييف، ولكن للأسف في يومنا هذا، فإن الواقع يختلف إلى حد ما، ولم تعد هناك مثالية يرتكز عليها، وأصبحت الموضوعية نادرة كوننا بشرًا قبل أن نكون إعلاميين وإعلاميين، ويمكن أن تتأثر بالانحياز البشري.

وفي المقابل، نتفق جميعًا على أن هناك حالة من عدم المساواة بين الجنسين في تناول الإعلام لقضايا المجتمع، ونؤكد جميعًا أن تناول قضايا المرأة يعاني من ضعف شديد قد يرجع إلى سياسة إعلامية لم تعط هذه القضايا الأهمية التي تستحقها، رغم أن القائمين على وسائل الإعلام يرون أن هذا القصور غير مقصود وغير مبني على التحيز، سواء في التغطية أو توزيع المهام والعمل الإعلامي بين الإعلاميين والإعلاميات.

الإعلام والتغطية الحساسة للنوع الاجتماعي الحساسة للنوع الاجتماعي

هناك إشكاليات منهجية تواجهنا عند التصدي للأوضاع الراهنة للمرأة، والإشارة للتغيرات الجوهرية التي تطرأ على الأدوار التقليدية، خصوصًا عندما نقارن نموذجًا أو تقدمًا حدث على أرض الواقع، فغالبًا ما تعمل وسائل الإعلام على ترويج صورة الرجل القوي المسؤول عن توفير كل المتطلبات المالية لأسرته وغياب المساواة وممارسة التمييز وتكريس الظلم الاجتماعي والتأكيد على أن هوية المرأة مستمدة من الرجل.

ويفتقد الإعلام لمعايير منهجية تراعي مفاهيم النوع الاجتماعي، فإذا لم تكن لدينا حساسية لقضايا النوع الاجتماعي، فمن الصعب علينا كإعلاميين وإعلاميات إعداد مادة صحافية مميزة، وإذا لم تكن لدينا معرفة جيدة بالمصطلحات والمفاهيم التي تتعلق بالرجل والمرأة فمن المؤكد أن هذه الكتابات

وعليه، يمكن أن يلعب كل من الذكور والإناث في الساحة الإعلامية دوراً أساسياً في تغيير المواقف والصور النمطية للنساء على أساس الجنس أو الصور النمطية للفئات المهمشة لاعتبارها قائمة على أساس المكانة الاجتماعية أو الطبقة الاقتصادية وغيرها من العوامل التي تلعب دوراً في تعزيز الصور النمطية لكل فئة من الفئات عبر وسائل الإعلام، فالإعلاميات والإعلاميون يحق لهن الخيار والاختيار وإحداث الفرق في التغطية الإعلامية الحساسة للنوع الاجتماعي.

فلسطينياً، حققت المرأة من خلال نضالاتها، وفعاليتها أو أنشطة العديد من المؤسسات والأطر النسوية، بعض الانجازات، ولكنها ما زالت محدودة، لم تصل إلى الحد الأدنى لمساواة حقيقية ورائدة وعلى الصعيد الإعلامي؛ فإن الواقع الفلسطيني لا يختلف كثيراً عن الواقع العربي. وما زالت صورة المرأة في الإعلام المحلي، هي الصورة النمطية السائدة منذ عقود، لم تتطور كثيراً، ولم تشهد خطوات جادة لمساواة حقيقية على الصعد المختلفة .

التغطية الحساسة للنوع الاجتماعي في المعالجات الإعلامية

يسعى دمج النوع الاجتماعي إلى إبراز حقيقة تقول بأن الفرص والمعوقات والظروف الحياتية ليست محايدة من حيث النوع الاجتماعي بالأساس، كما أنها ليست محايدة من حيث الطبقة الاجتماعية، على سبيل المثال. وعلى مستوى مباشر وأولي، يتطلب دمج النوع الاجتماعي في العملية التنموية توفير البيانات التي تمكننا من التعرف على فجوات النوع الاجتماعي الرئيسية كأساس لرسم سياسات مناسبة تتبناها جميع الأطراف المنخرطة في العملية التنموية في فلسطين.

ربما كانت الميزة الأولى للإحصاء الجندري، تكمن في أنه يظهر الفجوة بين الرجال والنساء، ليس فقط بالأرقام حيث تظهر النسب المتفاوتة ولكن في المستويات المختلفة، فليس الرقم حول الالتحاق المدرسي هو الضامن لتعليم الفتيات، وإنما متابعة الأرقام داخل الهيكل التعليمي، فأرقام الالتحاق المدرسي، أو الجامعي، في غياب مؤشرات أخرى نوعية، تحجب في رأينا مدى التسرب الحاصل عند الفتيات أو الفتيان في سن معين، كذلك لا تقدم الأرقام وحدها معلومات حول العلاقة بين التخصصات الجامعية والخيارات التي تمارسها الفتيان والفتيات، ومدى علاقتها بالثقافة العامة التي تنتج صوراً محددة لأدوار كل منهما.

في دراسة أجرتها منظمة العمل العربية على حوالي 13 مدينة عربية انضح أن نسبة عمل المرأة في الاقتصاد العشوائي غير المنظم (غير المهني) بلغت 36.1% في تونس، و56% في المغرب، و25% في الجزائر، و43% في مصر. وقد يكون من المفيد هنا إضافة مؤشرات نوعية إلى تلك المؤشرات الكمية، التي تعنى بإدراكات الناس لموضوع معين، فتقيس مثلاً أحكامهم عليه.

للهولة الأولى تبدو تلك الأرقام مطمئنة إذا ما قرأنا من خلالها تحولاً اجتماعياً إيجابياً باتجاه السماح للمرأة الفلسطينية بالانخراط في سوق العمل، لكن تلك الأرقام تفقد الجزء الأكبر من أهميتها إذا ما علمنا أن معدل البطالة لدى النساء خلال نفس الفترة قد ارتفع من 13.8% إلى 38.4%، أي زيادة

بمعدل 178%، فيما انخفضت معدلات البطالة لدى الذكور من 27.1% إلى 23.9%.

وتبرز أهمية الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام والسياسات المرتبطة بها، والتي تتمثل في قدراتها الهائلة في التأثير المستمر والمتعدد الأبعاد على مختلف الشرائح الاجتماعية المتعلمة والأمية، علاوة على ما تتميز به وسائل الإعلام من طبيعة مزدوجة تساعد على نشر وترويج الأفكار والقيم المتناقضة في آن واحد فهي قد تساعد على تغيير القيم والعادات والمفاهيم التقليدية فتسهم بذلك في خلق أشكال جديدة من الوعي أو تعمل على تثبيت وتعميق القيم والرؤى التقليدية فتسهم عندئذ في تزييف وعي الأفراد بواقعهم وذواتهم وأدوارهم الحقيقية.

إن النساء والفئات المهمشة بحاجة إلى أن يتم معاملتهم باعتبارهم مصادر أساسية للأفكار والعناوين والحكايات التي تتمحور حولها القصص، كما يجب أن يتم إجراء المقابلات انطلاقاً من قاعدة أساسية تأخذ بعين الاعتبار إعطاء القيمة المعنوية للمصادر من مختلف الفئات المجتمعية كمحاورين وخبراء أو خبيرات في سياق الفكرة الأساسية التي يتم تناولها في المواد الإعلامية.

وطالما ظلت المقاهي حكرًا للرجال في قطاع غزة طوال السنين الماضية، إلا أن إحدى النساء الغزيات قررت أن توفر للمرأة خصوصية وراحة أكبر في المجتمع الغزي، بافتتاح أول مقهى خاص للنساء على غرار المقاهي المخصصة للرجال والشبان.

ورغم كل المعيقات، استطاعت نداء مهنا الشابة الثلاثينية أن تتخطاها بكل قوة وجسارة لتفتتح مقهى خاصاً بالنساء يقدم لهن قهوة وحلوى، في عالم صغير خاص بهن فقط.

وما تهتم به النساء الإعلاميات أو حتى الفئات المهمشة من الإعلاميين والإعلاميات هو إثارة قضايا يهتم بها الرجال عادة، أو إثارة قضايا تركز الصورة النمطية للفئات المهمشة على اختلافها. لذا فإنه من الضرورة ألا تكون الفئات المهمشة أو أن يكون كل من الرجال والنساء في بوتقة انعزالية قائمة على أساس النوع الاجتماعي، بغية تجنب أي فصل في الخطوط بين الجنسين من حيث من يكتب عن ماذا.

يرى د. أحمد يحيى عبد الحميد أستاذ علم الاجتماع أن نساء الأرياف يشكلن قوة دافعة نحو التقدم العالمي، ويجب علينا أن نستفيد من تلك القوة لتسريع وتيرة العمل لتحقيق الأهداف الإنمائية، واعتماد رؤية جديدة بشأن التنمية المستدامة، خاصة أنهن في الغالب المسؤول الأول عن الأمن الغذائي والوضع الصحي والفرص التعليمية للأسر، لأنهن يشكلن في البلدان النامية، أكثر من 40% من القوة العاملة في القطاع الزراعي، لكن لكي نجنى هذه الثمار، لا بد لنا من التصدي للتمييز والحرمان اللذين ما زالا يطولان المرأة الريفية.

ولا بد من اهتمام الإعلام المسموع والمرئي بإبراز الفجوة النوعية الموجودة في المجتمع بين الذكر والأنثى، من خلال توضيح المؤشرات في هذا الصدد وبيان مدلولها وعائدها السلبي على المجتمع وعلى عملية التنمية المستهدفة التي تحتاج إلى تضييق هذه الفجوة تحقيقاً لمبدأ المشاركة بين الجنسين ووصولاً لأعلى معدلات التنمية.

ويجب الاهتمام الإعلامي بالقضايا التي تثار في المجتمع وتشمل قضايا GENDER ISSUES مثل:

- الفجوة النوعية في التعليم/ الصحة/ العمالة/ البطالة.
- قضايا قمع النساء والعنف ضد المرأة.
- قضايا التمييز بين الرجل والمرأة وخاصة في المناحي السياسية.
- دور المرأة في المشاركة السياسية لأنه أحد الحقوق المهمة التي كفلها لها الدستور.

ويجب الإيمان بأهمية المشاركة السياسية للنساء وتفعيل دورهن في صنع القرار على كافة المستويات السياسية والاجتماعية، واحترام مبدأ المساواة بين الجنسين في تلبية الحقوق السياسية والمشاركة في المؤسسات التشريعية ورفض المساس بهذا الحق بأي شكل من الأشكال.

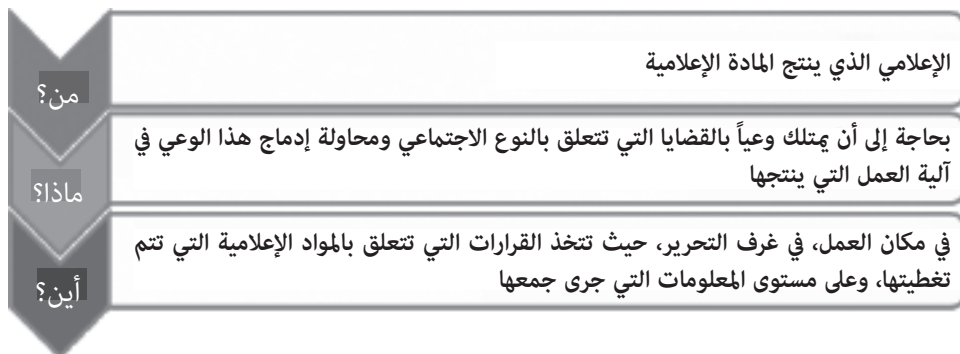
ومن المهم تقديم النماذج المختلفة للمرأة الفاعلة في المجتمع الفلسطيني والصحافية، والمحامية، والشاعرة، والأديبة، والوزيرة، والمديرة.. الخ من المهن والنماذج للنساء المعطاءات والمبدعات، لتشكّل هذه الصورة السد المنيع أمام الهجمة الشرسة للصور عبر وسائل الإعلام الفلسطينية المتعددة، فتلفت نظر المشاهد والمستمع والقارئ الفلسطيني لدور المرأة الشامل والمتنوع شمولية الحياة وتنوعها.

وقد اوضحت الباحثة د.هديل قزاز في دراسة لمركز شؤون المرأة أهمية وقدرة المدونات الفلسطينيات في دعم قضيتهم الفلسطينية وعكس المعاناة اليومية بفعل الحصار الإسرائيلي أو العدوان الإسرائيلي الأخير لقطاع غزة، وجاءت الدراسة بعنوان: «كسر جدار العزلة: المدونات الغزيات في مواجهة الحصار». وركزت الدراسة بشكل خاص على علاقات النوع الاجتماعي على الصعيد الشخصي من حيث ثقة المدونات بأنفسهن وتقييمهن الشخصي لمدى تأثير التدوين على تعريفهن لذاتهن، وعلى الصعيد الأسري والعائلي من حيث تقبل أفراد الأسرة لدور المدونات ورصد أي تغيير في مكانة المدونات الأسرية وتقدير المحيطين لدورهن، وعلى الصعيد المجتمعي من حيث مدى تأثير التدوين على مكانة المدونات المجتمعية، وتقييم المدونات لقدرتهن على عكس تجارب وقضايا مجتمعاتهن وتحديد قضايا النساء في قطاع غزة.

كما رصدت الدراسة التحديات التي يواجهها المدونون والمدونات، سواء كانت قيوداً اجتماعية، ثقافية، دينية، تقنية مثل (قطع الكهرباء ومراقبة الانترنت وشطب المساهمات والهكرز وغيرها) أو محاذير سياسية بما في ذلك الملاحقة من جهات مختلفة.

إرشادات يجب مراعاتها في التغطية الإعلامية

هناك بعض الإرشادات التي لو تمت مراعاتها في التغطية الإعلامية المكتوبة والمسموعة والمرئية، فسنعرف على أول محطة من محطات التغطية الإعلامية الحساسة للنوع الاجتماعي، فمثلاً، تعتبر إجابة المادة الإعلامية على الأسئلة التالية: من وماذا وأين ومتى ولماذا وكيف، من المبادئ الأساسية التي يتم تعليمها للإعلاميين في كليات الإعلام، ويمكن تطبيق ذات المنهج وذات الأسلوب لممارسة الإعلام المكتوب والمسموع والمرئي بغية الوصول إلى تغطية إعلامية حساسة للنوع الاجتماعي. كما أن هناك مجموعة من الأسئلة التي يمكن من خلال الإجابة عليها أن تكون بمثابة داعم للإعلاميين في الميدان وفي غرف التحرير وتكون وجهات نظر متنوعة ومتعددة، بما في ذلك التي تراعي الفروق القائمة على أساس النوع الاجتماعي.



متى؟	على مدار الساعة
لماذا؟	لأن المهنية والعدالة والمنطق المتوازن تستدعي ذلك
كيف؟	من خلال إدراك ماهية اللغة المستخدمة، ومن خلال التوجه القائم على العدالة والأفق المتنوع، ومن خلال الاختيار الحساس للنوع الاجتماعي للقصص والمصادر المستخدمة في إنتاج المادة الإعلامية

هناك مجموعة أخرى من الأسئلة التي يمكن أن تساعد الإعلاميين/ات في الميدان وفي غرف التحرير، للحفاظ على تنوع وجهات النظر لمراعاة التغطية الإعلامية الحساسة للنوع الاجتماعي، في المواد الإعلامية التي تم تطويرها من قبل معهد بوينر للصحافة في الولايات المتحدة الأمريكية.

من؟	من هو المصدر المفقود من المادة الإعلامية؟
ماذا؟	ما هو سياق المادة الإعلامية؟
أين؟	إلى أين يمكن التوجه من أجل مزيد من المعلومات التي تتعلق بالمادة الإعلامية؟
متى؟	متى نستخدم الهوية الأنثوية والذكورية والإثنية والعرقية؟
لماذا؟	لماذا يجب تضمين معلومات أو حجب معلومات أخرى؟
كيف؟	من خلال قراءة الصحف والاستماع إلى الراديو ومشاهدة التلفاز، أو الذي يتبنى الفئات المتنوعة. الاتصال مع المنظمات التي تتعامل مع فئات متنوعة من المجتمع. السؤال الدائم عن الأشخاص الذين نحترم وجهات نظرهم في المجتمع. البحث الدائم عن قيادات غير رسمية. البقاء على تواصل مع الجمهور المتنوع الذي يعكس وجهات نظر متنوعة.

كيف يمكن تجنب التغطية الإعلامية التي لا تراعي الفروق القائمة على أساس النوع الاجتماعي؟ هناك العديد من الأسئلة التي تم تطويرها والتي ينبغي الإجابة عليها عند القراءة أو الاستماع أو مشاهدة التقارير والمواد الإعلامية على اختلاف أشكالها، للكشف عن مدى مراعاة ذات الفروق القائمة على أساس النوع الاجتماعي على النحو التالي:

◀ ما هي المصادر التي تم اعتمادها في المواد الإعلامية؟

◀ كم من هذه المصادر حكومية أو مسؤولو شركات؟

- ◀ ما مدى مساهمة الجماعات التي تهتم بالمصالح العامة؟
- ◀ كم من هذه المصادر تعود للنساء، وأي نساء؟
- ◀ كم من هذه المصادر تعود للأقليات؟
- ◀ ما هي وجهات النظر التي تتبناها هذه المواد الإعلامية؟
- ◀ مصلحة من تخدم هذه المواد؟
- ◀ هل هذه المصالح والاهتمامات تتوافق مع مصلحة الحكومة؟
- ◀ هل هذا يتوافق مع مصلحة الشركات في العالم؟
- ◀ هل المادة الإعلامية تخدم مصلحة الجمهور؟ أي جمهور؟
- ◀ هل هناك معايير مزدوجة في المواد الإعلامية؟
- ◀ ما هي القوالب النمطية المستخدمة في المادة الإعلامية؟
- ◀ هل ثمة قوالب نمطية لفئات اجتماعية بعينها تم استخدامها في المواد الإعلامية؟
- ◀ كيف تم تصوير هذه الفئة في المادة الإعلامية؟
- ◀ هل هذه الفئة مرتبطة دائما بخصائص وسمات معينة؟
- ◀ هل اللغة التي تم استخدامها في المادة الإعلامية متحيزة؟
- ◀ هل اللغة المستخدمة في المادة الإعلامية موضوعية بشكل يضمن عدم تقلب الرأي العام؟
- ◀ هل اللغة المستخدمة في المادة الإعلامية موضوعية بشكل يضمن للقراء تكوين آرائهم الخاصة؟
- ◀ هل تأتي المادة الإعلامية في سياقها؟
- ◀ هل القصة وضعت في سياق كي يتمكن القراء من تكوين آرائهم الخاصة؟
- ◀ هل الرسومات المستخدمة مطابقة للمحتوى؟
- ◀ هل الصور والرسوم التوضيحية تتناقض مع المحتوى؟
- ◀ هل تقود الصور والرسومات التوضيحية إلى فهم القراء لمضمون المادة الإعلامية بشكل مختلف؟

أمثلة لاستخدامات اللغة الحساسة للنوع الاجتماعي باعتبار عامل الجنس

1. تجنب/ي استخدام مصطلحات تعزز فكرة ذكورية المناصب التي عادة ما يتم احتلالها من قبل الرجل، التي تعزز فكرة أن هذه المواقع ذكورية بامتياز. على سبيل المثال، استخدام كلمة مديرة، محافظة، نائبة بدلا من مدير ومحافظ، أو نائب، وحتى إن كانت بعض المصطلحات تحمل مضمونا سلبيا كمصطلح نائبة.
2. تجنب/ي استخدام المصطلحات أو العبارات التي تحمل في طياتها مضامين تعزز فكرة تبعية النساء للرجال، أو تعزيز فكرة رؤية النساء بوصفهن ممتلكات بتسميتهن إشارة إلى أزواجهن أو آبائهن.

على سبيل المثال، تغطية لحدث ما أو مؤتمر التي تعبر عن حضور الجنسين لذات الحدث باستخدام مصطلح "مندوبي المؤتمر وزوجاتهم" على اعتبار أن هذا المصطلح يعطي انطباعا بأن النساء غير مستقلات ويعرفن من خلال أزواجهن وأبائهن وأولادهن.

3. تجنب/ي استخدام لغة موازية للإشارة إلى الرجل والمرأة.
4. تبديل ترتيب الكلمات في العبارات التي تشمل كلا الجنسين بدلا من تكرار مصطلحي: "النساء والرجال" تارة و"الرجال والنساء" تارة أخرى، لتجنب إعطاء الانطباع بأن النساء دائما يقفن خلف الرجال، أو أن الرجال يقفون خلف النساء.
5. التعريف عن النساء كأفراد مستقلات بذواتهن، بدلا من كونهن زوجات لأشخاص، أمهات، جدات، أو أرامل.
6. تجنب/ي الصور والقوالب النمطية بين التي تفرض أدوارا بعينها على كل من الجنسين منها على سبيل المثال، العبارات التي تشير إلى الدور الإيجابي للنساء بوصفهن المسؤولات عن الرعاية للأطفال والزوج وكبار السن في المجال الخاص، أو الدور الإنتاجي للرجال في المجال العام، بوصفهم المسؤولين عن الإعالة الاقتصادية للأسرة.
7. تجنب/ي العبارات التي تشير إلى النوع التقليدي من العلاقات بين الجنسين.
8. ابتكار مصطلحات محايدة لتجنب الافتراضات حول جنس الشخص على سبيل المثال، بدلا من استخدام عبارة "الرجال يحبون الراحة" واستخدام عبارة "الناس يحبون الراحة".
9. استخدم/ي الإعلام في تغيير المفاهيم السائدة والموروثات التقليدية والأفكار الخاطئة حول المرأة ودورها. والكف عن تقديم المرأة في وسائل الإعلام كوسيلة إغراء وتشهير، أو كسلعة، وإبراز الجوانب الإنسانية والحضارية للمرأة، بالإضافة إلى تاريخها المتميز، وحاضرها المشرف، ومستقبلها الواعد.
10. خذ/ي مبدأ الشفافية في فهم أوضاع المرأة الراهنة، ودراسة الثقافة التحتية والأعراف والتقاليد والطقوس المكبلة لتطور المرأة، بحيث تأتي الرسالة الإعلامية مرتبطة بالسياسة العامة للدولة، وذلك حتى يتحقق الهدف المنشود من وراء جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد، ألا وهو تحقيق التنمية الشاملة.

نحو إستراتيجية إعلامية للنوع الاجتماعي

يجب وضع إستراتيجية إعلامية تقوم على خطة مدروسة تهدف إلى تغيير الصورة السلبية السائدة عن المرأة في وسائل الإعلام، مع الاعتماد على رصد التغيرات التي حدثت للمرأة بما يبرز وضعها الحقيقي، ويعمل على تقليل الفجوة الحادثة بين نوعي الجنس، أو إثارة المادة الاتصالية التي تنمي لدى الجماهير بمن فيهم النساء بشكل خاص القيم الإيجابية التي تسعى على التعجيل بعملية تنمية المرأة، كالسعي إلى التعليم والتدريب، واحترام قيمة العمل، والإحساس بأهمية الوقت، وتنمية قيم الاستقلال الذاتي والوعي بقضايا المجتمع، والقدرة على التطوير والتعديل من خلال النقد البناء الذي يتناسب مع مجريات التحديث.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال إستراتيجية إعلامية تقوم على الأسس التالية

أولاً: النظر إلى قضية المرأة كجزء لا يتجزأ من قضايا المجتمع، وتجنب الفصل التعسفي الذي يؤدي إلى الوقوع في إطار النظرة التجزيئية إلى وضع المرأة وإغفال دورها الحقيقي في تنمية وتطوير مجتمعها، والعمل على دمج المرأة في كافة الأنشطة السياسية والاقتصادية المختلفة، وتأكيد فكرة أن

النهوض بالمجتمع والرقى به لن يتم إلا بمشاركة المرأة والرجل معا دون أدنى تفرقة.

ثانيا: من الأهمية بمكان العمل على تغيير المناخ الفكري والثقافي السائد عن المرأة، وذلك عن طريق تغيير الاتجاهات والأفكار السائدة عن دورها التقليدي في المجتمع، والعمل على تقليل الفجوة الحادثة.

ثالثا: يجب أن تلعب الوسائل الاتصالية التي تعمل على التفرقة النوعية بينهما، والتي تروج لفكرة أن المرأة إما خلقت للعمل المنزلي والإنجابي، والرجل خلق للعمل والإنتاج.

رابعا: يجب أن تلعب الوسائل الاتصالية دورا في تغيير صورة المرأة عن نفسها، وذلك عن طريق تأكيد الدور الإيجابي الذي تقوم به في المجتمع، وإظهار إسهاماتها المختلفة في النهوض به عن طريق إظهار نماذج من الشخصيات النسائية الناجحة في مجالات عدة.

خامسا: القضاء على الانفصال الحادث بين ما يقدم للمرأة في الوسائل الاتصالية وبين واقعها الحالي، وما استطاعت أن تحرزه من تقدم على مختلف الأصعدة.

سادسا: يجب أن توظف الوسائل الاتصالية توظيفا معرفيا جيدا بما يؤدي إلى فتح الباب للثقافة الراقية لكي تصبح مصدرا جيدا يحصل من خلاله الأفراد على المعلومات التي تقدم بشكل متساو يفيد المجتمع -رجالا ونساء- دون تحيز لنوع دون الآخر أو لفئة على حساب أخرى.

سابعا: يجب أن تقوم وسائل الإعلام بدور فعال في تحسين أسلوب التفاعل والقضاء على أسلوب العنف والإيلام البدني، الذي يؤدي إلى التقليل من مكانة المرأة ووضعها الاجتماعي، كالإهانة باللفظ أو بإلحاق الأذى، كذلك تنقية تلك البرامج من العبارات غير الملائمة، والعمل على تحسين أسلوب الخطاب المستخدم بينهما، وإلغاء الأسلوب غير الملائم في التعامل الموجه من الرجل إلى المرأة.

تمرين

يطلب من الطلبة الإجابة على الأسئلة التالية ضمن نشاط بيئي:

تقديم تحليل لتغطية ورشة حول التغطية الحساسة للنوع الاجتماعي لموضوع يتم اختياره من قبلهم. المرأة والانتخابات كمثال.

متابعة عدة كتاب صحافيين باختلاف أجناسهم على أن تكون وجهات النظر مختلفة ويتم التحليل كالتالي:

- مقارنة لما ورد في مقالات الكتاب.

- تحديد نقاط تميز كل منهم.

- كيف يراعي كل منهم التغطية الحساسة للنوع الاجتماعي؟

- ما هي أهم العناصر التي ستجهد لمراعاتها من منطلق حساسية النوع الاجتماعي اذا كنت أحد

الكتاب الذين تناولوا الموضوع؟

- اختيار تقرير صحفي وتحريره من منظور النوع الاجتماعي.

ملاحظة: يطلب منهم التنوع في اختيار المواضيع على ألا تكون متشابهة ولنفس الكاتب.

المراجع

- قيراط، محمد، 2001 الإعلام والمجتمع الرهانات والتحديات، (الكويت: مكتبة الفلاح، للنشر والتوزيع، 323 — 325.
- البرغوثي، فداء، 2012 دليل اعلامي حساس للنوع الاجتماعي، (رام الله، تنمية واعلام المرأة تام، ص18.
- الشبكة العربية للرصد والتغيير صورة المرأة والرجل في الإعلام ومركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية، تقرير الرصد الإعلامي للشبكة العربية لرصد وتغيير صورة المرأة والرجل في الإعلام، (2011)، ص91.
- www.wclac.org/userfiles/arabnetworkreport-raled.pdf
- المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، وضعية المرأة الفلسطينية - دراسات وتقارير- المجلد الأول، (رام الله، منشورات مفتاح، 2003)، 255
- أبو بكر، أميمة شكري، وشيرين، 2002 المرأة والجنس وإلغاء التمييز الثقافي والاجتماعي بين الجنسين، (دمشق: دار الفكر، بيروت: لبنان، دار الفكر المعاصر.
- غيرفان، مارفي، 2000 مترجم، المؤشرات الدالة على الجندر- أهميتها وطرق عملها، (بيروت: المركز الإقليمي للوصل والمعلومات،)
- عبد الرحمن، عواطف، 2002 قضايا الوطن العربي في الصحافة خلال القرن العشرين، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.
- عبد الرحمن، عواطف، 2008، الصحافيات والإعلاميات العربيات، (القاهرة: العربي للنشر والإعلام.
- التجمع الفلسطيني للتربية من أجل التنمية (2005) معهد كنعان التربوي النمائي، ملف المرأة والاعلام أوراق عمل، سلسلة حوارات (11) غزة،
- رمزي، ناهد المرأة والإعلام في عالم متغير، (2001)، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية).

الفصل الثالث: التربية الإعلامية مخربًا من إعادة إنتاج التمييز

6

المبحث السادس:

التغطية والكتابة الصديقة لقضايا النوع الاجتماعي

إعداد:

الأستاذ عماد الأصفر

اعلامي فلسطيني، عمل
مديرًا للأخبار في الإذاعة
ثم مديرًا للبرامج لتلفزيون
فلسطين، يعمل حاليًا في
مجال التدريب والتقييم في
مركز تطوير الاعلام، جامعة
بيرزيت.

هدف المحاضرة

- نتوقع من المشاركين/ات ان يتمكنوا في نهاية اللقاء من تحقيق النقاط التالية:
- فهم البنود القانونية المتعلقة بحقوق حماية الشرف والخصوصية والسمعة: كيف يتم النيل من هذه الحقوق عبر النشر الاعلامي على الملأ، وكيف تعمل هذه البنود في مواجهة حقوق اخرى كحق الحصول على المعلومات وحق المعرفة وحرية التعبير.
- الالتزام بالممارسة الرشيدة للأدوار الاعلامية خلال تغطيتهم لقضايا الدور المجتمعي للرجل والمرأة وصولا الى تغطية آمنة ومتحسنة لقضايا النوع الاجتماعي.
- استيعاب واستخدام معايير الجودة ومواصفات العمل الاعلامي الناجح في جانبي المضمون والشكل.
- تطوير قدراتهم المهنية في جانبي المعرفة النظرية والمهارة العملية، لتقترب من مواصفات الصحافي الناجح.
- تطبيق الممارسات الفضلى في مجالات البحث والاعداد والنشر، لضمان صورة شاملة ومتوازنة للمجتمع.

توطئة

الممارسة السيئة للإعلام بقصد او دون قصد، والفهم الخاطئ للحق في حرية الرأي، والتعبير والرد الانفعالي على عقود من تغييب هذا الحق، تؤدي احيانا الى المساس بأمن وحياة الافراد وبحقوقهم في الحفاظ على سمعتهم وشرفهم وكرامتهم وحياتهم الشخصية، هذا المساس بدأ يأخذ منحى خطيرا بعد التعدد الهائل لوسائل الاعلام وما رافق ذلك من تنافس شديد، واستخدام مكثف لوسائل التواصل الاجتماعي حيث أنه - في الغالب- لا توجد ضوابط قانونية او اخلاقية، إضافة لوجود مواقع افتراضية واسماء وهمية، فالتحدي الحقيقي القائم اليوم بين ابناء المهنة هو كيف يمكن لهم حماية سمعة مهنتهم وهيبتهما.

نريد للناشطة والمدونة و«المواطن الصحفي» الذي ينشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي ان يرتقي عبر التثقيف الاعلامي ليقترب ما استطاع من احترام الصحافة، في الوقت نفسه، فإنه من غير المتقبل أن يتحلل من قواعد مهنته او من بعضها، وينساق خلف موجة ظاهرة الشعبوية، مقابل حفنة (لايكات).

كل المهنة مهمة، ومن حق منتسبي كل مهنة ان يروا ان مهنتهم هي الهم، فعامل النظافة هو مهندس بيئة وصحة عامة، والطبيبة مهمة للعلاج والوقاية، والقاضية مهمة لتكريس العدالة ودور المحامي مهم لضمان سلامة اجراءات التقاضي، والشرطي والشرطية دورهما مهم لتثبيت النظام العام، غير ان هذه الاهميات قد تكون موسمية وقد تتم بتكليف، فلا يمكن للمحامية مثلا ان تتراجع عن اشخاص لم يكلفوها بذلك، ولا يملك الطبيب او الطبيبة ان يعالج اشخاصا لم يطلبوا ذلك، اما الاعلام فانه مهم على الدوام ولا يحتاج الى تكليف حيث انه يملك تفويضا واسعا ودائما من الجمهور ليكون وكيفا عنهم في نقل الاخبار واعطاء الارشادات والتوسط بين اطراف المجتمع وممارسة الدور الرقابي فضلا عن التوعية والترفيه ورفع مستوى الذوق الجمالي العام.

في هذه المحاضرة، سنتعرف على البنود القانونية والتشريعات الدولية التي تكفل الحق في الخصوصية والسمعة الطيبة وكيف يؤثر ذلك على الاعلام؟ وما هي الادوار الاعلامية الصحيحة؟ وما هي مواصفات من يجب ان يمارسها؟ وكيف يمارسها؟ وكيف نقيم ذلك عبر وضع معايير لجودة المنتج الاعلامي؟

إن المعرفة بتلك القوانين والتشريعات، تساهم بشكل كبير في جعل التغطيات الإعلامية صديقة لقضايا النوع الاجتماعي، وبالتالي صديقة للمجتمع.

الحق في الحفاظ على الخصوصية والسمعة في مواجهة حق المعرفة والتعبير

سمعة الإنسان مصلحة فردية اجتماعية يصونها القانون وتشمل الحق في حماية الشرف والسمعة الشخصية والحياة الخاصة والعائلية، وتنص المادة 5 من الإعلان الأميري لحقوق وواجبات الإنسان، الذي تبنته منظمة الدول الأمريكية/ (القرار رقم 30 الذي اتخذته المؤتمر الدولي التاسع للدول الأمريكية عام 1948) على: «لكل شخص الحق في أن يتمتع بحماية القانون ضد الهجمات التعسفية على شرفه وسمعته وحياة الخاصة والعائلية».

وسواء في بلادنا او في اكثر الدول تقدما وديمقراطية، فان النصوص القانونية اعلاه تشمل الاعتداء الذي قد تمارسه الصحافة على سمعة وخصوصية الآخرين عبر النشر على الملأ، وتعتبره جريمة لا تسقط بالتقادم، وهو ما قد يؤثر على عمل الصحافة ويحد من دورها، فضلا عن تعارضه مع حقوق أخرى

كحق الجمهور في المعرفة، وحق الحصول على المعلومات، والحق في حرية التعبير.

إن الحق في النشر حق مقدس نصت عليه جل القوانين والاتفاقيات الدولية، إلا أنها مع ذلك قيده بأفكار النظام العام والمصلحة الاجتماعية، وهو رغم اهميته ليس حقاً مطلقاً، ويجري تقييده بما لا يتعارض مع حقوق الغير عندما يتعارض مع قيم وحقوق أخرى. وتتعدد

وجاء في المادة 17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ما نصه:

لا يجوز تعريض أي شخص على نحو تعسفي أو غير قانوني لتدخل في خصوصياته أو شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته ولا لأي حملات غير قانونية تمس شرفه أو سمعته. من حق كل شخص أن يحميه القانون من مثل هذا التدخل أو المساس.

وتتوسع هذه القيود على حرية النشر حين يتعلق الامر بضمان سلامة الجمهور، ولكنها تضيق حين يتعلق الامر بالشخصيات العامة والقضايا التي تتعلق بالشأن العام¹.

هناك نشر يعتبر مسا بسمعة الإنسان الحسنة لكنه لا يمس بالخصوصية أبداً. فمثلا توجيه النقد لطرق اتخاذ القرارات لدى شخص يعمل بوظيفة معينة يعتبر مسا بسمعته ولكنه ليس مسا بالخصوصية، واما الملاحقة والتصنت فيعتبران مسا بالخصوصية حتى لو لم يتلها نشر. وهذا في الجانب الاجرائي فقط والذي يجب ان يتلوه الجانب المتعلق بمدى صدق ما نشر².

تمرين 1

في ضوء معرفتك باختلاف حيثيات الحق في الخصوصية للشخصيات العامة عن الافراد العاديين، كيف ترى نشر معلومات حول الوضع الصحي لشخص يعمل في وظيفة عامة؟
قارن بين حق هذا المسؤول في الخصوصية والاحتفاظ بسرية الوضع الصحي، واحتمالات ان يقلل مرضه من القدرة على القيام بالعمل وخدمة الجمهور.

1 ضوابط الحق في النشر خدمة للمصلحة العامة، مجلة «دراسات قانونية»، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، إعداد: أمجد عبد الفتاح أحمد حسان، 2011

2 الدليل التدريبي لقوانين واخلاقيات الصحافة، مركز تطوير الاعلام جامعة بيزيت، يحيى شقير ، 2014

تمرين 2

في ضوء ما تعلمت عن حق الافراد في الحفاظ على خصوصيتهم وسمعتهم الشخصية والعائلية، اقرأ هذا الخبر مركزا على العبارات التي تحتها خط ، ثم ناقش كيف يمكن للإعلام ان يسهم في انجاح مساعي دمج الضحية مجتمعيًا: شاب سكران يغتصب خالته.. بالتفاصيل قررت محكمة الجنايات الكبرى

مادة 10

حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ملزمة وواجبة الاحترام. تعمل السلطة الوطنية الفلسطينية دون إبطاء على الانضمام إلى الإعلانات والمواثيق الإقليمية والدولية التي تحمي حقوق الإنسان.

الاردنية، وضع شاب اغتصب خالته بالأشغال الشاقة المؤقتة 12 عاماً ونصف العام بعد تجريمه بجناية الإغتصاب طبقاً للمادة 1/292/أ.

وأسقطت المجني عليها الحق الشخصي، وقالت إنها لا تشتكي على ابن شقيقتها.

حيث اعتبرت المحكمة اسقاط الحق الشخصي سبباً لتخفيف العقوبة، لتصبح الأشغال الشاقة 12 عاماً ونصف العام، بينما كانت محكمة الجنايات اصدرت قراراً يقضي بتشديد العقوبة على الجاني لتصبح عقوبته الأشغال الشاقة المؤقتة 25 عاماً.

ووفق تفاصيل القضية، فقد كان الشاب في حالة سكر شديد في احد ايام النصف الثاني من ايار للعام 2011، حيث كانت المجني عليها وهي (خالته)، وحدها في منزل والدتها.

وفي ذلك الوقت، قام الجاني بالحضور الى موقع الجريمة، وهاجم خالته وألقاها أرضاً ونزع ملابسها رغماً عنها وعاشرها معاشره الأزواج فاضاً بذلك بكارتها، وهددها بالأ تخبّر احداً.

واسفر فعله هذا عن حمل المجني عليها، اذ انجبت مولودة انثى، وبعد ذلك قامت المجني عليها بإبلاغ الشرطة وجرت الملاحقة³.

تمرين 3

مستفيداً من واجبات الاعلام نحو الضحايا، ومن تقييمك للخبر السابق قارنه مع هذا الخبر مركزاً على ما تحته خط ثم اعد كتابته بشكل مهني ومراعٍ للنوع الاجتماعي

عاطل يغتصب ابنة خالته ببولاق الدكرو

تمكنت الأجهزة الأمنية بالجيزة من ضبط عاطل اغتصب ابنة خالته في نهار شهر رمضان ببولاق الدكرو، وتمت إحالته إلى النيابة التي تولت التحقيق.

فقد تلقى اللواء محمود فاروق، مدير الإدارة العامة لمباحث الجيزة بلاغاً من العميد عمرو حافظ نائب مأمور قسم بولاق، إن قوات الأمن ألقّت القبض على «محمد ح.»، 27 سنة عاطل، لاغتصابه ابنة خالته داخل منزلها.

3 الخبر كما نشر على الرابط

www.altaqreernews.com/9698/بالتفاصيل-خالته-يغتصب-سكران-#ixzz3nbemPaz

وتبين من التحقيقات أن المتهم استغل وجود الفتاة بمفردها داخل منزلها، بالإضافة إلى أن الفتاة صغيرة في السن حيث إن عمرها 14 عاماً، ولم تتمكن من مقاومته، تحرر عن ذلك المحضر اللازم وأخطرت النيابة للتحقيق⁴.

ممارسة الادوار الاعلامية بشكل مراعي للنوع الاجتماعي

المشهد الاعلامي مزدحم جداً، وتواجه وسائل الاعلام التقليدية تراجعاً في نسب المتابعين لها، وتخوض تنافساً حاداً على جبهتين الاولى: فيما بينها، والثانية: مع وسائل التواصل الاجتماعي. استجابة وسائل الاعلام لهذه التحديات جاءت شكلية وتقنية، لم تحقق -حتى الآن على الاقل- الفائدة المرجوة، وصاحبها تراجع في مجال المضمون وميل للإثارة واستخدام لأساليب الاعلام الاجتماعي كالتسطيح والسرعة والاختصار، حتى بات يخشى من تآكل هوية ودور وسائل الاعلام هذه وفقدان طابعها المميز. جاء أول تعريف لرسالة الإذاعة، ضمن قانون الراديو الاتحادي لعام 1927، على أنها خدمة «مصالح وحاجات ومتطلبات الجمهور». ولا يزال هذا التعريف الضمني لرسالة الإذاعة يعد أحد المتطلبات الأساسية لمنح ترخيص لمحطة بث إذاعي أو تلفزيوني في الولايات المتحدة. ولا بد لهذه الخدمة اذا ارادت الحفاظ على جمهورها وزيادة عدده ان تعتمد على المنطلقات التالية:

- الدقة أهم من السرعة.

مادة 14

المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه، وكل متهم في جنابة يجب أن يكون له محام يدافع عنه.

- الإنصاف أولى من الإثارة.

- إبلاغ المشاهد بالحقيقة هو الهدف⁵.

إذا أراد الاعلام ان يلعب دوراً تنموياً مجتمعياً تنويرياً، فلا يجب ان يأخذ بالمسلمات مهما بلغت سطوتها ومستوى عمقها وتغلغلها بل يجب ان يخضعها جميعاً للنقاش، ولكن الحاصل ان اعلامنا قد نسي كثيراً من ادواره وبات كل همه البحث عن الاثارة والسبق ومن هنا يجب اعادة التذكير بأدوار الاعلام الرئيسية وهذه المرة من باب مسؤولياته تجاه التغطية الآمنة والحساسية لقضايا النوع الاجتماعي.

أ- الدور الإخباري (المعلوماتي)

إذا كنا نؤمن ان الحياة البشرية قيمة عليا، فان قتل امرأة او الاعتداء عليها خبر مهم، بل وأكثر اهمية مما عداه بكثير، ومعنى الاهمية ليس فقط تخصيص المكان الاول في النشرة لهذا الخبر، بل متابعته بكل اهتمام وعمق، وليس في الاخبار فقط وانما في البرامج الأكثر متابعة ورواجاً ايضاً. وبكل تأكيد، يجب مراعاة القواعد المهنية والاخلاقية، فلا يجري تجريم المتهمين دون دليل قضائي، ولا يجري الحديث عن "دوافع شرفية" غير مثارة، فقد يكون القتل جرمياً بحتاً او بدافع الاستيلاء على

4 الخبر كما نشر على الرابط

حوادث-وقضايا/-869759عاطل-يغتصب-ابنة-خالته-ببولاق-الذكرور/http://alwafd.org

5 الدليل الميداني المهني لأخبار التلفزيون، بول ستاينلي، منشورات جمعية مخرجي أخبار الراديو والتلفزيون، إصدار الموارد

الإعلامية-معهد الإعلام- جامعة بيرزيت 1999

ارث الفتاة، ولا ينحرف النقاش عن القتل كجريمة إلى مبررات الشرف واجراءات الكشف الطبي عن عذرية الفتاة، ومع مراعاة تامة للمصلحة الفضلى للضحية وافراد عائلتها.

وعلينا وضع القضايا في سياقها وحجمها الصحيح، فهل مثلا اصبح قتل النساء بمبرر الحفاظ على الشرف ظاهرة؟! ما هو المعنى الحقيقي للظاهرة؟ وما هي النسب والاحصائيات التي حصلت عليها. ان إعداد وتقديم نشرات الأخبار جزء أساسي من رسالة الاعلام التي تنظر إلى البث على أنه خدمة تخاطب جمهورا منوعا يطلب مجموعة من الأخبار والمعلومات المختلفة، المتوازنة والشاملة.. هذا هو جمهورنا وعلينا تزويده بمعلومات مفيدة ومتراصة حول:

- أولا، ما يحتاج إلى معرفته حتى يصبح مطلعاً على ما يجري.

- ثانيا، ما يريد أن يعرفه⁶.

ب- الدور الإرشادي

اذا كنا نقول ان الاعلام رسالة سامية، فان علينا ألا نكتفي بمجرد نقل الاخبار الاجتماعية، بل علينا دراستها وتحليلها وتشجيع الايجابي منها، ولعب دور وقائي ايضا للحد من السلبيات ومنع تكرارها، ان تزويد الجمهور بأراء الخبراء وحصيلة تجارب الآخرين امر يكتسب ابعادا مهمة فهو يضرب المثل الحي على النجاح ويشكل قدوة حسنة يمكن الاحتذاء بها، عادة ما تكون القضايا الاجتماعية قضايا حساسة ومحرجة للبعض كالتحرش الجنسي او سفاح القربى او المشاكل الزوجية وكل ما له علاقة بالصحة الانجابية، فتجدهم يتجنبون توجيه الاسئلة التي تطلب المشورة وينتظرون من يرشدهم. ان التنوع في الخبراء الذين نقدمهم للجمهور قد يقدم خيارات متعددة للحل وهو ما يسمح بتفاعل هذه الحلول وتبني افضلها. ولعل من نافل القول إن من واجب الاعلام ان يبحث وبشكل دائم عن الخبرات الجديدة وان يكون منصفا في تمثيل النساء ضمن قائمة المستضافين كخبراء في برامجهم ومقابلاته.

مادة 32

كل اعتداء على أي من الحريات الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للإنسان وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها القانون الأساسي أو القانون، جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم، وتضمن السلطة الوطنية تعويضاً عادلاً لمن وقع عليه الضرر.

ان ممارسة هذا الدور تستدعي بالضرورة امتلاك مهارات الاتصال الفعال والتخلي عن لغة الوعظ والارشاد والخطابة، والتحديد الدقيق للمستهدفين واعمارهم وثقافتهم ومستواهم المادي ومكان اقامتهم لاختيار الاسلوب الانسب لمخاطبتهم وضمان التأثير فيهم.

ج - دور الوسيط

اذا كان هدف الاعلام هو حل القضايا والمشكلات

لا مجرد إثارتها، فإن عليه ان يتقن دور الوساطة بين الحاكم والمحكوم وبين المحكومين ايضا، فينقل المطالب ويتلقى الاجابات وي طرح الحلول مستعينا بالخبراء، ويقدم دائما الافكار والخبرات الجديدة ويناقشها ويبدأ بعمل رأي عام حول انسبها سواء كانت اجتماعية او اقتصادية، فمثلا منذ سنوات طويلة والجميع يناقش الحاجة الى تشديد العقوبات على جرائم قتل النساء، وضمان عدم افلاتهم من العقاب او حصولهم على احكام مخففة عبر اللجوء الى العذر المحل او العذر المخفف، ولكن هذه المطالب على

اهميتها قد لا تكون ناجعة وكافية حتى لو تحققت بالكامل، طالما ظلت الثقافة المجتمعية ثقافة ذكورية لا تنظر الى المرأة بعين المساواة، وطالما ظلت قضية الشرف محصورة بالنساء وبغشاء البكارة. ان ممارسة هذا الدور تستدعي من الصحافيات والصحافيين معرفة اوسع بالمؤسسات الرسمية والاهلية التي تعمل في كافة فروع النوع الاجتماعي وتقدم خدماتها المتعددة للنساء كشرطة الاسرة او وزارة شؤون المرأة والشؤون الاجتماعية والعمل ووحدات النوع الاجتماعي في شتى المؤسسات والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجالات الحقوق والصحة الانجابية والنفسية، سواء عبر الخطوط الهاتفية المجانية للإرشاد او توفير خدمات البيوت الآمنة للنساء المعنفات والمهددات وغير ذلك من الخدمات. ان إدلاء النساء بأقوالهن وتقديم شكاوى ضد المعتدين عليهن قد يكون صعبا وشاقا وغير مضمون النتائج وهنا لا بد من تشجيعهن والتستر على هويتهم، لضمان عدم تعرضهن الى اذى متزايد. الصحافيات والصحافيون الذين يقومون بهذا الدور باختيار والتزام ضميري واخلاقي يحققون نجاحات طيبة، ويبنون مصداقية تشجع الاخريات على طلب مساعدتهم.

د- الدور الرقابي

يدعي الاعلاميون دائما ان سقف الحريات الممنوح لهم لا يكفل اجراء تحقيقات استقصائية حول قضايا الفساد مثلا، ولكن يتضح في كثير من الحالات ان الصحافيين لم يلامسوا هذا السقف ليختبروا إن كان مرتفعا كفاية ام لا؟ ان اجراء التحقيق يتطلب جهدا ومالا ووقتا اطول مما قدروا ومما تمنحهم وسائل اعلامهم. وعلى كل حال، فان هناك شؤون اجتماعية وتربوية وتشريعية يمكن اجراء تحقيقات حولها بسهولة اكبر، وهناك برامج مساءلة كثيرة على تلفزيوناتنا واذاعاتنا ولكنها لا تستغل بالشكل الانسب لممارسة دور رقابي حقيقي، وكثيرا ما تتحول برامج المساءلة هذه الى تقديم حلول فردية ومساعدات اغاثية فردية للمتصل، وليس الى حلول جماعية منهجية لكل الحالات المشابهة عبر تعديل في القوانين او اللوائح الداخلية للعمل. ممارسة الدور الرقابي من بوابة التحقيق الاجتماعي، او برامج المساءلة، قد يشمل الظاهر والسلوك والعادات الاجتماعية والصور النمطية، وحقوق المرأة وقضايا الزواج المبكر، والحرمان من الميراث وحقوق الحضانة وفرص توظيف النساء وظروف عملهن، ومقدار تمتعهن بالمساواة في الاجور وفرص الترقية والتدريب، والحصول على اجازات الامومة وساعات الرضاعة. وقد تشمل التحقيقات وبرامج المساءلة مدى كفاءة وحدات النوع الاجتماعي في المؤسسات ومقدار مراعاة الميزانيات للنوع الاجتماعي، ومدى فاعلية المؤسسات الحكومية والاهلية العاملة في خدمة النساء وهل توزع جهودها واموالها بشكل عادل لتشمل النساء في الارياف والمناطق المهمشة.

تمرين 4

مستندا الى تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني «المرأة والرجل في فلسطين قضايا وإحصائيات، للعام 2012»، حدد عناوين لقضايا تهم الجمهور الفلسطيني ثم صنفها على الادوار الاربعة السابقة، وحدد محاور رئيسية لكل قضية وفق الجدول التالي:

#	الدور	الموضوع	تفاصيل الاحصائية	المحاور الرئيسية
1	المخبر			
2	المرشد			
3	الوسيط			
4	الرقيب			

الجودة الاعلامية

يبحث الجمهور عن وسيلة الاعلام التي تقدم له اكثر المعلومات اهمية، وهي تلك المعلومات التي يكون لها تأثير على حياته وواقعه ومستقبله، لكن اسوأ ما قد تقع فيه وسيلة اعلام هو تكرار الاخبار والمتابعات دون تقديم الجديد والمؤثر والمثير.⁷

وطالما اننا نتحدث عن التغطيات الاعلامية التي تتناول القضايا الاجتماعية، فلا بد من تحديد مواصفات العمل الناجح:

1. قضية مهمة

الصحافي الماهر هو من يقدر الاهمية بشكل جيد استنادا الى معرفته المتراكمة بمصالح واحتياجات اوسع فئة من جمهوره، ولا ينتظر تقدير هذه الاهمية من قبل الآخرين، وربما لا تكون الاهمية ظاهرة فيسعى الى ابرازها، "من اجل ان تقوم الصحافة بواجبها على الصحافيين ان يجاهدوا عن وعي لمنح المواطنين علما بما له الاهمية الكبرى فيما يتعلق بشروط حياتهم، ليتمكنوا من فهم المحيط الذي يعيشون فيه⁸". تكرار الاخبار المهمة امر ضروري ولكنه يسبب تدمير فئة بسيطة من الجمهور الاكثر ادمانا على المتابعة، وفي مواجهة ذلك على وسيلة الاعلام ان تعي جيدا ان للخبر المهم جدا تداعيات يجب البحث عنها وابرازها.

2. موضوعها جديد

بعض القضايا الاجتماعية مملّة وقديمة "وعندها يصبح التحدي الاكبر هو كيفية تحويل هذا الممل الى شأن مثير⁹", وهو ما يستوجب المهارة في اعادة تناول القضايا من زوايا وآراء مختلفة وعبر ضيوف ومتحدثين وخبراء جدد، واعطاء نماذج وامثلة حية وجديدة وقادرة على أنسنة القضية. ولكن القضايا المتعلقة بالعنف والجريمة والفضائح تمتاز بالإثارة وشدة الاقبال على المتابعة، مثل هذه القضايا تشكل

7 مقال «البحث عن المعلومات» محمد دراغمة، كتاب اخلاقيات مهنة الصحافة الممارسة فلسطينيا، مركز تطوير الاعلام/ جامعة بيرزيت 2010

8 الوصايا العشر للصحافة، إريك فشتيلبوس، معهد الاعلام/ جامعة بيرزيت ومعهد التعليم المستمر للصحافيين السويديين 2001، Fojo

9 المصدر السابق

إغراء كبيراً للصحافيين. وقد تكون فحاً يقود الى تآكل مصداقيتهم، والى تحويلهم باتجاه الصحافة الصفراء، ان من واجب الصحافيين ان يقاوموا هذا الاغراء وان يتأكدوا من اعطاء هذه الفضيحة حجمها الحقيقي فقط دون إغراق، ودونما اهمال للقضايا الاخرى المهمة.

3. تعالج بجرأة ومسؤولية

وبهدف إيجاد الحلول، وليس بهدف التشهير وتوجيه الاتهامات، فالكل في مجتمعنا قادر على توجيه الاتهامات بالتقصير والتخبط والفساد وسوء الادارة، وهذا ما تفعله غالبية الناشطين على مواقع التواصل الاجتماعي، اما الصحافيون والصحافيات فعليهم ان يحلوا بجرأة مستندين الى الحقائق وان يجمعوا الحلول وي طرحوها على الخبراء وان يشركوا الجمهور في النقاش ثم اختيار انجع الحلول لتشكيل رأي عام حولها، اذا كان من حق المدونين ان يهتموا بالتشخيص فقط، فان من واجب الاعلام البحث عن التشخيص الادق والاكثر علمية وان يتابع القضية وكأنها قضيتته الشخصية فيهتم بعلاجها وبالوقاية منها ايضا.

4. الشكل الفني

مهم، ويزداد اهمية في ظل اشتداد المنافسة من جهة، وامتلاك بعض المنافسين وخاصة الجدد آخر ما توصلت اليه التكنولوجيا من اجهزة واستوديوهات وبرامج حاسوب وغيرها، فمن السهل على محطة انشئت حديثاً ان تشتري معدات جديدة متطورة ولكن من الصعب على المحطات القديمة التخلي عن اجهزتها لشراء الاجهزة الاحداث، وتزداد تعقيدات هذا التنافس التكنولوجي اكثر فاكثر كلما اتجهنا نحو الراديو والتلفزيون، حيث أن هناك متطلبات صوت وصورة وموسيقى ومؤثرات وديكورات وتصاميم وازياء وكتابة الكترونية ومكياج واستوديوهات افتراضية وربط فضائي وبث مباشر وشاشات عملاقة بحجم الجدار. هذه التفاصيل تستهلك كثيراً من الوقت والتحصير والجهد والمال، ولكن لا غنى عنها فهي ضرورية جداً، ولكنها قد تكون استخداماً باذخاً للتكنولوجيا من اجل اهداف متواضعة ان لم يكن المضمون مهما و/ او جديداً، وان لم يعالج بمسؤولية.

تمرين 5

يطلب من كل مشارك او من كل مجموعة تسجيل حلقة من برنامج حوارى اذاعي او تلفزيوني، شريطة ان يتناول موضوع الحلقة شأنها اجتماعياً، ثم يقدم تقييماً شاملاً للحلقة بالاستناد الى مواصفات الجودة المذكورة اعلاه، الجدول التالي يحتوي على بعض مفاتيح التقييم ويمكن الاضافة اليها:

اسم البرنامج:			
عنوان الحلقة:			
مباشر / مسجل			
مدة الحلقة بالدقائق:			
وسيلة الاعلام: (راديو، تلفزيون)			
مقدم الحلقة:			
الضيوف:			
ملاحظات	اجابات	الاسئلة التقييمية	محاور التقييم
		من هم الجمهور المستهدف وما هي نسبتهم التقريبية	الاهمية
		توقيت طرح القضية (هل هي قضية مثارة مجتمعيًا، أم احتفاءً بمناسبة معينة)	
		مدى اهتمام الجمهور بهذه القضية (يجب ان يعرف عنها أم يحب ان يعرف عنها)	
		توقيت البث والاعادة	
		الضيوف مناسبون (خبراء، صناع قرار مسؤولون، مشرعون) من عدة توجهات	
		العدالة الجنديرية (هل تم اشراك نساء، هل كانت مشاركتهن فعالة ام مجرد مجاملة)	
		تم استخدام معلومات دقيقة وموثقة واحصائيات	
		المضمون جديد يطرح للمرة الاولى ام مكرر ومستهلك	
		تم تناول الموضوع من زوايا جديدة	الحدائثة
		تمت انسنة الموضوع وضرب امثلة حية عليه	
		المعلومات والاحصائيات والحالات التي طرحت حديثة	
		الضيوف والخبراء جدد وليسوا ممن يظهر عادة للحديث حول الموضوع	
		جودة الاعداد وشموليته ومستوى الجرأة في طرح الاسئلة المهمة	الجرأة والمسؤولية
		قدرة مقدم البرنامج على طرح كافة المحاور بوضوح	
		قدرة مقدم البرنامج على ادارة الحوار بفعالية وانصاف بين الضيوف	
		قدرة مقدم البرنامج على تركيز الهدف من الحوار واستخلاص نتائج وتقديمها للجمهور	
		مدى تفاعلية البرنامج مع الجمهور (عبر الاتصالات، الرسائل القصيرة، وسائل التواصل الاجتماعي، التصويت..)	

		اسم البرنامج (لافت للنظر)	الجودة الفنية
		عنوان الحلقة (مشوق)	
		اشارات وموسيقى البرنامج وخط والوان وشكل الكتابة الالكترونية وكافة التصاميم	
		الديكور والاكسسوارات	
		الاضاءة	
		وضوح الصورة	
		نقاوة الصوت	
هل قدمت الحلقة أي جديد ومفيد؟ ما الذي نقصها او غاب عنها؟ ما هي نصيحتك لمعد ومقدم هذا البرنامج؟			

5. القدرات المهنية

الاعلاميون كثر، ولكن الاعلامي الناجح عملة صعبة ونادرة، وهو خليط من مواهب وقدرات ومعارف ومهارات، بعضها ملموس ويمكن قياسه وبعضها محسوس يقاس بالاثر، «المعضلة تكمن في ان الصحافي مضطر الى ان يكون مخلصا وموضوعيا في آن واحد، فبالرغم من ان كل فرد يرى الواقع من وجهة نظره الخاصة، الا ان على الصحافي ان يكافح من اجل ان ينقل هذا الواقع كما هو، او كما يراه شخصيا بصحة وصدق، وهذا يختلف تماما عن وصف ما يجب ان تكون عليه الحال. واجب الصحافي هو سرد ما يحدث وليس من واجبه القبض على الاوغاد او اطفاء الحرائق¹⁰»، ولكن كشف الاوغاد والتحقيق في اسباب الحريق والاسهام في عدم اندلاع حريق آخر تدخل ضمن اختصاصات العمل الاعلامي. وعندما نتحدث عن اعلامي ناجح سينشغل بالشأن الاجتماعي فنحن نتحدث عن صحافي يمتلك:

6. عقل فيلسوف (الشمولية)

لديه معارف كثيرة عن مجتمعه وعن الدنيا، ومن بين هذه المعارف ما يتعلق بالحقوق الانسانية والنوع الاجتماعي، ووظائف الذكر والانثى في المجتمع والاسرة، والقوانين والاعراف التي تنظم هذه الادوار. وهو قادر على تفكيك كل ذلك وصياغته برؤى جديدة.

7. حكمة قاض (انصاف وتوازن)

يستمتع الى كافة اطراف الرواية ويسمح لكل منهم بان يدافع عن نفسه، ولا يتعامل وفق الهوى والظنون والشكوك والاشاعات، وانما بالاستناد على الدلائل والوقائع والبيانات، ويبقى المتهم لديه بريئا حتى تثبت ادانته.

8. احساس شاعر (الالتزام)

يهتم بالآلام ومعاناة الآخرين وينحاز للمظلومين وللعدالة ولتكافؤ الفرص وللحق في الحياة الكريمة، يعشق الحرية ويكره الظلم والعبودية، ولديه ايضا القدرات الكلامية والكتابية بلغة دقيقة ومعبرة وواضحة وموجزة ومؤثرة.

10 المصدر نفسه

9. شجاعة فارس (الجرأة)

يستطيع ان يقول كلمة الحق حتى لو أغضب المنتفذين، ويستطيع الوقوف في وجه الظلم وان يناصر المستضعفين، قادر على مواجهة الافكار التقليدية والعادات البالية. من الصعب طبعا امتلاك هذه المواصفات، ومن يمتلكها يستحق ان يكون زعيما وليس صحافيا، ولكن صعوبة امتلاكها لا يعني نفث اليد منها، بل السعي الى تحقيق نسب متقدمة منها، فما لا يدرك كله لا يترك جله.

تمرين 6

مناظرة بين فريقين حول عبارة «الصحافي الاجنبي اكثر كفاءة من الصحافي المحلي» المناظرة تركز بالاسئلة على الواجبات المهنية، ثقافة الصحافي، مستوى وسيلة الاعلام التي يعمل لها، استقلالية الصحافي، موضوعيته وتوازنه واستقلالية وسيلة الاعلام، والحماية التي تتوفر له.

الامان ومراعاة الجوانب الاخلاقية مطلوبة في كل تغطية وعمل اعلامي وهي مطلوبة بشكل اكبر عند الحديث في الشأن الاجتماعي، لان بعض التغطيات قد تبدو مهنية من الناحية الاجرائية، ولكنها قد تسبب اضرارا جسدية او نفسية او مادية للصحايا ولاقاربهم. ولتحقيق حدود افضل من الأمان ينصح دائما بتوخي: الدقة في الاسماء والارقام، فليست كل حالة او حالتين او ثلاث ظاهرة، والدقة في نقل مواقف واقوال من نقابلهم، والحرص على عدم اجزاء النص، والدقة في المصطلحات، فالمتهم غير المدان، واعتراف المتهم غير كاف لتثيبت الادانة، حيث لا يملك الا القاضي حق تثيبت الادانة على المهتم وفي كثير من الاحوال للمتهم حق الاستئناف فالاحكام القطعية هي خاتمة عدة جلسات للمحكمة.

الايجاز، فالجمهور يريد الزبدة ولا يرغب في المقدمات الاستعراضية الطويلة والفضائل التي يقصد بها الاعلامي استعراض مهاراته وقدراته، والقضايا دائما متشعبة والخوض في التفاصيل يبعدها عن الاهمية وعن الحقائق ويصيب الجمهور بالملل والتشتت.

الوضوح عبر تقديم المعلومات المؤكدة والاشارة الى المعلومات الغائبة وتقليل الاعتماد على المصادر التي رفضت ذكر اسمها الى اضيق حد والابتعاد عن "وذكر مراقبون او مصادر حسنة الاطلاع" وما شابه، وعدم ترك اسئلة دون اجابات او استخدام الايحاءات.

وفي كل الاحوال، فان القاعدة الذهبية في الامان هي عدم التسرع وتأخير نشر او بث كل ما هو مثير للشك والريبة الى ان يجري اخضاعه للتدقيق، فبناء المصدقية يحتاج سنوات من العمل الجاد ولكن ضياعها قد لا يحتاج الى اكثر من خبرين كاذبين. واما القاعدة الذهبية في مراعاة اخلاقيات العمل فهي تحكيم الضمير ومراعاة المسؤولية الاجتماعية والتفكير في المصلحة الفضلى لاطراف القضية.

التنافس شديد جدا وكل الاجراءات سالفه الذكر غير كافية لتحقيق التميز. هذا يحتاج الى:

- البحث الجدي في التشريعات والقوانين التي تتعلق بالموضوع الذي نريد عرضه او مناقشته، وكذلك احداث الاحصائيات واستطلاعات الرأي المتعلقة به، ومواقف الاطراف الفاعلة منه، وآراء النخب الفكرية بشأنه.
- البحث الميداني عن حالات وقصص انسانية، واناس متضررين او مهتمين، او شهود عيان، لدى مكاتب الشرطة وكتاب الاستدعاءات العاملين امام المحاكم عشرات الحالات والقصص.
- الاستعانة بخبراء وشخصيات جديدة من الاكاديميين لإمدادنا بالمعلومات او ليكونوا ضيوفنا

- في البرامج المتخصصة. من المهم ان تقدم وسائل الاعلام دائما خبراء جددا وشبابا والا تكتفي بالضيوف والخبراء التقليديين الذين يظهرون عادة في برامجها.
- اصحاب التجارب الناجحة، فهؤلاء بإمكانهم ان يضربوا المثل الحي والنموذج الذي يحتذى وبإمكانهم ايضا التدليل على أن النجاح ممكن وليس مستحيلا.
- المسؤولين السابقون، فهؤلاء لديهم الخبرة العملية وقد مارسوها وربما تكون قد نجحت تجاربهم او فشلت، إلا أن خروجهم من المنصب قد يدفعهم الى الحديث بتجرد وبشكل عملي.
- افكار جديدة من خارج الصندوق واشكال برامجية غير معلبة بعيدة عن التقليد والنسخ واللصق وعن النتائج المتسرعة من محركات البحث.
- المتابعة الجدية، فلا يكفي ان نفتخر باننا أثرنا موضوعا صعبا وحساسا. نريد ان نفتخر بأننا قد ساهمنا وكنا سببا في الحل.
- تفاعلية اكبر مع الجمهور عبر كافة الوسائل المتاحة سواء كانت اتصالات او رسائل او عبر وسائل التواصل الاجتماعي او التصويت وغيرها.

تمرين 7

- ادارة نقاش حول الاشكال البرامجية وكيف يمكن اعداد وتقديم برنامج جديد قادر على اجتذاب المتابعين واثارة اهتمامهم؟
- النقاش يركز على شكل البرنامج الجديد واسلوب التقديم وطريقة عرض المعلومات وكيفية اختيار الضيوف وشارك الجمهور.

المراجع

- ضوابط الحق في النشر خدمة للمصلحة العامة، مجلة «دراسات قانونية»، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، إعداد: أمجد عبد الفتاح أحمد حسان، 2011
- شقير، يحيى، 2014 الدليل التدريبي لقوانين واخلاقيات الصحافة، مركز تطوير الاعلام، جامعة بيرزيت.
- الخبر كما نشر على الرابط
- <http://www.altaqreernews.com/#ixzz3nbemPazv>
- الخبر كما نشر على الرابط
- <https://goo.gl/K7X9L1>
- ستاينلي، بول، 1999 الدليل الميداني المهني لأخبار التلفزيون، منشورات جمعية مخرجي أخبار الراديو والتلفزيون، إصدار الموارد الإعلامية-معهد الإعلام- جامعة بيرزيت.
- المصدر السابق
- مقال "البحث عن المعلومات" محمد دراغمة، كتاب اخلاقيات مهنة الصحافة الممارسة فلسطينيا، مركز تطوير الاعلام/ جامعة بيرزيت 2010
- فشتيلينوس، إريك، الوصايا العشر للصحافة، 2001، معهد الاعلام/ جامعة بيرزيت ومعهد التعليم المستمر للصحافيين السويديين Fojo ،

3

الفصل الثالث: التربية الإعلامية مخربًا من إعادة إنتاج التمييز

7

المبحث السابع:

الإعلام الحقوقي وقضايا النوع الاجتماعي

إعداد:

الأستاذة إعتدال مجبري
باحثة، مديرة مركز التدريب
الإعلامي بمركز المرأة العربية
للتدريب والبحوث "كوثر".

هدف المحاضرة

1. التعرف على مفهوم الإعلام الحقوقي وتطبيقاته.
2. دمج حقوق الإنسان والثقافة القانونية في الخطاب الإعلامي.
3. تركيز تناول الإعلام لقضايا المرأة من منطلق النوع الاجتماعي كمفهوم حقوقي.
4. تطوير اتجاهات نقدية لواقع المرأة في الإعلام.
5. التعرف على المرجعيات الدولية لحقوق الإنسان.

توطئة:

يقرن المبحث بين ثلاثة مفاهيم، هي:

■ الإعلام.

■ الحقوق.

■ النوع الاجتماعي.

الآن وقد تعلمنا معا طوال الفصل الدراسي حول الإعلام والنوع الاجتماعي، أصبحنا قادرين وقادرات على ربط هذه المفاهيم، بهدف إدماج الحقوق والنوع الاجتماعي في الإعلام.

تمرين:

يتطوع مجموعة من الطلبة لمناقشة ربط النوع الاجتماعي بالحقوق، للتعرف على مبررات الربط، ثم لبحث سريع حول إمكانيات الإعلام الفلسطيني في الاستجابة لهذا الدمج.

التربية الإعلامية على حقوق الإنسان والديمقراطية والجندر:

لا شك كما نعرف كإعلاميين/ات أن مفاهيم حقوق الإنسان منذ ظهرت، قد ارتبطت بالديمقراطية، فهي تتجلى في المجتمع الديمقراطي من جهة، كذلك فإن المجتمع الديمقراطي من جهة أخرى، هو مجتمع يضمن الحقوق العامة والخاصة ويحافظ عليهما.

وقد شغلت مفاهيم حقوق الإنسان والديمقراطية العالم العربي بعد مرحلة الاستقلال، كهدف سعت له المجتمعات

ونظم الحكم التي أعلنت التزامها بها، كعهد جديد يتلو عهد الاستعمار. وكان من الطبيعي أن يظهر هذا الجدل الفكري والسياسي في الساحتين الإعلامية والأكاديمية، وظل متواجدا حتى الآن.

لماذا ظل متواجدا حتى الآن؟

يكمن سبب تواجد الجدل الإعلامي في الموضوع الحقوقي في أن المجتمعات العربية ما زالت تمرّ في مراحل تحولات سياسية لم تستقرّ بعد على شكل نظم الحكم وتطبيقاته. أي أنه هناك حاجة للتطبيقات الآمنة لحقوق الإنسان.

دخول قضايا المرأة إلى الإعلام:

استجابة للتطورات الاجتماعية العربية وتأثرها بالاتفاقيات الدولية حول حقوق المرأة، فقد كان من الطبيعي أن يتواكب ذلك إعلاميا، بدفع خاص من المؤسسات الحقوقية والنسوية.

تمرين

يذكر الطلبة بعض المراكز التي تهتم بحقوق المرأة في فلسطين والعالم العربي.

حقوق الإنسان والجنود

يعدّ النوع الاجتماعي تطوراً فكرياً واقتصادياً لحقوق المرأة، باتجاه تحقيق المساواة، بناءً على فهم أدواره وحاجاته، فهو من جهة، يتقاطع مع أهداف الديمقراطية وحقوق الإنسان وعلى رأسها المساواة، ومن جهة أخرى فهو يتعمّق في موضوع المرأة-الرجل، كموضوع تنموي وإنساني، بحيث لا يقف عندهما فقط، بل هو ينشد العدالة والمساواة، عن طريق جسر الفجوات بين الرجال والنساء، إن كانت لصالح المرأة أو لصالح الرجل، إضافة للاهتمام بالفئات المهمشة وذوي/ات الحاجات الخاصة. خلال العقدَيْن الأخيرَيْن، أصبح هذا المفهوم متداولاً داخل المجتمع الفلسطيني، وداخل النظام السياسي، بتأثيرات المؤسسات الحقوقية والنسوية، والإعلامية، والحلقات الأكاديمية، والتي طورت خطابها الحقوقي من منظور النوع الاجتماعي كمفهوم شامل. لكن بشكل عام، فإن الإعلام ما زال يراوح مكانه بين الإعلام الحقوقي وإعلام النوع الاجتماعي. نفكر معاً لماذا؟

الإعلام الحقوقي وقضايا المرأة

في رصد قام به «كوثر» سنة 2013 حول قضايا المرأة في الإعلام المكتوب والمسموع والمرئي، تبينت مجموعة من النتائج فيما يتعلق بالتعاوي مع القضايا الحقوقية للمرأة. وبرز أنه كلما تزايدت التجاذبات السياسية وتنوعت التحديات الاجتماعية والاقتصادية والتنموية، تزايد تهميش وسائل الإعلام لقضايا المرأة الحقوقية. إذ تسقط هذه القضايا من قائمة الأولويات المطروحة والقضايا الحاسمة ذات الشأن العام. ويمكن بلورة أهم الاستخلاصات في النقاط التالية:

التقصير في تقديم مختلف النماذج الحقيقية لمكانة المرأة ومساهمتها على جميع الأصعدة، وعدم إيلاء قضاياها الحجم الذي تستحق. وغالبا ما عولجت المسائل المتعلقة بالمرأة في قالب إخباري صرف وكانت هذه المعالجة ضمن الأخبار القصيرة والخفيفة.

اعتماد الجانب الشخصي في صياغة وتحليل القضايا المتصلة بالمرأة، وإهمال البعد الحقوقي للمسائل المطروحة، علاوة على عدم تكريس صور متنوعة وإيجابية مقابل الصور السلبية التي يتم ترويجها. ويحيل هذا الأمر إلى عدم اضطلاع الإعلام بدور المنابر لقضايا المرأة وحقوقها.

افتقاد الوعي الجندي لدى منتجي المضامين الإعلامية ما أدى إلى بروز أشكال متعددة من التنميط حتى لدى وسائل الإعلام ذات التوجه الحداثي التي أولت اهتماماً بالمرأة أكثر من غيرها من الوسائل الإعلامية الأخرى. ويحق لأي كان، بمن في ذلك الإعلاميون التساؤل لماذا إعلام حقوقي يناصر قضايا المرأة؟ وللإجابة عن هذا السؤال المحوري، لا بد من التذكير بالمسؤولية الاجتماعية للإعلامي ووسائل الإعلام في ذات الوقت. وتمثل المسؤولية الاجتماعية للصحافي في إعطاء المعنى (...). ويتوجب ذلك الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات الاجتماعية للفعل الإعلامي (...). وهو ما يجعل من الصحافي فاعلاً اجتماعياً قائماً الذات وليس مجرد شاهد أو وسيلة خارج اللعبة الاجتماعية (...). ويقضي منه هذا الدور اعتماد مبادئ المواطنة التي تفرض طرقاً محددة للنظر إلى الأشياء والتفكير فيها والحديث عنها (...). ولا وجود بالتالي لطريقة واحدة لتسمية الناس أو الأشياء (...)»

وحيث إن الصراعات تخاض اليوم وبصفة واسعة على المسرح الإعلامي (...). فإن الصحافي يجد نفسه في قلب التحديات الاجتماعية وفي المنافسة على فرض المعنى.

لذلك يستوجب علينا الوعي بأن المؤسسات هي مؤسسات يحتاجها المجتمع المدني في شكله الحضاري ويؤسسها من هنا، يكون للإعلام العربي دوره الحقوقي في مراقبة أداء السلطات التشريعية في الوفاء بالالتزامات الدولية تجاه المرأة العربية، ويكون الإعلام العربي بمثابة المؤسسة التقييمية والرقابية لمجموع ما تنتجه باقي المؤسسات من قوانين وتشريعات ونظم حياة وعادات وتقاليد. كما أنها في حالة حراك كما المجتمع. لذلك أمسى من الضروري، وأكثر من وقت مضى، أن تعيد وسائل الإعلام، وكذلك الإعلاميون التفكير في تموضع حقوق الإنسان في استراتيجياتها وخطاباتها الموجهة للجمهور، وأن تتعاطى مع قضايا حقوق الإنسان كقيمة إنسانية أصيلة في مجتمعاتها وأن تحسم "مسألة المعالجة الحقوقية" للقضايا عامة وتلك المتعلقة بالنساء خاصة. فالإعلام الحقوقي هو ذاك الإعلام الذي يدمج مقارنة حقوق الإنسان كإطار مرجعي أو كخلفية للموضوعات التي يعالجها. بمعنى آخر "هو الإعلام الذي يدمج مقارنة حقوق الإنسان كإطار مرجعي أو كخلفية للموضوعات/ القضايا التي يعالجها في كل ما ينشره أو يبثه من مواد صحافية أو إعلامية، وبما يشمل المعالجات التي تتناول الشأن الحقوقي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة".

إشكاليات الإعلام الحقوقي في العالم العربي

بالاعتماد على دراسة للباحث المصري محمد شومان بعنوان «حقوق الإنسان في وسائل الإعلام القومية- ملاحظات أولية»¹، يمكننا تلخيص أبرز الإشكاليات التي يعاني منها الإعلام الحقوقي في النقاط التالية: خطابات محدودة وموسمية التناول: تخصص وسائل الإعلام لموضوعات حقوق الإنسان ولقضايا المرأة مساحة ووقتاً محدودين (التغطيات الإخبارية عادة)، وتتركز هذه التغطيات في مواسم معينة كالاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان ويوم المرأة أو ومتابعة تقرير دولي يرصد الانتهاكات لحقوق الإنسان عامة، ومن ضمنها النساء. وغالباً ما يكون الخطاب ضمن تصنيف ردود الفعل. المعوقات الثقافية: العاملون في وسائل الإعلام هم جزء من المنظومة الاجتماعية العربية، وبالتالي فإن العديد من الموروثات والمفاهيم الثقافية السلبية تجاه المرأة هي مؤثرات فعلية وواقعية على هؤلاء العاملين. وتلعب هذه المعوقات دينية كانت أو اجتماعية، دوراً سلبياً في تعاطي بعض وسائل الإعلام مع الموضوعات الحقوقية عامة، وقضايا المرأة بشكل خاص.

السطحية والجزئية: لا يهتم الخطاب الإعلامي الصادر عن وسائل الإعلام العربية بتأصيل حقوق الإنسان أو توضيح أبعادها ومكوناتها باستثناء بعض مقالات الرأي، ولا يقدم برامج أو مضامين لتعريف وشرح المواثيق والعهود والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان. فضلاً عن علاقة حقوق الإنسان بقضية الديمقراطية والتنمية. وتقود السطحية إلى تبسيط وتجزئة القضايا وغياب رؤية كلية لحقوق الإنسان، وعلاقتها بالواقع الاجتماعي والسياسي وهو ما يفضي أيضاً، إلى إهمال الحقوق الاقتصادية والعملية لحساب الحقوق المدنية

1 د. شومان (محمد)، «حقوق الإنسان في وسائل الإعلام المصرية» (في إعلام حقوق الإنسان وتحديات المستقبل)، البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان، القاهرة 1999

- قرار مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن، 2000
- اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 2006
- إعلان اسطنبول، 2011

تمرين

إذا علمت أن نسبة الخريجات من التعليم العالي هي أكثر من 50% من مجمل الطلبة، وعلمت أن نسبة الموظفين والعاملات في العمل الحكومي هي 37%، خطط/ي لإنجاز تقرير صحفي يتناول الموضوع من وجهة نظر حقوقية.

يتوزع الطلبة لعدة مجموعات، تختار كل واحدة مادة إعلامية مكتوبة أو مرئية، تتعلق بمجالات حقوق الإنسان، ثم تحلل كل مجموعة التناول الإعلامي لهذه الحقوق.

ندخل على موقع مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر) ونكتب تقريراً حول الإعلام الحقوقي لا يتجاوز الـ 800 كلمة.

الإعلام الحقوقي وقضايا النوع الاجتماعي، هل هو إعلام متخصص أم ضرورة للإعلاميين/ات؟ ناقش/ي ذلك على ضوء المسؤولية الأخلاقية للإعلام.

المراجع

- النشرة الصادرة عن الأمين العام للأمم المتحدة بخصوص الحماية من الاستغلال الجنسي والإساءة الجنسية (ST/13/SGB/2003).
- دليل المستخدم، نظام إدارة معلومات العنف القائم على النوع الاجتماعي، 2010.
- العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ضد اللاجئين والأشخاص النازحين داخلياً، (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2003).
- بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال (2000). <http://www2.ohchr.org/english/law/protocoltraff.htm>
- حقوق الطفل، مذكرة للأمين العام، 29 آب (أغسطس) 2006. http://www.unicef.org/violencestudy/reports/SG_violencestudy_en.pdf
- "الحيلولة دون اختيار الجنس القائم على النوع الاجتماعي" (بيات مشارك بين الوكالات) http://www.unfpa.org/webdav/site/global/shared/documents/publications/2011/Preventing_gender-biased_sex_selection.pdf
- صحيفة الحقائق رقم 23، الممارسات التقليدية الضارة التي تؤثر على صحة النساء والأطفال (المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، 1995).

